

يُصَلِّمُ اللَّهُ فِي أَفْكَكُمْ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأَعْمَى

بمؤنه لعالی شرح رساله مهر اجبیه در علم فرائض از صاحب سید شریف علی جرجانی مؤلف به



معلوم ذی الجاه العظیم مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحکیم دام فیضه المسمی

نفع العلو الذاهتلم محمد حسن اللؤلؤ

(ع ۲) رقم

طبع ۱۲۸۳

تبع راجع به امرای و...

| فهرس لإبواب الفصول للشريعة شكر الشريعة | | | |
|--|----------------------------|------|---|
| صفحة | بيان | صفحة | بيان |
| ٨٨ | باب المناسخة | ٩ | فصل في موانع الأثر |
| ٩٢ | باب ذوى الأرحام | ١٢ | باب معرفة الفروض مستقيماً |
| ٩٦ | فصل في الصنف الأول | ١٤ | فصل في النساء |
| ١٠٢ | فصل في تمة الصنف الأول | ٣٣ | باب العصبات |
| ١٠٦ | فصل في الصنف الثانى | ٣٣ | باب الحجب |
| ١٠٤ | فصل في الصنف الثالث | ٣٦ | باب مخارج الفروض |
| ١١٢ | فصل في الصنف الرابع | ٥٠ | باب العول |
| ١١٢ | فصل في أولادهم | ٥٣ | فصل في معرفة القاتل وغيره |
| ١٢١ | فصل في الخنثى | ٥٤ | باب التصحيح |
| ١٢٤ | فصل في الحمل | ٦٢ | فصل في معرفة نصيب كل فرد من الأحاد |
| ١٣٢ | فصل في المفقود | ٦٦ | فصل في قسمة التركات بين الورثة والعدماء |
| ١٣٤ | فصل في المرتد | ٤٠ | فصل في القحارج |
| ١٣٩ | فصل في الأسير | ٤١ | باب الرد |
| ١٣٠ | فصل في العرق والحرق والهدم | ٤٩ | باب مقاسمة الجاهل |
| تتمت | | | |

انصارى وكان قياسه في صلته ان يقال فرضي قال علماؤنا رحمه الله تعالى بتركه للميت
حقه اربعة مرتبة اي مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعجيل
وثالث اما باعتبار العدة فتكفين الرجل اكثر من ثلثة اثواب لمرأة اكثر من خمسة تبدوا
مما ذكره فيتمروا اما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثاقيل فلو كان ما قيمته
اقل واكثر منها كان تقديرا وتبديرا واذا كان له ثوب يلبسه في الاعباد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث يلبسه خاصة بكفن بالثاني كان الاول على الثالث ديني فلم يوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل ما يلبسه في الجمع والاعباد والمرأة بما تلبسه لزيارته ليوها
وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يعتبر البكفن بما يلبسه اكثر اوقات اختاره الفقهاء ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فللغرماء ان يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغيلان للموأة ثلثة
وقسك وفي ذلك بما ذكره الخفاف من ان المداويوم اذا كانت له شاة حسنة يمكنه الاكفاء
عماد ونماها عجا الفاضل هي لدين اشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركه فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف رحمه الله كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للمخرج فان الزوجة قد انقطعت بالموت قال الصديق قاضيان بان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقدا فكفنه على يدي المال واعلم ان الاستداء
بالبكفن ليس مطلقا كما تشعربه عبارة الكتاب بل كل حال للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم
كالدين يتعلق بالمرحوم اذا لم يكن للميت شيء سواه فيفضل منه دينه او لا وكذا ان جارية
العبد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكان في العبد لما ذر اذا احتجته الديون ثمرات المولى ليس له مال سواه

انصارى وكان قياسه في صلته ان يقال فرضي قال علماؤنا رحمه الله تعالى بتركه للميت
حقه اربعة مرتبة اي مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعجيل
وثالث اما باعتبار العدة فتكفين الرجل اكثر من ثلثة اثواب لمرأة اكثر من خمسة تبدوا
مما ذكره فيتمروا اما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثاقيل فلو كان ما قيمته
اقل واكثر منها كان تقديرا وتبديرا واذا كان له ثوب يلبسه في الاعباد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث يلبسه خاصة بكفن بالثاني كان الاول على الثالث ديني فلم يوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل ما يلبسه في الجمع والاعباد والمرأة بما تلبسه لزيارته ليوها
وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يعتبر البكفن بما يلبسه اكثر اوقات اختاره الفقهاء ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فللغرماء ان يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغيلان للموأة ثلثة
وقسك وفي ذلك بما ذكره الخفاف من ان المداويوم اذا كانت له شاة حسنة يمكنه الاكفاء
عماد ونماها عجا الفاضل هي لدين اشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركه فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف رحمه الله كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للمخرج فان الزوجة قد انقطعت بالموت قال الصديق قاضيان بان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقدا فكفنه على يدي المال واعلم ان الاستداء
بالبكفن ليس مطلقا كما تشعربه عبارة الكتاب بل كل حال للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم
كالدين يتعلق بالمرحوم اذا لم يكن للميت شيء سواه فيفضل منه دينه او لا وكذا ان جارية
العبد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكان في العبد لما ذر اذا احتجته الديون ثمرات المولى ليس له مال سواه

انصارى وكان قياسه في صلته ان يقال فرضي قال علماؤنا رحمه الله تعالى بتركه للميت
حقه اربعة مرتبة اي مقدم بعضها على بعض الاول يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تدبير ولا تعجيل
وثالث اما باعتبار العدة فتكفين الرجل اكثر من ثلثة اثواب لمرأة اكثر من خمسة تبدوا
مما ذكره فيتمروا اما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثاقيل فلو كان ما قيمته
اقل واكثر منها كان تقديرا وتبديرا واذا كان له ثوب يلبسه في الاعباد والثاني يلبسه بين
اقرانه والثالث يلبسه خاصة بكفن بالثاني كان الاول على الثالث ديني فلم يوسط اولى وقال
بعض قدماء مشايخنا يكفن لرجل ما يلبسه في الجمع والاعباد والمرأة بما تلبسه لزيارته ليوها
وكان الحسن البصري رحمه الله يقول يعتبر البكفن بما يلبسه اكثر اوقات اختاره الفقهاء ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فللغرماء ان يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان وغيلان للموأة ثلثة
وقسك وفي ذلك بما ذكره الخفاف من ان المداويوم اذا كانت له شاة حسنة يمكنه الاكفاء
عماد ونماها عجا الفاضل هي لدين اشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم تكن للميت تركه فكفنه على
من يجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف رحمه الله كفن المرأة على وجهها مطلقا خلافا
للمخرج فان الزوجة قد انقطعت بالموت قال الصديق قاضيان بان الفتوى على قول ابو
واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقدا فكفنه على يدي المال واعلم ان الاستداء
بالبكفن ليس مطلقا كما تشعربه عبارة الكتاب بل كل حال للغير يتعلق بعين التركة فانه مقدم
كالدين يتعلق بالمرحوم اذا لم يكن للميت شيء سواه فيفضل منه دينه او لا وكذا ان جارية
العبد التي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
عاجزا عن ادائه وكان في العبد لما ذر اذا احتجته الديون ثمرات المولى ليس له مال سواه

والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب...

وكذا في لدار المستأجرة فانه اذا اعطى الاجرة او لا ثم مات الاجر صارت الدار هبة بالاجرة هكذا
ذكره الامام رضي الله عنه في نظره فاضه وانما قدمت هذا التحقير على التكفير ليعلمها بالمال قبل
صيروته تركة ثم تقضي بونه من جميع ما بقي من ماله الى ثمة يبدأ بقضاء دينه من جميع ماله اليك
بعد التحصيل والتكفير هذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الدين موقفا على الكفاية لانه لا يسهل
وفاته فيجبر لياسه حيواته الا ترى انه يقدم على بنيه اذ لا يباع المديون من ثمنه مع قدرته
الكسب مقدما على الوصية وان قد عذرها عليه في نظر الاية لما روي عن علي رضي الله عنه انه
قال ايست سول الله صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بالدين قبل الوصية ثم التكتة في قدتها انما كانت
الميراث في كونها ما خوة بلا عوض فيشوق اخرجها على الورقة فكانت لذلك مظنة التفرط فيها
بخلاف المديون فان نفوسهم مطمئنة الى دانه فقدم ذكرها حائلا على ادائها معه وتبعا على انها ملية
في جوارحه والمسارعة اليه فلذلك جئ بلفظها بكلمة التسوية وايضا ان كانت الوصية بالدين عا
وليس للتركة وفاء بالكل فقد عيها ظاهر لان قضاء الدين فرض عليه يجبر على ادائه في حال
حيوته والوصية المذكورة تقطوع ولا شك الفرض قوما كانت بفرض من فرض الله تعالى
فان كانت بما سوا الزكاة كالصلوة والصيام وحجة الاسلام والندى والكفارة فذا العباد مقد
على هذه الوصية ايضا وان استويا في الفرض لانه يجبر على ادائه الدين بالحسب لا يجبر على ادائه
من تلك الفرض فالدين قوي ان كانت بالزكاة التي تساوي الدين في الاجار بالحسب على الاداء فانه
المذكور اقوى لان القاض اذا وجد مال المدين وما يجانس الدين لا يخذله بلا رخصة ويدفعه الى حصة
وليس له ذلك في الزكاة وان ظفر بجنسها وايضا اذا اجتمع حواله الله تعالى في العباد في غير وقد
ضاق عه الوفاء بما يقدم حواله العباد احتياجا بهم مع استغناء الله تعالى كرمه ونقصيل المقام
الدين ان كان العباد فالباق بعد تحصيل الدين وفيه فذلك ان لو يفان كان المخرج وما اخذ به جهاه

انما هو الحق...
والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
هذا هو الحق...
والله اعلم بالصواب...

[illegible]

قوله في مقدار الثلث

الوصية بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب بغير الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد اداء الثلث

قوله في مقدار الثلث

الوصية بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب بغير الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد اداء الثلث سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام خواجه زاده ان كانت كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يوصى ثلث ماله او ربعه كانت معاملة اراث لشيوخه في الميراث فيكون الموصى له شريك الوارث لا مقدما عليه ويدل على شيوع حصته في الميراث بان اذ ازداد المال بعد الوصية زاد على الخمين فاذ انقص نقص عن حصته حتى اذا كان له حال الوصية الفأ مثلا صار الفين فله ثلث الفين ان انعكس فله ثلث الف تقسيم الباقي هذا راجع الاربعة وهو ان يقسم ما بقي ماله بعد التكفين والدين الوصية بثلث وثلثه اى الذين ثبت اراهم بالكتا كالمذكور في كليات القرآنية والسنة كمن ذكر في الاحاديث نحو قوله عليه السلام اطعوا اهل البيت السادة واجمع امة كالحمد والابن بل لا يفي ساوهم بل يورثهم بالاجماع وقد يقال ان الاجماع امة ما هو المتبادر منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجماعا جتهدا فهم فيها قاطع فيه حتى كلامه الوارث لك اختلف في كونه وارثا كذا في الاحكام وغيرهم ولا بعد ان يقال انه اكتبه بان ما هو اقوى فيبدأ شرع فيما بين اجمال الترتيب الوارث اى يبدأ في تقسيم هذا الباقي بثلث الوارث باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهم مقدرة في كتاب الله تعالى او سنة رسوله ع وما والا جاع كما ذكره الشرح وتقليدنا على العصبية لقوله عليه السلام الحق الفرائض باهل اباقتته الفرائض فلاولى رجل فيهم وايضا انما قدرت لهم تلك السهام بلا تعرض لغيرهم لياخذوا ما للزكاة ائنة فلن يبق شي ياخذ غيرهم وايضا تقدير العصبية بوجوب ما ان احباب الفرائض وهو باطل قطعاً ثم يبدأ بالعصبان من جهة النسب العصبية للنسب اقوى السببية بوشدك الخ للاحباب احباب الفرائض النسبية يورث عليهم واهباب الفرائض السببية اعد الزوج والعصبية مطلقا كل من اختلف الله في ما ابقته احباب الفرائض جميعا وعلا لافراد هو غير في الوارثة يخرج جميع المال

قوله في مقدار الثلث

قوله في مقدار الثلث

صه والف في بين العصبة يترشح عا^{١٥} ان الغري في يعرخصه وفي مع غير وليس بعصبة^٢

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

لغز

[illegible]

أو وطنه دابة وهو ركبها أو سقط من سطح عليه أو سقط حجر من يد فالت فموجب الكفارة والدية على
العاقلة ولا ثم فيه ضمانا غير القاتل المبرأت في هذه الصور كلها إذا لم يكن القاتل مجنونا أو ناقلا
مورته قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه فلا حرم أصلا وكذا إذا قتل العادل مؤثما لثأره أو في عسكرة
أو بسفح وأما إذا كان القاتل للسبب في المباشرة كما في البيرا أو واضح الحجر في غير ملكه ففيه الدية
العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال إذا كان القاتل صبيا أو مجنونا فلا حرمان عندنا بالقتل
هذه الصور أيضا فإن قتل الميت إذا قتل له ابنه عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة إضام مع الله حرم
قلت هو موجب أصلا للقصاص إلا أنه سقط بقوله عليه السلام لا يقتل الولد لوالده ولا السيد
لربيه لا يقال قصص قوله عم القاتل لا يرث المقتول أصلا مطلقا كما ذهب إليه الشافعي فخرجنا
كلها لا نقول ما أخرج القاتل مجنون الحرام شرع عقوبة على القاتل المحض وما أخرج السيد
لغيره بقتل حقيقة لا ترمى له لوضع له ملكه لم يؤخذ بشئ ولقاتل مؤثما بفعلة سوقن ملكه
وأما القاتل المجنون فلا يقتصون قد انعدم حال التبيين فخرجنا مثلا اتصل بالآخر دون الجور
يمكن أن يجهل فلا يقتص في البيوت كما أخرج الحافض ميتا وإذا لم يكن فأن لا حقيقة له معلومة
اعنه حرمان المبرأت الكفارة وأوجب الدية على العاقلة فاصيانة دم المقتول عن القاتل
المخطئ فإنه مأسر للقتل بفعله فتزومه الكفارة والحرمان أما أخرج الصبي والمجنون فلا حرمان
جزاء للقتل المحض بفعلهما كما لا يمتنع فيصيف بالخطأ شرعا إذا لا يتصور نية خط
اليهما بخلاف الخطيئة أنه أهل لذلك وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرر
نسبة التقصير إلى الخطيئة وروفيها وأهلان ذبيلة للمقتول خطأ كسائر أمواله حتى تقصو
ديونه وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث سائر أمواله وقال مالك رحمه الله لا يرث
من الدية لا نقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب الدية إلا بعد ولا لأنه عليه السلام
أبو بكر الصديق

[illegible]

بتوريت امرأة اشيم الضبابي من عقل زوجها قال الزهرى كان قتل اشيم خطأ كذا
 بقيت عند ناحق الزوجين في القصاص لقوله عليه السلام من ترك ما لا اوحى
 فلو تركته ولا شاك ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فيستحقه جميع الورثة
 بحسب رثهم كالدية وقال ابن ابي ليلى لاحق لها في القصاص لانه لا يستحق بالعقد لانه
 هو سبب استحقاتها كما لاحق فيه للموصى له وهو حر ودان استحقاق الارث
 بالزوجية لا يتوقف على القبول كما استحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان ختم الموصي
 يتوقف على قبوله ويرتد بوجه هكذا ذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الديار
 والثالث اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من
 الكافر على قول على وزيد عامة الصحابة رض واليه ذهب علماء وادراج النسخ
 لقوله عمر لا يورث اهل ملتين بنشئ والقياس ان يرث لقوله عمر لا نسلم
 يعاؤ ولا يعلى ومن اعوان يرث للمسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب
 معاذ بن جبل لمعاوية بن ابي سفيان الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي
 بن الحسين ومسروق بن حمزة وطلحة والجوان ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام
 حتى اثبتت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعلو كالمولود للمسلم
 والكافر فانه يحكم باسلام الولد وان لم يولد العلو بحسب الحجة وبحسب الفقر والعلمية
 اي المنصرة في العاقبة للمسلمين كما ان المسلم يرث عند ثامن المرتد مع انه كاي
 من المسلم فلان ارث المسلم منه مستند الى حال الاسلام ولذلك قال ابو حنيفة
 انه يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه
 في زمان ودته غير ذلك للمسلمين لوجه على قوله ما ان الجميع لو رثته ان المراد

في قوله لا يورث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول على وزيد عامة الصحابة رض واليه ذهب علماء وادراج النسخ
 لقوله عمر لا يورث اهل ملتين بنشئ والقياس ان يرث لقوله عمر لا نسلم يعاؤ ولا يعلى ومن اعوان يرث للمسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب
 معاذ بن جبل لمعاوية بن ابي سفيان الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق بن حمزة وطلحة والجوان ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام
 حتى اثبتت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعلو كالمولود للمسلم والكافر فانه يحكم باسلام الولد وان لم يولد العلو بحسب الحجة وبحسب الفقر والعلمية
 اي المنصرة في العاقبة للمسلمين كما ان المسلم يرث عند ثامن المرتد مع انه كاي من المسلم فلان ارث المسلم منه مستند الى حال الاسلام ولذلك قال ابو حنيفة
 انه يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه في زمان ودته غير ذلك للمسلمين لوجه على قوله ما ان الجميع لو رثته ان المراد

في قوله لا يورث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول على وزيد عامة الصحابة رض واليه ذهب علماء وادراج النسخ
 لقوله عمر لا يورث اهل ملتين بنشئ والقياس ان يرث لقوله عمر لا نسلم يعاؤ ولا يعلى ومن اعوان يرث للمسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب
 معاذ بن جبل لمعاوية بن ابي سفيان الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق بن حمزة وطلحة والجوان ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام
 حتى اثبتت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعلو كالمولود للمسلم والكافر فانه يحكم باسلام الولد وان لم يولد العلو بحسب الحجة وبحسب الفقر والعلمية
 اي المنصرة في العاقبة للمسلمين كما ان المسلم يرث عند ثامن المرتد مع انه كاي من المسلم فلان ارث المسلم منه مستند الى حال الاسلام ولذلك قال ابو حنيفة
 انه يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه في زمان ودته غير ذلك للمسلمين لوجه على قوله ما ان الجميع لو رثته ان المراد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن حكمة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء

لا يفتقر على ما اعتقد بل يجب على العود إلى الإسلام في حقه لا فيما يتبعه هو به بل في
بنتفع به واثرة ثم ان الحكماء يتوارثون فيما بينهم ان اختلفت حكمهم الكفر ملة واحدة كما ذكر المرنى
في مختصره عن الشافعي ذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما
بينهم ولا توارث بينهم وبين الجوس استدلل بانها قد اتفقت على التوحيد الاقرار بنبو موسى
وانزال التوراة فمما على ملة واحدة بخلاف الجوس حيث ينكرون التوحيد ويشبهون الهين بربهم
واهم من لا يعترفون بنبي لا كتاب فنزل فمما على ملة واحدة وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين
والنصارى ايضا باختلاف اعتقادهم في عيسى ورواها جليل فمما اهل ملتين شتى كالمسلمين مع النصارى بخلاف
اهل الكهوءا فاهم معتقون بانه نبيا في الكتب يختلفون في تاذيل الكتاب والسنة وذلك لا يجب
اختلاف الملة والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة كالحربي في الذمى فاما الحربى في دار الحرب وله
ابى وابن حزم في دار الاسلام ومات الذمى في دار الاسلام له اهل دار الحرب لم يرث احدهما من الآخر
لان الذمى من اهل دار الاسلام لم يدر الحرب فمما وان اتحاد ملة لكن بتباين الدارين
حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الوراثة البنوية على الولاية لان الوراثة يخلف الموت
ملكاً وبيداً وتصرفاً وحكما المستامن الذمى والحبيبى من دارين مختلفين اما المثال الاول فظاهر
لان الحربى اذا دخل دار الاسلام بامان فهو الذمى في دار واحد حقيقة لكنهما في دارين مختلفين
حكماً لان المستامن من اهل دار الحرب حكماً لا ترى انه يتمكن من التمتع بها ولا يتمكن من استئجارها
الاقامة في دار بخلاف الذمى فلا توارث بينهما بل ذامات المستامن توقف ماله لو قتل الذمى
دار الحربى حكم الامان باقى ماله لحقه ومن جملة حقه ايصال ماله لو رثته فلا يصح الى
بيت المال كما ذامات الذمى ولا ورث له على ما مره واما المثال الثانى فان على ما قيل على ان
المهيميين في دارين مختلفين اجهة عليه انه من قبل لثلاو الدارين حقيقة وكل حقيقة من حقاها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن حكمة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن حكمة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء
والذي جعل في القرآن حجة وبرهاناً على كل شيء

قوله في دار الاسلام
قوله في دار الكفر
قوله في دار الجحيم

قوله في دار الاسلام
قوله في دار الكفر
قوله في دار الجحيم

قوله في دار الاسلام
قوله في دار الكفر
قوله في دار الجحيم

و يحتاج الى ان يحاج بان الكفر مله واحدة والكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف
بين دارهم انما هو بحسب الحكم دور الحقيقة مع انه يرد عليه ان كلف مله واحدة احر حكي لان
الكفار على ملل شتى حقيقة وذلك لا يقتضيه كون دارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على ان الحريين
دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستتبان فصارا دار واحدة حقيقة وفي دار الكفر
حكما لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد حملهم على هذا المعنى انه قال من ارباب في دارين ان كانا في دار
احد ان يقول والمستمانين في دار الجحيمين كانه ترك هذا الاولي اشارة الى انه يمكن جعله
للاختلاف في الاصل الحريين المذكورين في مكانا في ارضهما كان لاختلاف حقيقتهما وان كانا في
دارنا كان لاختلاف حكمنا لا يجعل كل واحد منهما مكانه في داره التي خرج منها اليها للمان
فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار اهل داره وآذا كان احريين استمانان من دار واحدة
بما بينهما التوارث الا ترى ان المستمانين ان كانوا من دار واحد قبلت شهادته بعضهم على بعض
وان كانوا من دارين لم تقبل فكل التوارث كان للشهادة والميراث من باب الولاية والدار انما
باختلاف اربعة اى العسكري واختلاف الملك لاقطاع العصمة فيما بينهم كان يكون احد الملكين
في الهند ودار ومنعة والاخرى الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم
حتى يستحل كل منهما قتال الآخر واذا ظهر رجل من عسكري واحد هارب من عسكري الاخر قتله
فهاتان الداران مختلفتان فنقطع باختلافهما الورثة لانها تبني على العصمة والولاية واما اذا كان
بينهما تناص وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والورثة ثابتة وليس لاختلاف الدارين مانع من
عند الشراح اصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين اهل البني اهل العدا
وان اختلف المنعة والملك وذلك لان الاسلام احكام فلا تختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنعة
الملك لان الاسلام مجمعهما اما دار الحرب فهي رقة وعليه فباختلاف المنعة والملك تتباين الدار

قوله في دار الاسلام
قوله في دار الكفر
قوله في دار الجحيم

قوله في دار الاسلام
قوله في دار الكفر
قوله في دار الجحيم

كما في الفرقان كان مانعا عن الميراث على الأصح لذكره آية مفصلا في آخر الكتاب

الفروض المقدرة على السهام المعينة في باب الميراث المذكورة في كتابنا ثمانية احوال

أَشَاءُ أَنْ يَكُونَ مَعِيَ وَلَا مَعَهُ ^{معه} فَلَقَدْ أَنزَلَهُ بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ وَالْأَشْفَاءُ ^{لعيده} راضية ^{بها} وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ

في موضعين حيث قال فلكم الزنج عاشر لن وهن الزنج مما يركم والساكن نصف نصف

فِي مَوْضِعَيْنِ فَقَالَ وَجِئْتُ لِبَنَاتٍ فَإِنْ كُنَّ بَنَاتٍ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ فَلَهُنَّ ثَلَاثُ مَا تَرَكَ وَفِي خَوَاصِّ

الْمُؤَقَّةِ وَالْمَالِ الشَّارِبِ فَإِنْ كَانُوا أَيْ وَلَا دَامَ الْتَرَمُّ فِيهِمْ شَا عَافِي الثَّلَاثِ السَّادِ

تِلْكَ اَنْذَارٌ لَّكُمْ يَوْمَ تَأْتِي السَّحَابُ مَطْمَاحًا

السُّدُسُ تَنْصِيْقًا وَتَضْعِيفًا وَاعْتِبَابَ هَذِهِ الْمَاهِيَةِ مَسْحُوقًا سَوَاءً عِلْمُ السُّنَّةِ وَفَهْمُهَا بِالنَّصِّ وَتَبَيُّنُهَا بِالنُّقْطِ

محبوب بالاب كذا الحبيب الجد الأخ لام اجاءا وتقديمه على الزوج لان النسب اقوى من السبب كما عرفت

١٠ التلاخا، ونسبتهم إلى اللد من بعد ما فسد قديم الزوجة على الننت بها أصل الولاد إذ منه

۴ اذداد و یقین درها قریباً من لا لا و قد امر بنبت فی ۱۲ نے الذکر

[illegible][illegible]

كتاب الدعوات

بسم الله الرحمن الرحيم

اولا و هو ان الكلام المحمدي

البنفسجين فلو كان للدين نفس عند الله لبقوله الباقين

لنفسه

حسنان بن محمد بن علی بن ابی طالب
بنی هاشم بن عبد مناف

نظامیہ کے سربراہان کے نام سے

ملک کریم شاہ التلمسان
الاولاد و الاولاد
المترفع التی ذریعہ
ان کی قبول

السرطان فاما السرطان
الكلوي فمذموم السوء
الاولد عامه مع
سال كذا اولد
مستبين

الحکومت کے لئے

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة

وَلَا يَمُنُّ إِلَّا الَّذِينَ يَدِينُونَ وَلَا يَكْفُرُونَ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا

نور و صافیت

بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخر الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
منها في القرابة وقد مضى على ذلك في الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
وتقدّمها على الاخت كما كان قرابة الابن قوي من قرابة الام فتقديم الاخت كما كان الاختين
لا ترجحان الام من الثلث الى السدس من جنس الحجاب يُقدّم على جنس المحجب وتقدّم الام على
الجدّة لكونها اقرب لا يقال تقدّم الابن على الجدّة لانهما في النسب سواء لان قول معرفة
الام متوقف على معرفة نصيب الاخوات ومن العكس كما سيأتي من ان الام السدس مع الولد
اولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات في قسمة الجدة بالصيغة ونسبها بالتي لا يدخل في
الى الميت جفاً سيد هو الذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
كما سيأتي بالذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
صحيحة سواء كانت مدلية محض لانها كاملة ام لا ام لا محض المذكور كما ان اب لاب
او يخلط منه كما ام لابن بنى صاحبة الفرض في اجوات كاجل الصبي في الاجداد واذا دخل في
نسبتها الجدة النافذة كانت ذسدة متقمة بخط الذكور لانها كانت كاملة ام لا ام لا محض
وليست بصاحبة فرض كاجل نفاسد بل هي من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة لا بالعصمة
ولا بالفرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطهر اي الخالص عن التقصيب وهو السدس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سقط الفرض والتقصيب معا وذلك مع الابنة وابنة
الابن ان سقطت وبيان ذلك انه تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك
اكان له وكذا فهذا تقصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم ولد يتناول الابن
البنت فان كان مع الاب بن فله فرضه عنه السدس والباقي للابن لقوله عليه الصلوة والسلام
الحق للفرائض باهلها فما ابقته فلاولى رجل ذكر واولى الرجال من العصباء هو الابن كما سيجيء
اي القسم ١٢ اي ذوى الفروض ١٢ والكتاب مرجع ١٢

بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخر الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
منها في القرابة وقد مضى على ذلك في الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
وتقدّمها على الاخت كما كان قرابة الابن قوي من قرابة الام فتقديم الاخت كما كان الاختين
لا ترجحان الام من الثلث الى السدس من جنس الحجاب يُقدّم على جنس المحجب وتقدّم الام على
الجدّة لكونها اقرب لا يقال تقدّم الابن على الجدّة لانهما في النسب سواء لان قول معرفة
الام متوقف على معرفة نصيب الاخوات ومن العكس كما سيأتي من ان الام السدس مع الولد
اولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات في قسمة الجدة بالصيغة ونسبها بالتي لا يدخل في
الى الميت جفاً سيد هو الذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
كما سيأتي بالذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
صحيحة سواء كانت مدلية محض لانها كاملة ام لا ام لا محض المذكور كما ان اب لاب
او يخلط منه كما ام لابن بنى صاحبة الفرض في اجوات كاجل الصبي في الاجداد واذا دخل في
نسبتها الجدة النافذة كانت ذسدة متقمة بخط الذكور لانها كانت كاملة ام لا ام لا محض
وليست بصاحبة فرض كاجل نفاسد بل هي من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة لا بالعصمة
ولا بالفرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطهر اي الخالص عن التقصيب وهو السدس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سقط الفرض والتقصيب معا وذلك مع الابنة وابنة
الابن ان سقطت وبيان ذلك انه تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك
اكان له وكذا فهذا تقصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم ولد يتناول الابن
البنت فان كان مع الاب بن فله فرضه عنه السدس والباقي للابن لقوله عليه الصلوة والسلام
الحق للفرائض باهلها فما ابقته فلاولى رجل ذكر واولى الرجال من العصباء هو الابن كما سيجيء
اي القسم ١٢ اي ذوى الفروض ١٢ والكتاب مرجع ١٢

بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدلها واخر الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
منها في القرابة وقد مضى على ذلك في الاخت لابن امر بن بنت الابن لكونها بعد
وتقدّمها على الاخت كما كان قرابة الابن قوي من قرابة الام فتقديم الاخت كما كان الاختين
لا ترجحان الام من الثلث الى السدس من جنس الحجاب يُقدّم على جنس المحجب وتقدّم الام على
الجدّة لكونها اقرب لا يقال تقدّم الابن على الجدّة لانهما في النسب سواء لان قول معرفة
الام متوقف على معرفة نصيب الاخوات ومن العكس كما سيأتي من ان الام السدس مع الولد
اولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات في قسمة الجدة بالصيغة ونسبها بالتي لا يدخل في
الى الميت جفاً سيد هو الذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
كما سيأتي بالذي تدخل في نسبته الى الميت امرؤة انه يغلب الجدة الصغرى بالنسبة
صحيحة سواء كانت مدلية محض لانها كاملة ام لا ام لا محض المذكور كما ان اب لاب
او يخلط منه كما ام لابن بنى صاحبة الفرض في اجوات كاجل الصبي في الاجداد واذا دخل في
نسبتها الجدة النافذة كانت ذسدة متقمة بخط الذكور لانها كانت كاملة ام لا ام لا محض
وليست بصاحبة فرض كاجل نفاسد بل هي من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة لا بالعصمة
ولا بالفرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطهر اي الخالص عن التقصيب وهو السدس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سقط الفرض والتقصيب معا وذلك مع الابنة وابنة
الابن ان سقطت وبيان ذلك انه تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك
اكان له وكذا فهذا تقصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم ولد يتناول الابن
البنت فان كان مع الاب بن فله فرضه عنه السدس والباقي للابن لقوله عليه الصلوة والسلام
الحق للفرائض باهلها فما ابقته فلاولى رجل ذكر واولى الرجال من العصباء هو الابن كما سيجيء
اي القسم ١٢ اي ذوى الفروض ١٢ والكتاب مرجع ١٢

جلالين

قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...

قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...

واكانت معه بنت فله سدس وللبنات النصف بالفرض مابق فللابنة اولى رجل ذكر
من العصباء عند الابن وابنه والتعصيب المحض وذلك عند الولد ولد الابن اسفل
وذلك لقوله تع فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث اذ يعطى منه البنت
للأب فيكون عصبه والجد الصالح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل في
جميع احكام الميراث الا في اربع مسائل وتسنذكرها ان شاء الله تعالى الاولى ان الأب لا يرث
معه وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك لابوين واحدا الزوجين مثلث مابق تعذر
احدا الزوجين ولو كان مكان الاب جده فلا يرث الثلث جميع المال الا عند ابى يوسف فان
ثلث الباقي ايضا والثالثة ان الميت اذا ترك العلات كلهم يسقطون مع الاب جماعة ويسقطون
مع الجد الا عند ابى حنيفة وج والاشعري ابى العتق مع ابنه ياخذ سدس ولو كان عند ابى
وليس للجد ثلث بل لو كان له الابن ولا فرق بينهما عند سائر الائمة اذ لا يأخذان شيئا من الوارث
واذا جعلت المسئلة الثانية مسئلتين كما في عبارة الكتاب فلا و ان يقال لا في خمس مسائل
ستأتيك تبعة الكلام ويسقط الجد بالابن الابن اصل في قرابة الجد الى الميت استخرج
على هذا التعليل بانه يلزم منه سقوط الام لانه لا يملكها اصل في قرابة اولادها وقد يدخ
باعتبار انضمام العصبية التي ترجح بزيادة القرب والجد الصالح هو الذي لا تدخل في نسبته الى
الميت كما بالابن ان علاقيا اذ ان يذكر الاخ لام في فضل الرجال وكانت اختم لام مساوية
له في الاحكام مما الكلام كبا لا يحتاج الى ذكرها في فضل النساء فقال وامه اولاد لام فاحوال ثلث
السدس للواحد لقوله تعالى وان كان رجل يورث من كلالة او امرأه وله اخ او اخوة فلكل واحد
منهما السدس والرد اولاد لام لجماعة وتدل عليه قراءة ابى وله اخ واخنت من كلالة الثلث
لا اثنتين فصاعدا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ذكرهم انهم

قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...

قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...
قوله من ترك ما كان له من المال...

إِنهَانِ كُرْنِ نِسَاءً نَوَقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ كُتْلَتَا مَا تَرَكَ وَأَمَّا الْاِثْنَتَانِ فَكُلُهُمَا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ

في القسمة والاستحقاق سواهما في القسمة فلان الانثى منهم تأخذ منه مثل ما يأخذ الذكرا
 دل عليه جعلهم شركاء في الثلث اما في الاستحقاق فلان الواحد منهم مذكرا كان ومثلهما
 السدس اذ انعدوا ذكورا واناثا واحتلطين استحقوا الثلث لا يخفى عليك ان الاستحقاق يعم
 والمتعد خلان القسمة ويسقطون بالولد ولذا بين ان سفل بالابن بالاتفاق لانهم من
 قيل الكلالة كما علم من الآية وقد اشترط في رضاء الولد والوداجا لقوله تعالى قل الله
 يفتيكم في الكلالة ان خرج هؤلاء ليس لكم ولد وله اخوت وقوله من الكلالة من ليس له ولد
 لكن ولد الابن اخل في الولد لقوله تعالى اني آدم واولاده اخل في الولد لقوله تعالى اخرج اباكم
 من الجنة فلا ارتدوا ولا امر مع هؤلاء ثم لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الاعباء وشابته لفظ
 ع فاليست اراي لها من كلاله ثم استعبرت لقراءة من عد الولد والوداجا كذا
 ضعيفة بالقياس الى قرابة الوالد ويطابق ايضا على من لا ينفك له ولد وله ولد وعلم من ليس له ولد
 والدم المختلفين واما للزوج في التان المصنف عند الولد ولذا بين ان سفل ابي عندهما
 ولذلك عطفت بالواو والربع مع الوالد ولذا بين ان سفل ابي تليفي بزوج احدهما في ذلك من عطفت
 باو وكلتا الحالتين مخرج بهما في نظم القرآن كما مر في ذكر السهام
فضل في النساء
 للزوجات حالتان الربع للواحدة فصاعدا عند الولد ولذا بين ان سفل الف من الولد
 ولذا بين ان سفل وقد صرح بهاتين الحالتين ايضا في النظم المذكور هنا وقد عني بين نصيبي
 الزوجين ان للذكو منهما مثل حظ الانثيين على التقديرين واما البيئات الصلح فاحوال ثلث
 للواحدة وهذا مخرج بها في الآية والثلثان للثنتين فصاعدا والمنصوص عليه في القرآن
 انهما ان كن نساء فوق اثنتين فلهن كل ما تركا واما الاثنان فكل ما عدا بن عباس
 الجليل

خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما عند الحكم الواحد وهذا حالة ثانية من الثلث الأخرى لأن ابن
جداً اثنان واسفل منهما في غلبة فيصير بينهما وح يكون الباقي بينهم لذكر مثل حظ الأنثيين هذه
حالة الثالثة من الثلث الأولى فان بنات الابن إذا كان بنداً اثنان غلاماً سواء كان أخاهن وابن
عنهن فإنه يعصيهما كالابن الصليبي يعصيه البنات الصليبة وذلك لأن الذكر من الإبن والإبن
الأنثى اللاتي في حجة إذا لم يكن المصير له صليبي بالاتفاق في استحقاق جميع المال فكذا ابنة
في استحقاق ابنة الثلثين مع الصليبين في البهية ذهب طائفة الصحابة وعليه جمهور العلماء وقال
ابن مسعود لا يعصيه من بل الباقي كله لابن الابن كاشي لبناته إذا جعل لبناً هيئتهم
لذكر مثل حظ الأنثيين لأدخلك البنات على الثلثين قد قال عليه السلام لا تفرق بين البنات
الثلثين أيضاً لأنني إنما تصير عصبة بالذكر إذا كانت أن فرض عندنا لا تفرق بينه وبين
الأخوات ما إذا لم تكن كذلك فلا تصير به عصبة كبنت الأخوة والأعمام مع بنيهم وأخواتهم
بان استحقاق الصليبين بالفرض استحقاق بنات الابن بالتصيب واستحقاق البنات
يضم أحد الحقيقتين إلى الآخر فلا زيادة على الثلثين في الثاني بان بنت الابن صاحبة فرض
عندنا نفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبين ههنا لا ترقى أنها تأخذ النصف عند
عدم الصليبات بخلاف بنات الأخ والعوا فلا فرض لها عند انفاردها عن ابنتها فلا تصير
به هذا كله إذا كان الغلام بنهاً اثنان أما إذا كان أسفل منهما فالحكم كذا في عندنا في ظاهر المتن
وقال بعض المتأخرين يعصيه من بل البهية للأخ خاصة أن الذكر إنما يعصيه من هو في
أعلى منه فان ابن الابن لا يعصيه البنات أيضاً والعصبة المذكور من هو على منه لصاحبها وكان
فأرثت العصبة بقدر الأقرب الأبعد ذكر كان الأقرب أنثى لا ترقى أن لا ترقى لما صار عصبة مع
قد مات علي بن الأخ أو أصابعه ما لم يعصيه أحد أصلاً ولأن هذا الابن لو كانت درجة الذكر

[illegible]

من يوزنها وهي العليا من الفرق الثاني السدس تكملة للثلاثين في ذلك كان العليا من الأولى ما كانت
مقام للصبيبة فامر من دمه لاجل واحد مقام نبات كابر في الشئ السفلي وهي الستة الباقية
من النبات التسع لانه قد كل للثلاث لتلك الثلاث فلم يبق للباقي فرض وليس له حصوة قطعا
فلا يترن من التركة اصلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفلي الست غلا في حصصهن اي
منهن من كانت جذائمه ومن كانت في حقه كما سبق لقريه على قول عامة الصحابة وهو العمل عن ابي
ذات سهم فانها تأخذ سهمها ولا تضرب به عصبه وهي العليا من الفرق الاول التي أخذ النصف
الوسط منهن مع العليا من الفرق الثاني حيث أخذنا السدس وهذا قيد معتبر فيمن كانت في حقه
من كانت جذائمه فانه يعصبها مطلقا وتضرب به دون اي من دون ذلك الغلام في الدجعة
السفلي في كان الغلام مع السفلي من الفرق الاول اخذت العليا من النصف أخذت الوسطى منهن
مع العليا من الفرق الثاني السدس ويكون الثالث في الغلام بين السفلي من اول الوسط من الثاني
والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين اخصا وسقطت سفلي الثاني ووسطى الثالث وسفلا
وكان الغلام مع السفلي من الفرق الثاني كان الثالث الباقية بين السفلي الاول ووسطى الثاني
وسفلا وعلى الثالث وسطا استبعا للذكر مثل حظ الانثيين سقطت سفلي الثالث وكان
كان الغلام مع السفلي من الفرق الثاني كان الثالث الباقي في الغلام بين السفلي الست اخصا وهذا
ما وجد في الكتاب في فرض الغلام مع العليا من الفرق الاول كان جميع المال بينه وبين اخيه للذكر
مثل حظ الانثيين في الشئ السفلي هي ثمان وان فرض مع وسطى الاول في اخذت العليا الاول
والباقي للغلام مع من يجازيه في وسطى الاول على الثاني للذكر مثل حظ الانثيين في المال اذا
فرض مع العليا الثاني واما في جميع المسائل في جميع هذه الصوطل ما سيجط به فيما بعد فلا حاجة
الى ايلاده وهذا واعلم ان العليا من نبات كابر في حقه كانت متى اخذت للثلاثين بالفرصة

١٥

[illegible]

ثم اختلط الذكور بالاناث فقل قول عامة الصوابية ^{أي أكثر من مائة} رضى يعصب الذكور بالاناث على التفصيل المذكور ^{أي أكثر من مائة} وعند ابن مسعود رضى يكون الباقي من الثلثين للذكور وحدهم بالعصوبة كما هو وان اخذت العليا ^{وهو الثلث} منهم النصف ثم اختلط الذكور بالاناث فلكان على الذكور اكثر من على الاناث ومساوون لهما كما

الباقي بينهم لذلك مثل هذا التثنية بالاتفاق والكاندالات أكثر فعند العامة كذلك وعنه
ابن مسعود في الألفاظ السديّة فيمكن أن ينظر إلى ما هو أخصر بينات الابن من المقابلة والسنة
فيما عظم من ما هو أقل احترازاً عن الزيادة على التثنية فحق البتة وأعلم أن ذكر البنات على اختلاف الدوا

كما ذكر في الكتاب يسمى مسئلة الشئيب لا يفاد قتها وحسنها تشيخ الأذهان ثميل ما كان
 الى استماعها فتشبهت بتشبيك الشعاع القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصغاء لسماعها
 وأما الاخوات لابد ان افاجل خمس ذكر المصنف ح ههنا اربعة انتهى وارجو ان مائة ليند كوا مع

سابعة لحول الاخوات ^{١٦} وما للاختصار ^{١٧} الحديث ^{١٨} ^{١٩} سورة نكا وله اخوت فلما اصف ^{٢٠} ما تركوا ^{٢١} الثلثان ^{٢٢} الا شنتين فصاعدا ^{٢٣} لقوله ^{٢٤} ان كاسا اثنتين ^{٢٥} ونحو ^{٢٦} ما الثلثان ^{٢٧} المراد الاخوات

كتاب اول اركان الاخوات كماله في آية المواريث كتابه اذا استقرت عليه كانت ثلثين كتاب
 استحقاق ما فوقه ماله الخ قد يقال مرج في الاخوات بلا سنتين في البنات فوقه ما يعلم من حال
 لا فخر حال البنات من حال البنات في الاخوات بطريق اولية ومع الخ كذا في ملزمة مثل حفظ

الامثيين بعين محبة به استواهم في القرابة الى الميت قال الله تعالى ان كانوا اخوة سجالا
 نسأؤ فلذلك مثل حظ الامثيين فلم يقبل نصيب الاخوات في حالة الاختلاف ^{اي لا فرقة} ولم يقبل نصيب الاخوة ^{اي نصيب}

فقال ذلك على انفس فلما عرضت عليهم وقد خالف بعض العلماء فيها اذ خالف الميت ائتمته
 واخا واخواته ام فقال البايع غيب البنت للاخ دون اخواته استند لا يقرونه ثم فمما ائتمته
 الذي انقض فلا ولي لجل ذكره بانهم اجمعوا في بنت بنت ابن ابن عليان البايع بعد نصيبها

[illegible]

[illegible]

ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية
 ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية

ان البنين كالبنيات واختين كالإخوات في استحقاق التشييع فكذلك في الحجب وأيضاً الجمع
 مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المقام مناسب لكافة على الجمع المطلق فدل لفظاً
 عليه ثم سب الذي جبهوا عنه للاب عند جمهور الصحابة رج وروى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما في بيان الاختلاف
 للاخوة لا يفهم ما جبهوا عنه لياخذ ولا في غير الوارث كالحجب كما إذا كانت الاخوة كافراً أو كافراً
 وقد يستدل عليه بما رواه طائفة من سلفنا من انه علم اعطى الاخوة السند مع ابوين لئلا ينفك
 تعالى فان لم يكن له ولد ورثة ابواه فلا ماله الثلث فان كان له اخوة فلا ماله السند والراد
 من صدر الكلام ان لأمه الثلث والباقي للاب فهذا الحال في اخوة كأنه قيل فإيها كان اخوة و
 ورثته ابواه فلا ماله السند من أبيه البتة ثم ان شرط الحاجب ان يكون وارثاً في حق من جبهوا عنه
 المسلم وارث في حق الأم بخلاف الرقيق والكافر من الاخوة فالخوة يحجبونها وهم محجوبون بالاب لا ترى
 انهم لا يرثون مع الاب شيئاً عند عدم الام لانهم كلاله فلا ميراث لهم مع الوالد ليس حال الاخوة
 مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد روي عن طائفة من سلفنا من انهم قالوا ليعتبر الرجل من الاخوة
 الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابوين سألته عن ذلك فقال كان في ذلك حكمة وحصل
 دليلنا اذ لا وصية للوارث في الظاهر انه لا وصية لهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما فدل على ان
 في حجب الاخوة فليفتل ببارئهم مع ابك اني شريك الامام السرخسي في ذهبنا لزيدته الى
 ان الاخوة لا محجوبون بخلاف غيرهم فان الحجب هنا بمعنى معقول هو انه اذا كان هناك اخوة
 لا اب مولا ب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال لانفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاب
 لا مولى له ليست نفقته على الاب جمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الكفاية
 الثلاثة وهذا اسم من معنوا المعنى ثبت النص كترى انهم يحجبون الامه بعبات الاب ولا نفقة عليهم
 بعد موته ويحجبونها كباكره وليس عليهم نفقتهم وللام ثلث الكل عند عد هو كذا الذي ذكره
 ابن أبي عمير

ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية
 ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية

ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية
 ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية

ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية
 ابن أبي عمير قال في رجل تزوج امرأة ثم تزوج أخرى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية هل يورثها من تركته؟
 قال لا يورثها من تركته لأنها لم تلد له من بعده الأولى فماتت الأولى قبل أن تلد له من الثانية

ان زینت المملکت مع جمہور اللہ باہا وحمد و عہد المملکت الہی کے

اى عند عدم الولد ولد الابن فان سفل عند الاثنين من الاخوة والاخوات فضا علم
 ذلك بقوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث الثلث فان كان له اخوة فلا ميراث الثلث
 هذا اذا لم يكن مع الابوين احدا الزوجين واما اذا كان معهما لحد فها لثلث مابق بعد فرض
 احدا الزوجين وذلك في مسئلتين كانه المراد في صورتين كان عدلها مسئلتين حقيقة يوجب
 المسائل المستثناة في الجد على الاربع كما اشترنا اليه فيما سبق ويكن يقال جعلهما مسئلتين في
 تورث الام مع الاب مسئلة واحدة في تورثها مع لحد لكل من الجعلين وجه ظاهر زوج و
 ابوين وزوجة وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة والفقهاء كان ابن عباس من هؤلاء
 ثلث لاصل للتركة هاتين الصورتين مستندا بانه تعالى جعل لهما اصل التركة مع الولد
 بقوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السد كما ترك ان كان له ولد ثم ذكر انهما مع عدم الثلث
 بقوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث الثلث فيفهم منه ان الميراث ثلث لاصل التركة
 ايضا ويؤيد ان الميراث المقدره كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية والذين وكان ابو بكر الاصم
 يقول باي لهما مع الزوج ثلث مابق من بعده مع الزوجة ثلث لاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج
 ثلث جميع المال لراد نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث فلزج
 ثلثة وللأمر اثبات على ذلك التقدير فيقول لا فخذ في ذلك تفضيل الاشئ على الذكر واذا
 لهما ثلث مابق من فرض الزوج كان لهما واحد وللأمر اثبات لو جعل لهما مع الزوجة ثلث لاصل
 لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من ثلث عشرة لاجتماع الزوج والثلث فاذا اخذت الام اربعة
 بقيت الاب خمسة فلا تفضيل لهما عليه ولان معنى قوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلا ميراث الثلث هو ان لهما ثلث ما ورثا سواء كان جميع المال وبعضه ذلك لانه لو ادا
 ثلث لاصل لكفى في البنيان لم يكن له ولد فلا ميراث الثلث كما قال الله تعالى في حق البنات والنكاحات

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولاحدا فلها النصف بعد قوله ثم فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فيلزم ان يكون قوله تعا وثره ابواه خاليا عن الفائدة فان قيل فله على ان الورثة لهما فقط قلنا ليست في العبارة دلالة على حصص الارث فيهما وان سلم فلا دلالة في الآية على صوة النزاع اصلا لانفيا ولا اثباتا فيصح فيها الى ان الابوين في الاصول كالابن البنات في الفروع لان السبب في وراثة الذكر والانثى واحد

وَدَرَى لَكَ اَيْضًا اَهْلَ الْكُوفَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي مَوْتِ الزَّوْجِ الْاَعْدَى ابْنِ يُوْسُفَ فَالْهَاجُ
مَعَ الْجَدِ اَيْضًا ثَلَاثُ الْبِدَاقِ كَمَا مَعَ الْاَبِّ هُوَ الْوَاوِيَّةُ الْاُخْرَى عَنْ ابْنِ مَكْرُزٍ فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ جَعَلَ
الْجَدُ كَالْاَبِ فَيُعْصِبُ اَبْنًا مَّا يُعْصِبُ الْاَبُّ وَالْوَجْهَ عَلَى الرِّوَايَةِ الْاُولَى هُوَ اَنَّا تَرَكْنَا ظَهْرَ قَوْلِهِ
فَلَا مَهَ الثَّلَاثُ فِي حَقِّ الْاَبِّ وَاولئِكَ اَبَاحُ كَيْلٍ لَا يَزِيْزُ تَفْصِيْلُهَا اَعْلَاهُ مَعَ تَسْبَاوِ بِمَاقِ الْفَرْقِ بَيْنَ

[illegible]

استشهادي واصل ابان ان بالحيفة ومحمد ارجم يجهلا الجدا كالب هذا والجمدة السدة ما كانت

[illegible]

قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...

وزيد ابن ثابت وغيرهم من نقل عن عمر بن مسعود والى موسى الاشعري
 ان ام لآب نزلت مع الالب اختاره مشريج والحسن وابن سيرين رضي الله عنهما
 من انه عمر اعطى ام لآب السدس مع وجود الالب المعنى في ذلك ان ارث الجدات ليس
 باعتبار الابداء لان الابداء لا يوجب استحقاق شيء من فرضتها كما مر قابل استحقاقين
 للارث باسم الجدات وبساوي في هذا الاسم ام لآب وام لآب فكان لآب لا يجب لآب
 لا يجب الثانية ايضا وهو مر وديان مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والقراءة بل كبد
 من اعتبار الابداء ثم نقول ههنا معينان اتحاد السبب والابداء ولكل منهما تاثير في
 المحجب فكما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الابداء تعلق به حكم المحجب كما ترى انه تحجب بنات
 الابن بالبنين لاتحاد السبب مع عدم الابداء كذلك اذا انفرد الابداء عنه ثبت به
 فالجدة التي تدلى بالالب تحجب به لوجود الابداء وان انفرد السبب تحجب به كالمركب
 السبب والجدة التي من قبل الام ترتب مع الالب كعدم الابداء واتحاد السبب واما ان كان
 الام يرث مع الام مع كونه مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد ههنا اتحاد السبب المشتمل على
 النصيب وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القائلة بان المدلى بغيره يحجب به هذا واما
 تاويل ما مره ابن مسعود في جوابه فيقول ان يكون ابو ذلك الميت ذيقا وكافرا وكذلك

تسقط الابواب بالجد الام لآب وان علت كالمركب لآب وهكذا في بقا ترتب مع الجد
 لانها ليست من قبله اي ليست قرابتها من قبل الجد بل هي ووجهه هي تسقط
 به بل ترتب معه كالمركب مع الالب ههنا اذا كان بعد الجد عن الميت بدرجة واحدة واما
 اذا بعد بد حنتين كالب اب لآب فانه يرث معه ابوين اب اب لآب التي هي ووجه الجد
 المذكور ام لآب التي هي ام زوجة اب لآب على هذه الصورة

قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...

قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...
 قوله في قوله لا يوجب السبب...

[illegible]

عصبته بنفسه فتعدى بسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبته صلا
 عصبون تلك العصبية جماعة لذلك الغير واخر العصبية مولى العتاقة مولى العتاقة مقدم عندنا
 على ذوى الارحام والروى على الفرد وهو قول علي بن زيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو مؤخر
 عن ذوى الارحام ايضا واستبدل بقوله تعاواه والارحام بعضهم ولى بعض في كتاب الله اى بعضهم
 الى بعض من ليس له رحم والميراث يمتنى على القرب بقوله من اعترف عبدا هو مولاك فاشكره
 فهو خير له ان كفره فهو شر له وان مات لم يترك وارثا كنت انت عصبته فقد اشتهر طي توث
 مولى العتاقة ان لا يدعى المقتق وارثا واذ ذوالارحام من جليل الورثة وبطون ما عني الاية فهو ان
 نزولها مازى فمن انه عم لما قد ولد مدينة آخى بين الملهجوين الانصار وكانوا يتوارثون بين الارحام
 الله تعا هذا الحكم بعد الحاجة وبين الرحم مقدم على المولخاة والمولاة ولا نزاع لنا في تقدير ذوى الارحام
 على مولى المولاة واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدعى وارثا انه لم يدعى وارثا هو عصبته
 الا ترى انه قال في آخره كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبته
 هو آخر العصباء كما دل عليه الحديث كان مقدا على ذوى الارحام والروى تقدم العصباء عليهم ثم المقتق
 يورث من معتقه مطلقا سواء اعتقه وجه الله تعالى للشيطان اعتقه على انه سابعه وبشرط
 ان لا يء عليه او اعتقه على مالى او بلاما او بطريق الكتابة الى غيره والروى قال مالك من اعتقه الشيطان
 او بشرط ان لا يء عليه لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان اذ اراد
 بالاعتناق المعصية فيحرم هذا الصلة ومن خرج بنقله لولا فقد اذ لا يستحقها ولنا ان
 هو لا يعتاق لقوله عم الولاء من اعتق هذا السبب متحقق في جميع هذه الصوفية ثبت به مسببه
 في جميعها ثم عصبته اى عصبته مولى العتاقة على الترتيب الذي ذكرنا في العصباء فتكون
 النسبية مقدامة على عصبته النسبية اعمى محقق الحق المراد بعصبته النسبية ما هو

عصبته بنفسه فتعدى بسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبته صلا
 عصبون تلك العصبية جماعة لذلك الغير واخر العصبية مولى العتاقة مولى العتاقة مقدم عندنا
 على ذوى الارحام والروى على الفرد وهو قول علي بن زيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو مؤخر
 عن ذوى الارحام ايضا واستبدل بقوله تعاواه والارحام بعضهم ولى بعض في كتاب الله اى بعضهم
 الى بعض من ليس له رحم والميراث يمتنى على القرب بقوله من اعترف عبدا هو مولاك فاشكره
 فهو خير له ان كفره فهو شر له وان مات لم يترك وارثا كنت انت عصبته فقد اشتهر طي توث
 مولى العتاقة ان لا يدعى المقتق وارثا واذ ذوالارحام من جليل الورثة وبطون ما عني الاية فهو ان
 نزولها مازى فمن انه عم لما قد ولد مدينة آخى بين الملهجوين الانصار وكانوا يتوارثون بين الارحام
 الله تعا هذا الحكم بعد الحاجة وبين الرحم مقدم على المولخاة والمولاة ولا نزاع لنا في تقدير ذوى الارحام
 على مولى المولاة واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدعى وارثا انه لم يدعى وارثا هو عصبته
 الا ترى انه قال في آخره كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبته
 هو آخر العصباء كما دل عليه الحديث كان مقدا على ذوى الارحام والروى تقدم العصباء عليهم ثم المقتق
 يورث من معتقه مطلقا سواء اعتقه وجه الله تعالى للشيطان اعتقه على انه سابعه وبشرط
 ان لا يء عليه او اعتقه على مالى او بلاما او بطريق الكتابة الى غيره والروى قال مالك من اعتقه الشيطان
 او بشرط ان لا يء عليه لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان اذ اراد
 بالاعتناق المعصية فيحرم هذا الصلة ومن خرج بنقله لولا فقد اذ لا يستحقها ولنا ان
 هو لا يعتاق لقوله عم الولاء من اعتق هذا السبب متحقق في جميع هذه الصوفية ثبت به مسببه
 في جميعها ثم عصبته اى عصبته مولى العتاقة على الترتيب الذي ذكرنا في العصباء فتكون
 النسبية مقدامة على عصبته النسبية اعمى محقق الحق المراد بعصبته النسبية ما هو

النسبية مقدامة على عصبته النسبية اعمى محقق الحق المراد بعصبته النسبية ما هو
 عصبته بنفسه فتعدى بسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبته صلا
 عصبون تلك العصبية جماعة لذلك الغير واخر العصبية مولى العتاقة مولى العتاقة مقدم عندنا
 على ذوى الارحام والروى على الفرد وهو قول علي بن زيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو مؤخر
 عن ذوى الارحام ايضا واستبدل بقوله تعاواه والارحام بعضهم ولى بعض في كتاب الله اى بعضهم
 الى بعض من ليس له رحم والميراث يمتنى على القرب بقوله من اعترف عبدا هو مولاك فاشكره
 فهو خير له ان كفره فهو شر له وان مات لم يترك وارثا كنت انت عصبته فقد اشتهر طي توث
 مولى العتاقة ان لا يدعى المقتق وارثا واذ ذوالارحام من جليل الورثة وبطون ما عني الاية فهو ان
 نزولها مازى فمن انه عم لما قد ولد مدينة آخى بين الملهجوين الانصار وكانوا يتوارثون بين الارحام
 الله تعا هذا الحكم بعد الحاجة وبين الرحم مقدم على المولخاة والمولاة ولا نزاع لنا في تقدير ذوى الارحام
 على مولى المولاة واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدعى وارثا انه لم يدعى وارثا هو عصبته
 الا ترى انه قال في آخره كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه واذا كان مولى العتاقة عصبته
 هو آخر العصباء كما دل عليه الحديث كان مقدا على ذوى الارحام والروى تقدم العصباء عليهم ثم المقتق
 يورث من معتقه مطلقا سواء اعتقه وجه الله تعالى للشيطان اعتقه على انه سابعه وبشرط
 ان لا يء عليه او اعتقه على مالى او بلاما او بطريق الكتابة الى غيره والروى قال مالك من اعتقه الشيطان
 او بشرط ان لا يء عليه لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان اذ اراد
 بالاعتناق المعصية فيحرم هذا الصلة ومن خرج بنقله لولا فقد اذ لا يستحقها ولنا ان
 هو لا يعتاق لقوله عم الولاء من اعتق هذا السبب متحقق في جميع هذه الصوفية ثبت به مسببه
 في جميعها ثم عصبته اى عصبته مولى العتاقة على الترتيب الذي ذكرنا في العصباء فتكون
 النسبية مقدامة على عصبته النسبية اعمى محقق الحق المراد بعصبته النسبية ما هو

[illegible][illegible]

مكاتبها وصوقه لءاء مديره من ان دبوت امراته عبدالنار تددت ولحققت بدار الحرب وحكم القاضي
اي الامارة المذكورة ١٢

هجرتة عبد هالمدبر ثم اسلمت وجمعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر واخلف عصبه نسبية

فهد المرأة عصيته حكمه من هذا الذي كذا في إجماع القاضى يعقوب مدبرها بسببها فاشترى
 أى ما بالمرح ١٢

وذكر له مات محمد بن ابي نعيم في سنة الف واربعمائة ومات مدينا واوجدهم مات المدينا
اي العبد المبرر الاول ١٣

حاشية قواعدها سئل فانها اذ لم يوجد تعالاه فان الولد يتبع امه في الرقة والحرية ولا

تقريباً ١٢
 لمولاه فاذا اعتقت تلك المرأة عبيد هاجر ذلك العبيد باعنا قها اياه ولا ع ولد الى نفسه ثم
 اى عبد هذه المرأة والامة الختعة من الاخر ١٢

الى مولانا حتى اذا مات المعتقد ثم مات لنا وخلف معتقة ابية فوكاؤه لها صولة جو معتق

الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاشتري العبد المعتق عبدا وزوجه بمعتقة غير نولدها ولدها هو

وكانوا له لولاه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبد فجزا باعتاقه ولاه ولان مقتضى الى نفسه

الى مولاته وقد يستدل ايضا بجزء كلامه على ان الزبير رأى فتيته اعجمية ظاهرا مهمو

[illegible]

الى مولى امه ما لم يثبت له ولا من قتله فاما ثبت له ولا من قتله جواب ولا ولد الامم

وكيف لا والنسبة الى الام الضرورة كولد الزنا ولد للاعتة حتى اذا ولد الاب لادن نفس بمصار الولد

منسوب اليه ولو ترك اى المعتق ابا المعتق وامنه كان عند ابى يوسف سدا الوعاء للاب والباقي

والابن هذا قوله الاخيه واحد الروايتين عن ابن مسعود قال شيخ النسخي عند ابن حنيفة ومحمد

والواء كله لاين هو اختيار سعيد بن المسيب ^{في} القبول الاول ^{في} يوسف وجهه لا يخبر
ولا في ^{في} لاب ١٢ ^{في} غير رواه الاصل ١٢

ان لوهة نولمات يسمي جميعه المملوك بورت معين ماه ورتك باو ابنا كان بيه سدا ماله البيا

مكاتبها وصوتها دلاء مدبرهن أن دبرت امرأة عبد الله ثدنت ولحقت بدار الحرب حكم القاضي
 بحرية عبد الله المدبر ثم اسلمت وجبت إلى دار السلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبته نسبية
 فهذه المرأة عصبته حكم مدبر هذا المدبر كذلك أي دأله القاضي لعقب مدبرها بسببها
 ودبرة ثم ماتت وجبت المرأة ثمانية إلى دار السلام ما قبل موت مدبرها ودبرة ثم مات المدبر الثاني
 ولم يخلف عصبته نسبية فولاء هذه المرأة وصوة جرم معتقهم الولاء عبد الله تزوج بأولها
 جارية قد اعنتها سيدك فولدت لها ولدا هو حرة لأمه فان الولد يبيع أمه في الرقية الحرة وكلاء
 لمولاه فاذا اعتقت تلك المرأة عبد هاجر ذلك العبد باعتاقها اباء وكلاء ولد إلى نفسه ثم
 إلى مولاه حتى إذا مات المعتق ثم مات له وخلف معتقه ابية فوكلاء لها صولة جرم معتق
 الولاء إن امرأة اعتقت عبدا فاشتري العبد للمعتق عبدا وزوجه معتقه غير فولدت لها ولدا هو
 وكلاء لمولاه فاذا اعتق ذلك العبد للمعتق عبدا بعتاقه وكلاء ولد معتقه إلى نفسه ثم
 إلى مولاه وقد يستدل أيضا على جرم الولاء بما تروى أن الزبير دأى فتيته أحمده طرهم مهمو
 لرافع بن خديج وابوه عبد الغيرة فاشتري الزبير اباهم فاعتقه ثم قال للفتية أنتسبوا إلى نزار
 رافع وقال لهم موالى فاختصا نائبة إلى عثمان فحكم بالولاء للزبير فدل ذلك على أن الولد منسوب
 إلى مولاه ما لم ينسب له وكلاء من قبل أبيه فاذا ثبت له وكلاء من قبله جركه وكلاء الولد إلى مولاه
 وكيف لا النسبة إلى الأم الضرورة كولد الزنا وكذا لا يعتد حتى إذا كان الملاح من نفس مملوك الولد
 منسوب إليه ولو ترك أي المعتق ابالمعتق دامنه كان غنما لى يوسف سدا الولاء للاب والبق
 الابن هذا قوله الأخير هو أحد الروايتين عن ابن مسعود قال شريح والنعمي عند ابن حنيفة ومحمد
 الولاء كله للابن هو اختيار سعيد بن المسيب ومنه الشافعي والقول الأول لابي يوسف وجهه الأخير
 ان الولاء اثر الملك فيخلق حقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك اباءا كان كبيع سدا ماله والباق

[illegible]

لا ينفك عنه بالمال بخلاف الولاء فلا تجرى فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب
 الاعتناء عنه بالمال بخلاف الولاء فلا تجرى فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب
 بطريق العصوبة فيعتبر الأقرب لأقرب الأب أقرب العصبية ولو كان تجرى فيه سهام الورثة
 بالفرضية كما لم يكن للنساء نصيب من الولاء كما رث على أن قوله عم الولاء لغة كلغة النسب
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث دليله فصح على قوله الأول الذي هو من ههنا ولو ترك العتق الرقيق
 وحده فالولاء كله للأبين بالاتفاق وذلك لأن الأب لابن في العصوبة بحسب الظاهر لأن اتصال
 كل منهما بالبيت بلا واسطة وكون الأب أقرب من ابنه فلهذا قرئ به حر كمن في فرع الخلاف
 هذا بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة الأب فيكون الأب أقرب من الجد فيكون الأب أقرب منه بلا
 فليزوجه الجد في الولاء بخلاف وهذه المسئلة من المسائل الأربع المستثناة على القول
 لا في يوسف حيث لم يجعل فيه الجد كالأب قال شيخ الإسلام خاها زاده ولو ترك على العتق
 واخاها كان الولاء كله للمجنبة عند أبي خنيفة ج لأنه أقرب إلى البيت في العصوبة من الإخ على مذهبه
 وعندنا الولاء بينهما نصفين ذكر محمد ج في كتاب الولاء عن كبار الصحابة كمر وعمر وابن مسعود
 وزيد بن ثابت وابن كعب وغيرهم رضاهم قالوا الولاء كله للكبير فاستبدل بعض الفقهاء بظاهر
 على أن الولاء لا يورث من الميت سنا بعدته فإنه قائم مقامه في العشرة كمن المذهب أن المراء
 بالكبر القرب فينفذ في استحقاق الولاء أقرب بن الميت يوم موته حتى لو مات الميت عن ابن وابن
 ابن آخر كان الولاء لابنه لأنه أقرب من ملك ذي رحم محرم منه عتق عليه ويكون لأبيه له هذا
 البحث تمة لمباحث العصبية والنسبية ومبنية على أن العتق وإن لم يكن اختياريا سبب الولاء فيقبل
 الكلام في هذا المقام أن القرابة على ثلاثة أنواع الأول القرينة وهي قرابة ذي رحم محرم من الولاء
 أما بطريق الأصلية كالأبوين والأجداد وان علوا وأما بطريق القرينة كالأولاد والأولاد والأولاد

2

من ملك احد من هؤلاء عن عليه اتفاقا اراد عهده ولم يردده والذاني المتوسطة هي
المحارم غير العمويين اعني قريبه الاخوة والاخوات ولا وهم وان سفلوا وقربا به الاعام العات حول المحارم
دون ولا وهم من ملك احد من هذه المحارم عن عليه ايضا عدا خلافا للشافعي في النوع الثالث
البعده وهي امة ذي الرحم غير المحرم كالاولاد الاعام والاحوال والحالات فاما ملك واحد منهم لم يقتض عليه
بلا خلاف ولكن شافعي رحمه في مسألة الخلافات به ليس يخرج جرحه كافي الاصول الفروع ولا يستتر
احدهما على صاحبه كالاولاد الاعام لا ترى ان قرابتهما في الاحكام كقرابة اولاد العم حيث تقبل شبهة
كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما ان يضع ذكوه في الآخر ويجري الفصا من بينهما من الجانيين ويجوز
حليته كل منهما لصاحبه بخلاف الاولاد للولودين ولما روى عن ابن عباس ان خلافا قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني وجدت اخي مبيعا في السوق فاشتريته اني لو يدان اعتقه فقال نعم قد اعتقه الله والمعنى
في ذلك ان القرابة لما تابت بالحرمية علة للعتق مع الملك كما في الاباء والاولاد وتوضيحه ان هذا العتق بطريق
الصلة وللقراءة المذكورة تاثير في استحقاق الصلة لا ترى ان حرمة المناكحة تنبئ في هذه القرابة
لاحل الصبا عنه في الاستفراغ والاستفراغ هو الاستخدام وهو اذن من البين ان ملك البين ابقوا في الاستفراغ
من الاستفراغ ايضا الجمع بين الاثنين في النكاح حرام لصيانة القرابة عن القطيعة بسبب ما يكون
بين الضام من المنافاة والظاهر من معنى القطيعة في استدامة الملك واكثر ولا شبهة في ان الملك
تأثير في استحقاق الصلة فعلة العتق هذان الوصفان فلا يكون بعد شوبهما انتفاء الحرمة مفرقة
واضا اتصال احد الاخرين بالآخر واسطة الاب ان اتصال انا فلة بالجد كذلك ومن شبهه
بعضهم اجد مع النافلة بتبعية الشعب من بعض من ذلك البعض بعض آخر والاخرين بعضين
من شجرة واحدة وشبهه آخرون الحد مع النافلة بواد الشعب منه فهو من النفر جلال والاخرين
ببهرين قد اشعب من واحد على هذا يكون معنى القرب بين الاخرين اظهر خصوصهما لبعضهما البعض

[illegible]

[illegible]

واحتياج الجدة النافلة الى شعبين فيكون باقتضاء العتق اولى الالائه لم يجعل الاخ كالجدة في حكم الولاية

٥٢
اذ مدارها على الشفوة مع القزابة وليس شيفقة الاخ كشفقة الحد في حكمها واثبت حبيفة روحه
اي ليس مدارها على القزابة فقط ١١هـ بل ان شفا ١٢

مثلاً انقال کثرت بنات حوائر یولدان بین عبد حرّۃ للکبری ثلثون دیناراً والصغر عشرين و دیناراً

المملوك ١٢ المملوك ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

وهو الواحد سهم الواحد عني خمسة وذلك لانا وجدنا في الكبري الصغر موافقة بالثمن العشرة

من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي على الكبرى الصغرى بحسب ان يكون على نسبة ما بينهما

شده بی عدد و سبب نبات میبیم مبادیه فضر بنا احدی فی الآخر تحصلت خمسة عشر درم

واحد فاضل بهاء في المضروب فلم يتغير قسمنا الخمسة عشر المابقة على سهام الالاء فادام كل سهم

[illegible]

مَوْلَانَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

[illegible]

موروثه بندهای بر سر منهدم، زانبر استال ۱۲۱۸ ع

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

اَبْنُ حَكِيمٍ الْوُضْعُ هُنَا اَنْزَلَ السُّرُورَ فَنَفِثَ فُلُوبُهُمْ فِيهِ كَمَا اَنْزَلَ السُّرُورَ فَنَفِثَ فِيهِمْ
 اَبْنُ حَكِيمٍ الْوُضْعُ هُنَا اَنْزَلَ السُّرُورَ فَنَفِثَ فُلُوبُهُمْ فِيهِ كَمَا اَنْزَلَ السُّرُورَ فَنَفِثَ فِيهِمْ

[illegible]

28

أو اختلط بالثلث والسد كما فيهن تركت زوجا واختين لام واما فهو أي اختلاط النصف في جميع
 هذا الصور من ستة يعني ان يخرج الزوج من هذه الاختلاطات كلها هو الستة وذلك كخروج
 اثنان يخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة ففي خروج النصف المختلط
 بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين عرجي النصف والثلث مباينة فاذا
 احدهما في الآخر حصلت ستة ففي خرج طما واذا اختلط الرابع من النوع الاول بكل النوع الثاني
 أي بالثلثين والثلث والسد كما اذا خلف زوجة واما واختين كآب ام واختين لام
 او بعضه كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوجة ومربى فقط
 كزوجة وواحد من ولا دلام او اختلط بالثلثين والسد معا كزوجة وام واختين كآب ام
 او بالثلثين والثلث كزوجة واختين كآب ام واختين لام او بالثلث والسد كزوجة ام
 واختين لام فهو من اثني عشر أي هو يخرج مسائل هذه الاختلاطات الستة الثلاثية الثلاث
 والرابعة وذلك لان خرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيه خروج
 والثلثين فالتقينا بها خرجا لكل ثم اخذنا خروج الرابع وهو الاربعة فوجدنا بينها
 وبين الستة موافقة بالنصف ففرضنا نصفها احد بهما في كل الاخرى فصار اثني عشر
 وايضا خرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي مباينة للاربعة ففرضنا الكل في الكل فحصل
 ايضا اثنا عشر فهو يخرج هذه الفروض المختلطة ومنه تخرج مسائلها المذكورة واذا
 اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني أي بالثلثين والثلث والسد وهذا
 الاختلاط ما يتصور على أي ابن مسعود مرض لا المحرم يحجب عنه حجب المنقصة كما اذا تزوج
 ابنا كافرا وزوجة لها واختين لام واختين لام فان ابن المحرم يحجب عنه الزوجة من ربع الثمن
 واما على ما يوافق غير من كان الثمن اثنان للمرأة وجب ان يكون الثلثين بنتين السد اما واحد
 منهن او غيرهن ان كانا ابنة واحدة

في قوله بالثلث والسد كما فيهن تركت زوجا واختين لام واما فهو أي اختلاط النصف في جميع هذا الصور من ستة يعني ان يخرج الزوج من هذه الاختلاطات كلها هو الستة وذلك كخروج اثنان يخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة ففي خروج النصف المختلط بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين عرجي النصف والثلث مباينة فاذا احدهما في الآخر حصلت ستة ففي خرج طما واذا اختلط الرابع من النوع الاول بكل النوع الثاني أي بالثلثين والثلث والسد كما اذا خلف زوجة واما واختين كآب ام واختين لام او بعضه كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوجة ومربى فقط كزوجة وواحد من ولا دلام او اختلط بالثلثين والسد معا كزوجة وام واختين كآب ام او بالثلثين والثلث كزوجة واختين كآب ام واختين لام او بالثلث والسد كزوجة ام واختين لام فهو من اثني عشر أي هو يخرج مسائل هذه الاختلاطات الستة الثلاثية الثلاث والرابعة وذلك لان خرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيه خروج والثلثين فالتقينا بها خرجا لكل ثم اخذنا خروج الرابع وهو الاربعة فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف ففرضنا نصفها احد بهما في كل الاخرى فصار اثني عشر وايضا خرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي مباينة للاربعة ففرضنا الكل في الكل فحصل ايضا اثنا عشر فهو يخرج هذه الفروض المختلطة ومنه تخرج مسائلها المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني أي بالثلثين والثلث والسد وهذا الاختلاط ما يتصور على أي ابن مسعود مرض لا المحرم يحجب عنه حجب المنقصة كما اذا تزوج ابنا كافرا وزوجة لها واختين لام واختين لام فان ابن المحرم يحجب عنه الزوجة من ربع الثمن واما على ما يوافق غير من كان الثمن اثنان للمرأة وجب ان يكون الثلثين بنتين السد اما واحد منهن او غيرهن ان كانا ابنة واحدة

في قوله بالثلث والسد كما فيهن تركت زوجا واختين لام واما فهو أي اختلاط النصف في جميع هذا الصور من ستة يعني ان يخرج الزوج من هذه الاختلاطات كلها هو الستة وذلك كخروج اثنان يخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة ففي خروج النصف المختلط بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين عرجي النصف والثلث مباينة فاذا احدهما في الآخر حصلت ستة ففي خرج طما واذا اختلط الرابع من النوع الاول بكل النوع الثاني أي بالثلثين والثلث والسد كما اذا خلف زوجة واما واختين كآب ام واختين لام او بعضه كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوجة ومربى فقط كزوجة وواحد من ولا دلام او اختلط بالثلثين والسد معا كزوجة وام واختين كآب ام او بالثلثين والثلث كزوجة واختين كآب ام واختين لام او بالثلث والسد كزوجة ام واختين لام فهو من اثني عشر أي هو يخرج مسائل هذه الاختلاطات الستة الثلاثية الثلاث والرابعة وذلك لان خرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيه خروج والثلثين فالتقينا بها خرجا لكل ثم اخذنا خروج الرابع وهو الاربعة فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف ففرضنا نصفها احد بهما في كل الاخرى فصار اثني عشر وايضا خرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي مباينة للاربعة ففرضنا الكل في الكل فحصل ايضا اثنا عشر فهو يخرج هذه الفروض المختلطة ومنه تخرج مسائلها المذكورة واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني أي بالثلثين والثلث والسد وهذا الاختلاط ما يتصور على أي ابن مسعود مرض لا المحرم يحجب عنه حجب المنقصة كما اذا تزوج ابنا كافرا وزوجة لها واختين لام واختين لام فان ابن المحرم يحجب عنه الزوجة من ربع الثمن واما على ما يوافق غير من كان الثمن اثنان للمرأة وجب ان يكون الثلثين بنتين السد اما واحد منهن او غيرهن ان كانا ابنة واحدة

[illegible]

وأول من حكم بالعول عمر بن قنانه وقعدت عهده صورة ضاق حرجها عن وضعا فاشد والعول
 فيها فاشد العيايين من العول فقال أعيان الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكره أحد إلا
 ابنه بعد موته فقبل له هلا انكرته في زمن عمر بن قنانه هبته وكان مهيبا وسالفة
 كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال دخل الضر على من هو أسوأ حالاً وهي البنات لا خوف
 ينقل من فرض مقدري فرض غير مقدري فقال الرجل ما يغنيك فتواك شيئاً فان ميراثك
 يقسم بين ثريتك على غير ذلك فنصبت فقال هلا يجتمعون حتى ينزل فجعل لعنه الله الكاذب
 ان الذي أحصى من على عد المجمل في مال يضيف ثلثاً ويؤيد كلامه انه اذا انقضت بحال
 لا يقع بها يقدر منها ما كان أقوى للجهيز والدين والوصية والميراث فاذا ضاقت الزكاة
 عن الفروض نقية الاقوى كاشك ان من ينقل من فرض مقدري الى فرض آخر مقدري يكون صاحب فرض
 من كل وجه فيكون أقوى من ينقل من فرض مقدري الى فرض غير مقدري كانه صاحب فرض من وجه
 وعصبة من وجه فاذا خال النقص والحرم ان عليه اول لا يوجب الفرض مقدرياً على العصباء
 ولنا ان أصحاب الفروض المجتمعة في الزكاة قد تساوا في سبب الاستحقاق وهو الفرض فيسأرون
 في الاستحقاق وح يأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويضرب جميع حقه اذا ضاق المحل
 كالغرماء في الزكاة فاذا اوجب الله تعالى في مال يضيف ثلثاً مثلاً علم ان المراد الضرب لهذه الفروض
 في ذلك المال الاستحالة وفائه بها بخلاف ما في التجهيز واخوته فانها حقوق حرة كسلف
 والنقل من الفروض الى العصبية لا يوجب لان العصبية اقوى استبا لارث فكيف تثبت
 النقص والحرمان به لا اعتبار في بعض الاحوال فان الحرج ما عليه عامة الصحابة وجمهور
 رضا علم ان مجموع الخارج سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها خمسة
 اثنتان الثلثة والاربعة والستة والثمانية وذلك لا تقاد خرج الثلث والثلثين كالحق وقدر

في قوله لا يوجب الفرض في مال يضيف ثلثاً مثلاً علم ان المراد الضرب لهذه الفروض
 في ذلك المال الاستحالة وفائه بها بخلاف ما في التجهيز واخوته فانها حقوق حرة كسلف
 والنقل من الفروض الى العصبية لا يوجب لان العصبية اقوى استبا لارث فكيف تثبت
 النقص والحرمان به لا اعتبار في بعض الاحوال فان الحرج ما عليه عامة الصحابة وجمهور
 رضا علم ان مجموع الخارج سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها خمسة
 اثنتان الثلثة والاربعة والستة والثمانية وذلك لا تقاد خرج الثلث والثلثين كالحق وقدر

في قوله لا يوجب الفرض في مال يضيف ثلثاً مثلاً علم ان المراد الضرب لهذه الفروض
 في ذلك المال الاستحالة وفائه بها بخلاف ما في التجهيز واخوته فانها حقوق حرة كسلف
 والنقل من الفروض الى العصبية لا يوجب لان العصبية اقوى استبا لارث فكيف تثبت
 النقص والحرمان به لا اعتبار في بعض الاحوال فان الحرج ما عليه عامة الصحابة وجمهور
 رضا علم ان مجموع الخارج سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وخارجها خمسة
 اثنتان الثلثة والاربعة والستة والثمانية وذلك لا تقاد خرج الثلث والثلثين كالحق وقدر

[illegible]

منه فوج
افوت شرفات
تیک متورول الی
تور سولافان
سمت بیک فوج
فی الامامی امور الی
فوجی وکات دار
کلیتیندن الی
کمان و سولافان
دشت سولافان
ملاذ الی شرفات
فوجی وکات
منه فوج
منه فوج

[illegible]

سنة الف و مائة و ثمانين و اربع

فضل

في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العالَمين هذه مقدّم يحتاج إلى معرفتها في تفسير
التركة على أعداد المستحقين بلا كسر عماثل العالَمين كونهما مساويا للآخر كثلثة وثلاثة

واما شياطين الغيبة فانهم
 اذا راوا احد يستمع الى الحديث
 فيكونوا يسمعون ما لا يسمعون
 واما شياطين الغيبة فانهم
 اذا راوا احد يستمع الى الحديث
 فيكونوا يسمعون ما لا يسمعون

انجام دادند و در این باره

اینک در روز یکشنبه
 درین مذهب مصمم و قصد داشت
 بعد از آنکه از آن مذهب
 درین مذهب مصمم و قصد داشت
 بعد از آنکه از آن مذهب
 درین مذهب مصمم و قصد داشت
 بعد از آنکه از آن مذهب

في قوله من الكسوة المشهورة وهي النصف الى العشر وتسمى هي مع ما يلزم
 منها بالاصافة والتكرير بالكسوة المنطقة وفيما وراء العشرة يتوافقان مجزء من الكسوة الا
 لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها الى خارجها اعني في احد عشر يتوافقان مجزء من احد عشر كاشين
 وعشرين مع ثلثة وثلثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط فهو مجزء من احد عشر
 وفي ثلثة عشر يتوافقان مجزء من ثلثة عشر كسنة وعشرين تسعة وثلثين فان العاد لهما
 ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان مجزء من خمسة عشر كثلثين مع خمسة واربعين فاحسب
 بعدهما معا ففما يتوافقان مجزء منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانهما يتوافقان ثلث
 الذي خرج خمسة عشر كما يعبر فيما بعدهما اثني عشر كاربعة وعشرين وستة وثلثين فافهم
 يتوافقان بنصف السد وفيما بعدهما اربعة عشر كثمانية وعشرين واثنتين واربعين فافهم
 بنصف السبع وبالجمله يمكن فيها وراء العشرة باسمه ان يعبر بالتوافق بالاجزاء المضافة الى الخارج
 كجزء من احد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسوة المنطقة
 المركبة والثنائية على ذلك خط الشيخ المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معا فاعبر
 هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد فلتعرف توافقها بالمنطق بالاجزاء المضافة الى خارجها والى
 في انحصار النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبته عددا الى اخر فان ساد ففهما متباينان ولا
 فانك الاقل مغنيا للآخر فمتباينان وان لم يكن مغنيا له فاما ان هما غير متوافقا ولا يجلان فمتباينان
 والاشارة كالليرة

باب في تصحيح
 اي تصحيح مسائل الفرائض وهو ان تؤخذ السهام من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسوة
 على واحد من الورثة يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلثة منها
 بين السهام الماخوذة من خارجها بين الرؤس من الورثة واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما

في قوله من الكسوة المشهورة وهي النصف الى العشر وتسمى هي مع ما يلزم
 منها بالاصافة والتكرير بالكسوة المنطقة وفيما وراء العشرة يتوافقان مجزء من الكسوة الا
 لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها الى خارجها اعني في احد عشر يتوافقان مجزء من احد عشر كاشين
 وعشرين مع ثلثة وثلثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط فهو مجزء من احد عشر
 وفي ثلثة عشر يتوافقان مجزء من ثلثة عشر كسنة وعشرين تسعة وثلثين فان العاد لهما
 ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان مجزء من خمسة عشر كثلثين مع خمسة واربعين فاحسب
 بعدهما معا ففما يتوافقان مجزء منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانهما يتوافقان ثلث
 الذي خرج خمسة عشر كما يعبر فيما بعدهما اثني عشر كاربعة وعشرين وستة وثلثين فافهم
 يتوافقان بنصف السد وفيما بعدهما اربعة عشر كثمانية وعشرين واثنتين واربعين فافهم
 بنصف السبع وبالجمله يمكن فيها وراء العشرة باسمه ان يعبر بالتوافق بالاجزاء المضافة الى الخارج
 كجزء من احد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسوة المنطقة
 المركبة والثنائية على ذلك خط الشيخ المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معا فاعبر
 هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد فلتعرف توافقها بالمنطق بالاجزاء المضافة الى خارجها والى
 في انحصار النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبته عددا الى اخر فان ساد ففهما متباينان ولا
 فانك الاقل مغنيا للآخر فمتباينان وان لم يكن مغنيا له فاما ان هما غير متوافقا ولا يجلان فمتباينان
 والاشارة كالليرة

في قوله من الكسوة المشهورة وهي النصف الى العشر وتسمى هي مع ما يلزم
 منها بالاصافة والتكرير بالكسوة المنطقة وفيما وراء العشرة يتوافقان مجزء من الكسوة الا
 لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها الى خارجها اعني في احد عشر يتوافقان مجزء من احد عشر كاشين
 وعشرين مع ثلثة وثلثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط فهو مجزء من احد عشر
 وفي ثلثة عشر يتوافقان مجزء من ثلثة عشر كسنة وعشرين تسعة وثلثين فان العاد لهما
 ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان مجزء من خمسة عشر كثلثين مع خمسة واربعين فاحسب
 بعدهما معا ففما يتوافقان مجزء منها ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانهما يتوافقان ثلث
 الذي خرج خمسة عشر كما يعبر فيما بعدهما اثني عشر كاربعة وعشرين وستة وثلثين فافهم
 يتوافقان بنصف السد وفيما بعدهما اربعة عشر كثمانية وعشرين واثنتين واربعين فافهم
 بنصف السبع وبالجمله يمكن فيها وراء العشرة باسمه ان يعبر بالتوافق بالاجزاء المضافة الى الخارج
 كجزء من احد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسوة المنطقة
 المركبة والثنائية على ذلك خط الشيخ المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معا فاعبر
 هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد فلتعرف توافقها بالمنطق بالاجزاء المضافة الى خارجها والى
 في انحصار النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبته عددا الى اخر فان ساد ففهما متباينان ولا
 فانك الاقل مغنيا للآخر فمتباينان وان لم يكن مغنيا له فاما ان هما غير متوافقا ولا يجلان فمتباينان
 والاشارة كالليرة

[illegible][illegible]

الاصول الثلاثة فاحدها ما ذكره بقوله كانت سهام كل فريق من الورثة منقسمة عليهم بلا كسر

فلا حاجة الى الضرب كابوين بنتين فان المسئلة ٣ من ستة فلكواحد من الابوين سيد سها
والصغير ١٢
وللبنتين الثلثان اعني اربعة فلكل واحد منهما اثنا عشر ستقامت السها على رؤوس
الابوين ١٢

بلا انكسار والثاني من الاصول الثلاثة ان ينكسر على طائفة واحد فقط اضيئهم من التركة لكن

يُنِيبُ سِوَاهُمْ وَرُدُّهُمْ مَوْافِقَهُ بَكْرٍ مِنَ الْكُفْرِ فَيُضْرِبُ فِي عَذْرَائِهِمْ مِنْ أَنْتَسَتْ عَلَيْهِمُ السَّحَابُ

وهم تلك الطائفة الواحد في أصل المسئلة ان لم تكن عائله وفي اولها وعولها معان كانت

الاسماء وهما الاشياء التي يكون بها الوجود المستقيم والاشياء التي لا يكون بها الوجود المستقيم

عليهن لكن بين الاربعة والخمسة موافقة بالضم. فالعد العاد بينهما اثنا عشر ذواتا و

عنى القشرة او القشر وهو خمسة وضر بناها الستة التى هى اصل المسئلة سائر احوال شذوذ منه

المسئلة الاكابر الماويين من صا المسئلة سيقا وقرضاها في انضباط الدعي خمسة دما عشرة

كل منهما خمسة وكانت للبنان منه اربعة وقد ضربها ايضا في خمسة فصار عشرة ^{في كل واحد} ^{اي من اربعة} ^{اي من خمسة}

منهم اثنان والثاني مثال ما فيها عول فان اصل المسئلة ههنا من اثنى عشر جتماع البرع السدس
اي بوبس وست نبات ودرج ۱۳

المذنبين على ما سلف في غير فلزوج ربعها وهونثته ونلابوين سداها واربعة واللبنا الست
الذي هو اللبنا ١٢

فلما هاهنا ثمانية فقد كانت المسئلة الى خمسة عشر المست سهام الربا اعم الثمانية عدداً
من اثنا عشر

في أصل المسئلة مع ما هو حضية غش فحصل حضية واربعاً فمقامها منها المسئلة كائت

فلما خرج من اجل المسئلة ثلثة وقدر فيها المصروف الذي هو ثلثة فصار تسعة وكانت للابوين

اربعة و قد ضربناها في ثلاثة صار اثني عشر فكل منهما ستة وكانت البنات ثمانية و قد ضربنا

من الفصل ۱۲

كاربج زوجات فثلث جذاً اثنا عشر عاماً أصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلث السدس
 فلا يستقيم عليهن وبين رؤسهن مائة فاخذنا جميع عد رؤسهن هو ثلثة
 ولزوجا الأربع هو ثلثة فلا استقامة وبين عد رؤسهن مائة فخذنا
 عد رؤسهن هو أربعة وللأعمام اثنا عشر وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما بنان
 فخذنا عدد الرؤس بامر ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا الثلثة والأربعة
 متداخلين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فضر بناه في أصل المسئلة وهو ايضا اثنا عشر
 مائة وأربعة وأربعين ففقم منهن المسئلة اذا كان الجدات من أصل المسئلة اثنا عشر فضر بناها
 في المضروب للثا عشر فصار أربعة وعشرين فلكل واحد منهن ثمانية وللزوجات من أصل المسئلة
 ثلثة ضربناها في المضروب المذكور صار ستة وثلثين فلكل واحدة منهن تسعة وللأعمام سبعة ضربنا
 في اثني عشر ايضا فحصلت اربعة وثمانون فلكل واحد منهم سبعة ولوفرنا في هذه الصورة زوجة
 واحدة بدل الزوجا الأربع كان لا تكسار على طائفتين اعني الجدات الثلث والأعمام اثني عشر
 عد رؤس الجدات متداخلان في عد رؤس الأعمام فضر بكثر هذين العددين المتداخلين
 اثنا عشر في أصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفتة وأصل الثالث
 ان يوافق بعض الأعداء بعض الأعداء رؤس من تكسرت عليهم سها منهم من تقبيلوا واكثر
 بعضا فالحكم فيها ان في هذا الصواب يضرب فوق احد الأعداء اي عدد رؤسهم في جميع العد
 للثا ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق العد الثالث ان وفق ذلك المبلغ الثالث والا فالمبلغ اي ان
 لم يوافق المبلغ الثالث فضر بابلغ في جميع العد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العد الرابع
 للثا لاي فوفقه ان وفق المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثاني في أصل المسئلة
 كاربج زوجات ثمانية عشر بنتا وخمس عشرة جذاً وستة اعمام أصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله في الأصل المسئلة هي أربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الأبنين
 والبنين للذكر مثل - ظ الأبنين فالأبنا بمنزلة أربع بنات الثلثة لا تستقيم على الستة لكنهما
 متوافقان بالثلث الذي محجبه أقل هذين العددين المتداخلين فيرد عدد من الستة أو وفقه
 وهو ثلثان يصر في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتضع منها المسئلة إذا كان الزوج واحد قد ضربنا
 في المضروب الذي هو اثنتان فكان اثنين فأعطيناهما إياه والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثلا
 الشاؤون بنتان أصل المسئلة ستة والسدس اثنتان للأبوين الثلثان هما أربعة للبنين وهي
 مستقيمة على ما كان في صور التمثيل كانت بين السهام الرؤس ثلثة والحقيقة فلذلك صارت الأصول
 المحتاج إليها سبعة لا ثمانية فأنقل إذا كان بين بعض أعداد الرؤس ثلث بين بعضها الآخر تدخل وتوافق
 أو تبين فإذا قبل هذا قلنا أن تقف ذلك العمل في كل بعض ما عمل في أصله فيكتب من التباين واحد
 ويؤخذ وفق أحد المتوافقين يصر في آخر ثم ينسب المبلغ إلى أحد المتأقلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسب

فصل

وإذا أردت أن ته في نصيب كل فريق كالبنات والمهمات والزوجات والأحبار وغيرهم من التصحيح
 استقام على الكل ما ضرب كان لكل فريق من أصل المسئلة فما ضربته في أصل المسئلة أي المضروب
 الأضربته في أصلها فاحصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق تكرر عليك هذا العمل في الأمثلة
 السابقة للأصول الستة التي فيها ضرب حاجة إلى إياد مثال ههنا والآردت أن تقص
 كل واحد من أحاد ذلك الفريق من التصحيح فاسم ما كان لكل فريق من أصل المسئلة على عدد قسم
 اضرب بالحاج من هذا القسمة في المضروب الذي ضربته في أصل المسئلة لأجل التصحيح فالحاصل من هذا الخارج
 في المضروب نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق مثلا في المسئلة المذكورة لتباين أعداد رؤس الورثة كانت
 للزوجتين من أصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصفا إذا ضربته في المضروب

قوله في الأصل المسئلة هي أربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الأبنين
 والبنين للذكر مثل - ظ الأبنين فالأبنا بمنزلة أربع بنات الثلثة لا تستقيم على الستة لكنهما
 متوافقان بالثلث الذي محجبه أقل هذين العددين المتداخلين فيرد عدد من الستة أو وفقه
 وهو ثلثان يصر في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتضع منها المسئلة إذا كان الزوج واحد قد ضربنا
 في المضروب الذي هو اثنتان فكان اثنين فأعطيناهما إياه والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثلا
 الشاؤون بنتان أصل المسئلة ستة والسدس اثنتان للأبوين الثلثان هما أربعة للبنين وهي
 مستقيمة على ما كان في صور التمثيل كانت بين السهام الرؤس ثلثة والحقيقة فلذلك صارت الأصول
 المحتاج إليها سبعة لا ثمانية فأنقل إذا كان بين بعض أعداد الرؤس ثلث بين بعضها الآخر تدخل وتوافق
 أو تبين فإذا قبل هذا قلنا أن تقف ذلك العمل في كل بعض ما عمل في أصله فيكتب من التباين واحد
 ويؤخذ وفق أحد المتوافقين يصر في آخر ثم ينسب المبلغ إلى أحد المتأقلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسب

قوله في الأصل المسئلة هي أربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الأبنين
 والبنين للذكر مثل - ظ الأبنين فالأبنا بمنزلة أربع بنات الثلثة لا تستقيم على الستة لكنهما
 متوافقان بالثلث الذي محجبه أقل هذين العددين المتداخلين فيرد عدد من الستة أو وفقه
 وهو ثلثان يصر في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتضع منها المسئلة إذا كان الزوج واحد قد ضربنا
 في المضروب الذي هو اثنتان فكان اثنين فأعطيناهما إياه والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثلا
 الشاؤون بنتان أصل المسئلة ستة والسدس اثنتان للأبوين الثلثان هما أربعة للبنين وهي
 مستقيمة على ما كان في صور التمثيل كانت بين السهام الرؤس ثلثة والحقيقة فلذلك صارت الأصول
 المحتاج إليها سبعة لا ثمانية فأنقل إذا كان بين بعض أعداد الرؤس ثلث بين بعضها الآخر تدخل وتوافق
 أو تبين فإذا قبل هذا قلنا أن تقف ذلك العمل في كل بعض ما عمل في أصله فيكتب من التباين واحد
 ويؤخذ وفق أحد المتوافقين يصر في آخر ثم ينسب المبلغ إلى أحد المتأقلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسب

الذي هو مائتان عشرة حصل ثلث مائة وخمسة عشر في نصيب كل واحد من الزوجين وكانت
 للبنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على عشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلاثة اقسام واحد
 فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب حصل ثلث مائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكانت
 للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلث واحد فاذا ضربته في المضروب
 المذكور حصلت مائة واربعون في نصيب كل جدة وكان للاعمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة
 هي عدد من كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان عشرة حصل ثلثون في نصيب كل
 ولمعرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق من التصحيح وجه آخر وهو ان تقسم المضروب اي العدد الذي
 ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اى فريق شئت من فوق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه
 في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل من هذا الضرب نصيب كل واحد من
 ذلك الفريق في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت المضروب هو مائتان عشرة على امرأتين خرجت
 مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصلت ثلثة وخمسة
 في كل واحدة منهما واذا قسمته ايضا على البنات العشر خرج احد عشر فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن
 من اصل المسئلة وهو ستة عشر حصلت ثلثة اربعة وستة وثلثون في كل بنت اذا قسمته
 على الجدات الست خرجت خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيبهن من اصل المسئلة هو
 حصلت مائة واربعون في نصيب كل جدة واذا قسمت المضروب ايضا على الاعام السبعة خرج ثلثون
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو احد اثنان فالحاصل ثلثون في كل عم وكل واحد
 من هذين الزوجين طريق القسمة ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق والثاني قسمة
 المضروب على اصلها عليهم هذا وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح اذا احتاج فيه القسمة
 وضرب كما في الاول وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا على الجدات

الذي هو مائتان عشرة حصل ثلث مائة وخمسة عشر في نصيب كل واحد من الزوجين وكانت للبنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على عشرة التي هي عدد من خرج واحد وثلاثة اقسام واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب حصل ثلث مائة وستة وثلثون في نصيب كل بنت وكانت للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلث واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصلت مائة واربعون في نصيب كل جدة وكان للاعمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة هي عدد من كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان عشرة حصل ثلثون في نصيب كل ولمعرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق من التصحيح وجه آخر وهو ان تقسم المضروب اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اى فريق شئت من فوق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل من هذا الضرب نصيب كل واحد من ذلك الفريق في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت المضروب هو مائتان عشرة على امرأتين خرجت مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصلت ثلثة وخمسة في كل واحدة منهما واذا قسمته ايضا على البنات العشر خرج احد عشر فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن من اصل المسئلة وهو ستة عشر حصلت ثلثة اربعة وستة وثلثون في كل بنت اذا قسمته على الجدات الست خرجت خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيبهن من اصل المسئلة هو حصلت مائة واربعون في نصيب كل جدة واذا قسمت المضروب ايضا على الاعام السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو احد اثنان فالحاصل ثلثون في كل عم وكل واحد من هذين الزوجين طريق القسمة ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق والثاني قسمة المضروب على اصلها عليهم هذا وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح اذا احتاج فيه القسمة وضرب كما في الاول وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا على الجدات

عن قولهم في المسئلة المذكورة للتباين اذا قسمت المضروب هو مائتان عشرة على امرأتين خرجت مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصلت ثلثة وخمسة في كل واحدة منهما واذا قسمته ايضا على البنات العشر خرج احد عشر فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن من اصل المسئلة وهو ستة عشر حصلت ثلثة اربعة وستة وثلثون في كل بنت اذا قسمته على الجدات الست خرجت خمسة وثلثون فاذا ضربتها في نصيبهن من اصل المسئلة هو حصلت مائة واربعون في نصيب كل جدة واذا قسمت المضروب ايضا على الاعام السبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو احد اثنان فالحاصل ثلثون في كل عم وكل واحد من هذين الزوجين طريق القسمة ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق والثاني قسمة المضروب على اصلها عليهم هذا وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح اذا احتاج فيه القسمة وضرب كما في الاول وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا على الجدات

من ان قول الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 بالوجهين الاول والثاني لان قوله لا يهدي القوم
 الظالمين لا يهديهم الى الهدى بل يهديهم الى الضلال
 والهلاك لانهم اذا كانوا ظالمين لم يهدوا الى
 الهدى بل يهدوا الى الضلال والهلاك لانهم اذا
 كانوا ظالمين لم يهدوا الى الهدى بل يهدوا الى
 الضلال والهلاك لانهم اذا كانوا ظالمين لم
 يهدوا الى الهدى بل يهدوا الى الضلال والهلاك

رؤس غيرهم ثم تقطع بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احدى ذلك الطرفين في اصل مسئله
التي تسمى اذ النسبت سهم المراتين. وهي ثلاثة اليهما كانت النسبة مثلاً ونصفاً واذا اعطيت
كل واحد منهما من المضروب بمثل تلك النسبة احد مثليه نصفه كانت ثلثاته وخمسة عشر اذا
سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد واحد وهو عشرة كانت النسبة مثلاً وثلاثة اقسام
فاذا اعطيت كل بنت مثل المضروب مثل ثلثة اقسامه كانت لها ثلثاته وستة وثلاثون
واذا نسبت سهام الحداث وهي اربعة الى عدد تسعون وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد اذا
اعطيت كل واحدة ثلثي المضروب كانت لها مائة واربعون واذا نسبت السهام
عشر سهم وهو سبعة كانت النسبة سبع هذا اذا اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له ثلثون
في اصل مسئله

فضل

في قسمه التركات بين الورثة والغرماء التركة فغلة من الترك بمقتضى التوراة كالطالبة بمعنى المطالب
ثم انه لما فرغ من توضيح المسائل تعيين النصيب ^{منه لكل فرقة من الورثة ولكل احد من الفرق} شرع
بتعيين قسمة التركات بين الورثة والغرماء تعيين الانصاء من التركة وتقديره اذ كانت بين
الورثة حائلة فاعلم ظاهر اذا لم تكن بينهما حائلة فاضرب ^{سهم} سهام كل ارض من التجميع في جميع التركة
ثم انقسم ^{سهم} المبلغ على النصيب ^{سهم} فالحاج من هذه القسمة بنصيب ذلك الوارث كما سيذكره مثلاً اذا
زوجوا ما واختين ^{سهم} كان كانت المسئلة من ستة وتقول الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم
واحد لكل من الاختين ^{سهم} فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً كانت ^{جزءاً} بنصيبها وبين
النصيب الذي هو ثمانية مباينة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب ^{سهم} نصيب
الزوج من التجميع ^{سهم} هو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم هذا المبلغ على التجميع اعد ثمانية
تخرج تسعة دنانير وثلاثة اثنان ديناراً فلهذه نصيب الزوج من تلك التركة وارض ^{سهم} نصيب الأم

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

23

فمن فوق المركز آن
قال العلامة السبكي
ما انت تعلم ان الموت
يعبر كل ذنوب في حق
المؤمن في كل امر
وموت المسلم على
كل وجه من وجوه
الجنة فقلت يا شيخ
الحاج ما هو وجه
من وجوه الجنة
قلت يا شيخ
الجنة على كل وجه
من وجوه الجنة
قلت يا شيخ
الجنة على كل وجه
من وجوه الجنة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فيصير المجموع ستة وسبعين ثم ضربنا المائة التي هي التصحيح في الثلاثة أيضا فحصل أربعة وعشرون
 فاذا ضربنا نصيب كل ارث من المائة في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين
 كان الخارج نصيب كل ارث كان الزكاة كانت ستة وسبعين عدد اصحابها وكان اصل
 المسئلة من أربعة وعشرين وهذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الرثة
 اما لمعرفة نصيب كل فرقة منهم فاضرب ما كان لكل فرقة من اصل المسئلة في حق الزكاة ثم انقسم
 المبلغ على عدد أفرادها فحصل نصيب كل فرد من الرثة
 وان كنت بينهما مائة فاضرب ما كان لكل فرقة في كل الزكاة ثم انقسم المبلغ على مجموع نصيب
 المسئلة فالحاج نصيب ذلك الفرقة في الوجهين أي الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج وأخت
 وأخت اب وأم واختان أم فاصل المسئلة من ستة وقول إلى تسعة فلو ضربنا الزكاة ثلثين
 كان بين الزكاة والتصحيح توافق بالثلث فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة
 في حق الزكاة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث المسئلة وهو ثلثة أيضا
 عشرة فحصل نصيب الزوج واذا ضربنا نصيب الأخوات اب وأم من اصل المسئلة وهو أربعة وثلث الزكاة
 صار أربعين فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثة عشرة فحصل نصيب كل من الأخوات
 واذا ضربنا نصيب الأخنتين أم وهاتان في ثلث الزكاة حصل عشرين فاذا قسمنا على ثلث المسئلة
 كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب هاتين الأخنتين وأنت خيرة فاضلها سا بقايات
 في صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فرقة في كل الزكاة وتقسيم المبلغ على جميع التصحيح فيخرج نصيب
 أيضا وبان المتداخلة في حكم الموافقة ومثال المباينة ان تفرض الزكاة في المسئلة المذكورة في
 وثلثين فتكون بينهما وثلثين وهو تسعة مائة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلثة في كل
 الزكاة حصلت ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهو تسعة كان

[illegible]

الحاج وهو عشرة وثلاثون نصيب الزوج من تلك الزكاة وإذا ضربنا نصيب الأخوات كما هو في كل الزكاة حصلت مائة وثمانية وعشرون فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو أربعة عشر وتسعين نصيب الأخوات من الأربوين من الزكاة المذكورة وإذا ضربنا نصيب الأخوات في جميع الزكاة بلغت أربعة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو تسع نصيبها من الزكاة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة كل فرد على معرفة نصيب كل واحد منهم كأدعى ذلك بينهما في فضل السابق وأما في

معرفة قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل بمجموع الديون بمنزلة التصحيح أعلم أن الباقي من الزكاة بعد التجهيز والتكفين أن في بالديون فلا إشكال أن كل غريم يأخذ دينه كملاذ أن لم يف بهما مع تقدم الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاصرة أن يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل بهذا ما في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص ترك تسعة دنانير وكانت عليه واحدة عشرة دنانير ولا خمسة دنانير وجعلنا الدينين صاير مجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح دين التسعة والخمسة عشر مضافة بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة فحصل ثلثون فإذا قسمنا هذا الحاصل على دين التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في ثلث التسعة اعني ثلثة حصلت خمسة عشر فإذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا أن الزكاة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كانت دين التصحيح والزكاة مائة في نصيب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلثون فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثون نصيب من كانت له

الزكاة في الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل بمجموع الديون بمنزلة التصحيح أعلم أن الباقي من الزكاة بعد التجهيز والتكفين أن في بالديون فلا إشكال أن كل غريم يأخذ دينه كملاذ أن لم يف بهما مع تقدم الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاصرة أن يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل بهذا ما في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص ترك تسعة دنانير وكانت عليه واحدة عشرة دنانير ولا خمسة دنانير وجعلنا الدينين صاير مجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح دين التسعة والخمسة عشر مضافة بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة فحصل ثلثون فإذا قسمنا هذا الحاصل على دين التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في ثلث التسعة اعني ثلثة حصلت خمسة عشر فإذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا أن الزكاة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كانت دين التصحيح والزكاة مائة في نصيب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلثون فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثون نصيب من كانت له

الحاج وهو عشرة وثلاثون نصيب الزوج من تلك الزكاة وإذا ضربنا نصيب الأخوات كما هو في كل الزكاة حصلت مائة وثمانية وعشرون فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو أربعة عشر وتسعين نصيب الأخوات من الأربوين من الزكاة المذكورة وإذا ضربنا نصيب الأخوات في جميع الزكاة بلغت أربعة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو تسع نصيبها من الزكاة المفروضة ومن البين أن الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة كل فرد على معرفة نصيب كل واحد منهم كأدعى ذلك بينهما في فضل السابق وأما في معرفة قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل بمجموع الديون بمنزلة التصحيح أعلم أن الباقي من الزكاة بعد التجهيز والتكفين أن في بالديون فلا إشكال أن كل غريم يأخذ دينه كملاذ أن لم يف بهما مع تقدم الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاصرة أن يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل بهذا ما في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص ترك تسعة دنانير وكانت عليه واحدة عشرة دنانير ولا خمسة دنانير وجعلنا الدينين صاير مجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح دين التسعة والخمسة عشر مضافة بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة فحصل ثلثون فإذا قسمنا هذا الحاصل على دين التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في ثلث التسعة اعني ثلثة حصلت خمسة عشر فإذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا أن الزكاة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كانت دين التصحيح والزكاة مائة في نصيب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلثون فإذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثون نصيب من كانت له

[illegible]

الحق قوله

في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث...

في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث...

هلا جعلت الزوج بعد المصاحبة وغدا المهز خروجيه من البين بمكرلة العدم اى فائدة
 في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع انه كاي حد شئنا ورا ما احدا قلت فائدة انا وجعلنا
 كان لم يكن جعلنا التركة ما ورا المهز نقلت من الام من ثلث اصل المال الى ثلث ما يقع
 تقسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللهم سهم وهو خلاف الجاع اذ حقها ثلث اصل و اذا
 ادخلنا الزوج في اصل المسئلة كان للام سهمان من الستة وللهم سهم واحد فبقسم الباقي بينهما
 على هذا الطريق فتكون مستوية حقها من الميراث ولو فرض انه صالح العم على شيء من التركة و
 من الميراث فالمسئلة ايضا من الستة فا طرح نصيب العم منها بقيت خمسة ثلثة للزوج اثنان للام
 فيجعل الباقي اسابين للزوج الام فللزوج ثلثة اخماس للام خمس وان حلت الام على شيء من التركة
 ايضا من الستة فا طرح منها سهم للام بقيت اربعة فجعل الباقي من كذا ارباعا ثلثة منها للزوج واحد
 من الستة فا طرح منها سهم للام بقيت اربعة فجعل الباقي من كذا ارباعا ثلثة منها للزوج واحد

في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث...

باب الرد

الرد عند العول اذ به تنقص سهام ذوى الفروض يرد الى اصل المسئلة وبالد ترد ولو السهام
 اصل المسئلة وبها اى اخر في العول تفصل السهام على الخرج وفي رد يفضل المخرج على السهام
 فنقول ما فضل من المخرج عن ذوى الفروض لا مستحق له من القسمة يرد ذل الى الفاضل على
 ذوى الفروض بقدر حقوقهم على حسب بين سهمهم لا على الزوجين فانه لا يرد عليهما اصلا كما
 في اول الكتاب وهو اى الرد على الوجه المذكور قول عامة الفقهاء اذ به رضاهم كحل من تابعه
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هو لبيت المال وبه ا
 عروة والزهري ومالك والشافعي والحنابلة لكون المحققين من اصحاب الشافعي قالوا وانما الس مبيت
 يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة ذواتهم الا ان كان لبيت المال يردى عن ابن عباس انه
 لا يرد على ثلثة الزوجين الجدة وقال عثمان بن زيد على الزوجين ايضا واجتمع من ابي الرد ان الله تعا

في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث...

في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث... في رد الميراث... من الميراث...

[illegible]

فَاعِلٌ لِّمَكُونِ ۱۲ ————— نَبْتُوْنَا اِیْ سَعِ اِجْتِمَاعِ مُبْنِیْنَ ۱۳

[illegible]

لا يخرج من دية ما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة
 من يرده عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذا المسئلة فيها ولا حاجة الى الضرر لان الباقي
 حق من يرده عليهم نقد سواهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب بسهما واحد فهو لصاحب ذلك السهم
 وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يخرج الى العمل ههنا في ذلك
 نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤسهم فيحتاج هناك
 الى الضرر كما يستغفره وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرده عليه
 انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما واحد ان يكون مخرج
 فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد لاشبهة فان الواحد انما يستقيم على مسئلة
 من يرده عليه اذا كان مستحق الرشد شخصا واحدا فتكون المسئلة من القسم الثالث واما ثلثه فان
 تكون مخرج ذلك الفرض ربعة كما اذا اعطى الزوج الربع مع جو البنت او الزوجة مع عدلها فان كان
 صاحب الربع فان كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان لم تكن مفردات
 اخرجت تكون مسئلة من يرده عليه اربعا او خاسا ولا تستقيم الثلثة على شئ من الاربعة والاربع
 والكانت صاحب الربع الزوجة تنصو ههنا الاستقامة كاذكرة واما سبعة كما اذا كان المخرج
 ثمانية فتعطي المرأة ثمنها وتبقى سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسئلة من يرده عليه لا تجوز
 الخمسة كما هو ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدل اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه في هذا القسم لان في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات
 اي لهذا الجنس احدا كان اكثر الربع ويكون الباقي اهل الراد اثنان او زوجة واربع جدات
 اخوات كام فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا احدثت امرأة واحدا منها بقيت ثلثة
 وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان كل اخوات كام الثلث حق

لا يخرج من دية ما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة
 من يرده عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذا المسئلة فيها ولا حاجة الى الضرر لان الباقي
 حق من يرده عليهم نقد سواهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب بسهما واحد فهو لصاحب ذلك السهم
 وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يخرج الى العمل ههنا في ذلك
 نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤسهم فيحتاج هناك
 الى الضرر كما يستغفره وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرده عليه
 انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما واحد ان يكون مخرج
 فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد لاشبهة فان الواحد انما يستقيم على مسئلة
 من يرده عليه اذا كان مستحق الرشد شخصا واحدا فتكون المسئلة من القسم الثالث واما ثلثه فان
 تكون مخرج ذلك الفرض ربعة كما اذا اعطى الزوج الربع مع جو البنت او الزوجة مع عدلها فان كان
 صاحب الربع فان كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان لم تكن مفردات
 اخرجت تكون مسئلة من يرده عليه اربعا او خاسا ولا تستقيم الثلثة على شئ من الاربعة والاربع
 والكانت صاحب الربع الزوجة تنصو ههنا الاستقامة كاذكرة واما سبعة كما اذا كان المخرج
 ثمانية فتعطي المرأة ثمنها وتبقى سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسئلة من يرده عليه لا تجوز
 الخمسة كما هو ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدل اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه في هذا القسم لان في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات
 اي لهذا الجنس احدا كان اكثر الربع ويكون الباقي اهل الراد اثنان او زوجة واربع جدات
 اخوات كام فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا احدثت امرأة واحدا منها بقيت ثلثة
 وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان كل اخوات كام الثلث حق

لا يخرج من دية ما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة
 من يرده عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذا المسئلة فيها ولا حاجة الى الضرر لان الباقي
 حق من يرده عليهم نقد سواهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب بسهما واحد فهو لصاحب ذلك السهم
 وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يخرج الى العمل ههنا في ذلك
 نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤسهم فيحتاج هناك
 الى الضرر كما يستغفره وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرده عليه
 انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما واحد ان يكون مخرج
 فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد لاشبهة فان الواحد انما يستقيم على مسئلة
 من يرده عليه اذا كان مستحق الرشد شخصا واحدا فتكون المسئلة من القسم الثالث واما ثلثه فان
 تكون مخرج ذلك الفرض ربعة كما اذا اعطى الزوج الربع مع جو البنت او الزوجة مع عدلها فان كان
 صاحب الربع فان كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان لم تكن مفردات
 اخرجت تكون مسئلة من يرده عليه اربعا او خاسا ولا تستقيم الثلثة على شئ من الاربعة والاربع
 والكانت صاحب الربع الزوجة تنصو ههنا الاستقامة كاذكرة واما سبعة كما اذا كان المخرج
 ثمانية فتعطي المرأة ثمنها وتبقى سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسئلة من يرده عليه لا تجوز
 الخمسة كما هو ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدل اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه في هذا القسم لان في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات
 اي لهذا الجنس احدا كان اكثر الربع ويكون الباقي اهل الراد اثنان او زوجة واربع جدات
 اخوات كام فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا احدثت امرأة واحدا منها بقيت ثلثة
 وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان كل اخوات كام الثلث حق

قریب التمزید
 رندہ خلافت مسلمانان
 کہد ما خلافتوں
 حکماء و امینان
 انظار و اشدین
 لالہ یزدان
 لکھنؤ
 عاصم بن کرن
 ابرہہ

[illegible]

[illegible]

ایک نئی ہفت روزہ

الحق في الحياة
التي هي الحياة
التي هي الحياة
التي هي الحياة

من بني العطلات التي بنى للأعوان
كعبه و اخته قالت قال

فان لم يمسكها صحت من غير
ثم لا تحت لاني ام الا عارة

والتسعة من الأختين اللاتي
كانتا في الصف الأول
منهن تسعة من الأختين اللاتي
كانتا في الصف الأول

[illegible]

ایک اور روایت ہے کہ ایک شخص نے رسول اللہ ﷺ کو بتایا کہ میں نے ایک عورت کو دیکھا جس نے اپنے شوهر کو مار مار کر ہلاک کر دیا۔ رسول اللہ ﷺ نے فرمایا: "میں نے اسے دیکھا ہے، وہ ایک عورت ہے جس نے اپنے شوهر کو مار مار کر ہلاک کر دیا۔"

ای سوسائٹ کی ایک نئی شکل

مجلس

42

خير اخذ ما زاد على الثلث فبقي من المال ما هو اقل من الثلثين لثلاث اخوات فليس على

التقدير الأول مفيد ارضهم في على الثاني ما هو اقل منه فلم يبق لبني الهولاء شيء على التقديرين
 اي في حجة الثالث ١٢ اي في حجة القياس ١٢

وإذا اختلط بهم أبي الجبل والاختوة من بني كعب أو العلات أو منهما في صورة المعادة كما حذر وسهم

فلج هذا افضل كما هو المثلثة بعد فرض في سهم اى يدع الى ذى السهم سبعة ثم يعطى هذا ما فضل

الأموال الثلاثة التي هي المقاسة المذكورة سابقا وثلث ما بقى وسد جميع المال وذلك لأفضل أمان القام

كزوج وحيد أخ فان المسئلة من اثنين لوجو النصف واحد منهما للزوج الآخر للجد والاخ مناصفة

ولا يستقيم عليهما فضر بنا عددهما في أصل المسئلة حصلت أربعة فلزوج اثنان ولكل واحد من الجد

والأخ واحد فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال وهو أفضل من سدسهم وكذا من ثلث ما

ههنا لاني سدس كل المال ايضا واما ثلث ما بقى بعد فرض ذى سهم كجد وجدة واخوين واخت

فالمسئلة ههنا من ستة للجدد السد فتنه خمسة ولا ثلث لها فخر بنافخر الثلث في ستة صا

ثمانية عشر فلجدة ثلاثة فبقيت خمسة عشر ثلثها وخمسة للجد والباقي منها عشرة فلكل من الاثنين

اربعة ولاخت اثنتان فما كان ثلث ما بقى فهذا افضل من المقاسمة لان المسئلة على تقديرها من

سنة ايضاً الجدة واحد منها فبقيت خمسة فاذا جعلنا الجد كخ كان مع الاخوين اخت كسبع

أخوات ولا استقامة الخمسة على السبعة بل بينهما اثنين فضر بنا عد الروس هو السبعة في

اصل المسئلة وهو الستة فحصل اثنان واربعون فلجدة منها سبعة وبقية خمسة وثلاثون

فلكل واحد من الجهد والإخوين عشرة والأخت خمسة ولاخفاء في أن خمسة من ثمانية عشر

من عشرة من اثنين اربعين وكذلك ثلاث مائة في هذه الصورة افضل من سدين جميع المال

لأن المسئلة على هذا التقدير من ستة فكل واحد من الجد والجدة منها واحد فبقيت أربعة

والاخوان هم خمس اخوات فلا تستقيم الاربعة عليهما بل بينهما مباينة فاذا ضربت الخمسة التي

بسم الله الرحمن الرحيم

هي عدد الرؤوس في السنة بلع ثلثين فكل من الجدة والجدة خمسة للاخت بقعة وكل واحد من الاخوين ثمانية ولا
 فان خمسة من ثمانية عشر فضل من ثلثين واما سدة جميع المال كجد وجدة وبنت اخوين
 المسئلة من سنة لاجتماع النصف في السدة فللبنات نصفها وهو ثلثة وللجدة سدة
 واحد فيبقى سهمان فان سم الجدة الاخوين كان له ثلث السهمان اعني ثلثي سهم واحد ان اعطيا
 ثلث ما بقى كان له ايضا ثلثا سهم واحد اذا اعطيناه سدة جميع المال كان له سهم من سدة
 خيرة وبقى للاخوين سهم واحد لا يستقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في السنة بلغ اثني عشر
 ومنها نضع المسئلة واذا كان ثلث الباقي الجدة ليس للباقي ثلث جميع فاضرب في ثلثي
 المسئلة كما صورنا في المسئلة المذكورة لا فضلية ثلث ما بقى على المقاسمة وسدة كل المال
 حيث ضربنا الثلثة في الستة فصار ثمانية عشر ونضع منها المسئلة فان تركت حدا
 من وجا وبنتا واما واختا لا ب امرا ولا ب لسدة خيرة الجدة ونقول المسئلة الى ثلثة عشر ولا شئ للاخت
 هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف في السدة على ما سلف ونقول الى ثلثة عشر لا البنات
 تاخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوجة ياخذ الربع وهو ثلثة والجد ياخذ السدة وهو
 فيبقى للام واحد لا بد لها من اثنين لان حقها السدة فيراد على اثني عشر واحد آخر فيصير ثلثة عشر
 ولا شئ للاخت لانها تصير عسبة مع البنات وكذا مع الجدة اذا عالت المسئلة لم يبق لها نصيب
 واما اخذ الجدة السدة فبالفرضية لا بالعصوة واما كان سيد جميع المال خيرة له لا شئ ياخذ اثني عشر
 من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع من اثني عشر والبنات النصف والام الباقي
 بقى الجدة والاخوة واحد فيعمل الجدة كخاتين فيكون مع الاخت ثلث اخوات ولا استقامة لاولا واحد على
 ثلثة فتضرب الثلثة في اثني عشر فتحصل ستة وثلاثون فللبنات ثمانية عشر وللزوجة تسعة عشر
 سنة تبقى ثلثة فللمل اثنا للاخت واحد على تقدير واحد ثلث ما بقى لان الباقي هو

[illegible]

[illegible]

الحمد لله
على ما لا يحيط به
العلماء والفاضل

ایک اور جگہ لکھا ہے کہ:

مكتبة
مجلس الشورى
عمان

پیشو خان ملت

بنیاد

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير خلقه

عَلَّامٌ الْغُيُوبِ فَانْمَا نَعْلَمُ
كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ لَكُمْ

روزگار از انفاق فاسد است

لاستند الا كما يوجب

۱۰۰

كلاهما فان قلت فلم يجعل الاخ في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كيد لا نصير محرمة فيها قلنا
هذا مانع من جعلها صاحبة فرض وهو جو البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها من جعلها
كذلك قيل لعل عرض الشفخ من ايراد المسئلة المتقدمة للتنبيه على ان يرد من اذا لم يجد تلك
المسئلة بدا من حرمان الاخ بنتا على ان السد خير الجدا تركب ما فيها ولم يجعلها صاحبة
فيها لوجو البنت واما في الاكدرية فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها فلما
اعطاها فرضها رأى نصيبها اكثر من نصيب الجدا في حرمانها بالخط والقسم على الوجه الذي عرفت في
سميت هذه المسئلة اكدرية لانها واقعة امرأة من بنى كدر فانها ماتت خلقت اولئك
المذكورة واشتبه على ربيذ مذهبها فيها فنسبت اليها وقيل ان شخصاً من هذه القبيلة كان
يحسن مذهب بنى يدا في الفرائض فسأله عبد الملك بن حران عن هذه المسئلة فاخطأ في
جوابها فنسبت اليه قبيلته وقد يقال انها تكدرت على اصحاب الفرائض وكدر الجدا على الاخ
وأهل العراق يسمونها الفراء لشهرتها فيهم لو كان مكلد الاخبت اخ او اختان عول وكذا الذي
اما انه اذا كان مكانها اخ فلا عول فلان سد جميع المال خير الجدا والمسئلة من ستة فيكون
السد الباقي فرض الزوج والام الجدا بالفرض اذا لا ينتقص حق من السد من اجماع ولا شيء من ذلك كالم
شيء للاخت في المسئلة المتقدمة اعلمنا ما واطعينا الجدا فيها السد ولا الكدرية ايضا لان اخ
عصبة لا يمكن ان يرد جعله حراً فرضاً فاضطر الى حرمانه بخلاف الاخبت في الاكدرية كما سبق تقريره
وأما انه اذا كانت مكانها اخت فلا عول ايضا فلا ينمى حرمان ام من انثلت الى السد والمسئلة
سنتزوج ثلثة ولا امر احد الجدا ايضا واحداً فيبقى للاختين واحد فلا يستقيم عليهما فرض من بعد رؤسهما
في اصل المسئلة بلغ اثني عشر فعنها تضع المسئلة بخلاف الاكدرية اذ لم يبق فيها للاخت شيء
فوجب ان يقال على الوجه الذي تقر سابقاً ولا الكدرية لان اصل بند فيهما مستقيمة

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

۸۷

[illegible]

9.

فیضان کائنات
 کتب خانہ کتب الخیر
 خیبر پختونخوا اسلام آباد
 پتہ: ۱۱ مولوی محمد علی
 محمد عبدالحق

في الميراث من الميراثين ما انما يجرى فيهما واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من التصحيح فسيجاء رتبة الميراث الاول من تصحيح
 مسئلة المضرب في المضرب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التصحيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة ثمه وسهام رتبة الميراث الثاني من تصحيح مسئلته تضرب كل ما
 يده على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان رتبة الميراث الثاني
 انما هو فيما في يد اصدارت سهام كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل الفسطة

او مات اربع او خمس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي صحبت له المسئلة الاولى والثانية
 مقام تصحيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميراث الثالث مقام المسئلة
 الثانية في العمل كالليراث الاول الثاني صادر ميتا واحدا فيصير الميراث الثالث ميتا ثانيا ثم اعمل
 في الرابعة والخامسة كذلك الى غير النهاية فانه لما صار تصحيح الميراث الاول والثالث تصحيحا واحدا
 صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميراث الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من الميراث
 واحدا كما لو انزل ميتا واحدا صار الميراثين متاينين وهكذا الى ما لا ينفذ في ثمان المصنف كذا ذكر في
 اصل باب المناصفة الاستقامة والموافقة والمباينة وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلثة واعتبر
 في موقع الترتيب جعل موت كل واحد منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث
 مثالا للمباينة فان قلت فاعتبر هذا الاحوال الثلث بين نصيب الميراث الثاني وبين تصحيحه فليكن
 مثال الموافقة بين نصيب الميراث الثالث وبين تصحيحه مثال المباينة بين نصيب الميراث الرابع وبين تصحيحه

في الميراث من الميراثين ما انما يجرى فيهما واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من التصحيح فسيجاء رتبة الميراث الاول من تصحيح
 مسئلة المضرب في المضرب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التصحيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة ثمه وسهام رتبة الميراث الثاني من تصحيح مسئلته تضرب كل ما
 يده على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان رتبة الميراث الثاني
 انما هو فيما في يد اصدارت سهام كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل الفسطة

في الميراث من الميراثين ما انما يجرى فيهما واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك
 المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من التصحيح فسيجاء رتبة الميراث الاول من تصحيح
 مسئلة المضرب في المضرب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضرب نصيبه من المبلغ المذكور
 كما قد ناهالك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين السبب فيه ان التصحيح الثاني وفقه
 بمنزلة المضرب في اصل المسئلة ثمه وسهام رتبة الميراث الثاني من تصحيح مسئلته تضرب كل ما
 يده على تقدير المباينة اولى وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
 فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان رتبة الميراث الثاني
 انما هو فيما في يد اصدارت سهام كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل الفسطة

باب ذوى الارحام

وذو الرحم هو في اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقا في الشريعة هو كل قريب ليس له سهم اي
ذى من مقد في كتاب الله تعالى اوسنة رسوله عم و اجماع الامة ولا عصبه يخرج جميع المال عندها
ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كذا ابتداء او توجيها ^{انما يكون} ايها اللعطف على الجملة السابقة اي هذا
باب ذوى الارحام ^{سما لم يحرم} هو كذا فلا حاجة الى ما قيل من ان المصنف لما خرج من غرناة الى بخارا ^{انما يكون}
فيها الفرائض المنسوبة الى القاض الامام علاء الدين السمرقندي في مرتين ^{بيان} فاستحسنها واخذ
في تصنيف هذا الكتاب شيحا لها وكان القاضى قد جعل فيها الورثة ثلثة اقسام فبدأ بصاحب
الفرض ثم عطف عليه العصبه ثم عطف ذو الرحم فقال ذو الرحم هو كل قريب لم يفرض له سهم
مقيد ولم يتعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قرر ذلك الواو في الشرع مع تصدي الكلام
في المصنف

بالباب ولا يذهب عليك ان هذا التكلف يارديقتن وجو الوادين كان عبارة تلك الفرض
مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقد الاول ايضا في كثير منها كما هو الاول كانت قد اصبحت
اي اكثرهم كهم على وابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الداء وابن عباس
في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون توريت ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
علقة وابراهيم شريح والحسن بن سيرين وعطاء وحج الهدض وبه قال اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد زفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت رضي ابن عباس في رواية
مشاذة لا ميراث لذوى الارحام يوضع المال عند عدا اصحاب الفرض والعصبات في ميراث
وتابعهم في ذلك من التابعين بسعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي
اجتمع النافون بان يستحق ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرض والعصبات ولم يذكر في الارحام
شيئا ولو كان لهم حق لم يشهد وما كان ذلك نسيجا وابانه عمر لما استخبر عن ميراث العمة والحالة
قال اخبرني جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في كتاب الله ان
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ابتداء فقد ما علم المدينة فكان ميراث المولاة والمواخاة في ذوى الارحام ما يقع
عندنا ميراث مولى المولاة صاخر اخوات ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فليس في كتاب الله
لهم الميراث بلا فصل بل ذى حمله فرضا وتصيب ذى حمله ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث ايضا وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
فيقتله لم يكن له وارث الا حاله فكتب في ذاك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر رضي الله عنه بان النبي صلى الله عليه وآله
قال قلله ورسوله مولى من مولى له الحال ادرث من وارث له لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام
النفذون كقولهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان وارثا له

هذا الباب ولا يذهب عليك ان هذا التكلف يارديقتن وجو الوادين كان عبارة تلك الفرض
مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقد الاول ايضا في كثير منها كما هو الاول كانت قد اصبحت
اي اكثرهم كهم على وابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الداء وابن عباس
في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون توريت ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
علقة وابراهيم شريح والحسن بن سيرين وعطاء وحج الهدض وبه قال اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد زفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت رضي ابن عباس في رواية
مشاذة لا ميراث لذوى الارحام يوضع المال عند عدا اصحاب الفرض والعصبات في ميراث
وتابعهم في ذلك من التابعين بسعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي
اجتمع النافون بان يستحق ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرض والعصبات ولم يذكر في الارحام
شيئا ولو كان لهم حق لم يشهد وما كان ذلك نسيجا وابانه عمر لما استخبر عن ميراث العمة والحالة
قال اخبرني جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في كتاب الله ان
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ابتداء فقد ما علم المدينة فكان ميراث المولاة والمواخاة في ذوى الارحام ما يقع
عندنا ميراث مولى المولاة صاخر اخوات ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فليس في كتاب الله
لهم الميراث بلا فصل بل ذى حمله فرضا وتصيب ذى حمله ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث ايضا وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
فيقتله لم يكن له وارث الا حاله فكتب في ذاك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر رضي الله عنه بان النبي صلى الله عليه وآله
قال قلله ورسوله مولى من مولى له الحال ادرث من وارث له لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام
النفذون كقولهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان وارثا له

هذا الباب ولا يذهب عليك ان هذا التكلف يارديقتن وجو الوادين كان عبارة تلك الفرض
مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقد الاول ايضا في كثير منها كما هو الاول كانت قد اصبحت
اي اكثرهم كهم على وابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الداء وابن عباس
في رواية عنه مشهورة وغيرهم من يرون توريت ذوى الارحام وتابعهم ذلك من التابعين
علقة وابراهيم شريح والحسن بن سيرين وعطاء وحج الهدض وبه قال اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد زفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت رضي ابن عباس في رواية
مشاذة لا ميراث لذوى الارحام يوضع المال عند عدا اصحاب الفرض والعصبات في ميراث
وتابعهم في ذلك من التابعين بسعيد بن مسيب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي
اجتمع النافون بان يستحق ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفرض والعصبات ولم يذكر في الارحام
شيئا ولو كان لهم حق لم يشهد وما كان ذلك نسيجا وابانه عمر لما استخبر عن ميراث العمة والحالة
قال اخبرني جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في كتاب الله ان
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ما كان بعضهم اولى بميراث بعض فليأخذوا ميراثهم فليس في كتاب الله ان يبعث في كتاب الله ان يبعث
ابتداء فقد ما علم المدينة فكان ميراث المولاة والمواخاة في ذوى الارحام ما يقع
عندنا ميراث مولى المولاة صاخر اخوات ذوى الارحام كما نبهت عليه فيما سلف فليس في كتاب الله
لهم الميراث بلا فصل بل ذى حمله فرضا وتصيب ذى حمله ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل
بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث ايضا وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
فيقتله لم يكن له وارث الا حاله فكتب في ذاك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر رضي الله عنه بان النبي صلى الله عليه وآله
قال قلله ورسوله مولى من مولى له الحال ادرث من وارث له لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام
النفذون كقولهم الصبر حيلة من حيلة له والصبر ليس حيلة فكانه قيل من كان وارثا له

[illegible]

من قبل ابيه واعتبر في الاعمال كونهم لام لان العهر من الابوين ومن الاب عصبة والاخوال الخ
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها فممنون الى جد الميت من قبل
 امه ان كانوا من امها كانوا متميزين الى جد من قبل امه فممنون الى صنف الاربعة وكل من يبدل الى الميت
 بهم من دوى الارحام المراد من يبدل بهم ما يتناول من اشترى اليهم بقولنا وان علوان سفلوا
 في الصنف الثالث ويتناول ولا الصنف الرابع ولكن لا يتناول من يعلم من عالم المذكور والعلم
 والاخوال الخ لان كعمومة ابوي الميت فممنون لعمومة ابوي الميت فممنون لعمومة ابوي الميت فممنون
 انهم من دوى الارحام فاد من التبعية تنبيه على ان دوى الارحام ليسوا منحصرين في ذكره
 من صنف الاربعة من يبدل بهم ان ذلك هو كدوى بنوع تاويل في المذكورين ان يرد كلمة التبعية
 بناء على انه اذا دل احد من هؤلاء من يبدل بهم من دوى الارحام اختلفت الرواية عن حنيفة
 في تقديم بعض هذه الاصل على البعض دوى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 ان اقربك صنف الى الميت فاذا منهم في الورثة عنه هو الصنف الثاني وهم الساقطون
 من الاجداد والجدات وان علوان الصنف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم
 الرابع وان يبعدوا بالعلو والسفل فتابعة في ذلك عيسى بن ابيان عن محمد بن حنيفة
 وروى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماع عن محمد بن الحسن عن
 ابي حنيفة ان اقربك صنف اقدم منهم في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
 العصبة اذ يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الاخوة ثم الاعمال هو المأخوذ للقوى في محله عن عبد الله
 الفرائضي انه كان يفتي بين الرواية ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة عن قول الكوفي وما
 ابو يوسف عنه قوله الاخير فبه الرواية الاولى ان الجد اب الام اقوى سببا من الجد البنات لان
 التي في حنيفة عن امه صنف اقدم من ذلك في التي في درجة ابن البنات وهي بنت البنات فانها

من قبل ابيه واعتبر في الاعمال كونهم لام لان العهر من الابوين ومن الاب عصبة والاخوال الخ
 فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها فممنون الى جد الميت من قبل
 امه ان كانوا من امها كانوا متميزين الى جد من قبل امه فممنون الى صنف الاربعة وكل من يبدل الى الميت
 بهم من دوى الارحام المراد من يبدل بهم ما يتناول من اشترى اليهم بقولنا وان علوان سفلوا
 في الصنف الثالث ويتناول ولا الصنف الرابع ولكن لا يتناول من يعلم من عالم المذكور والعلم
 والاخوال الخ لان كعمومة ابوي الميت فممنون لعمومة ابوي الميت فممنون لعمومة ابوي الميت فممنون
 انهم من دوى الارحام فاد من التبعية تنبيه على ان دوى الارحام ليسوا منحصرين في ذكره
 من صنف الاربعة من يبدل بهم ان ذلك هو كدوى بنوع تاويل في المذكورين ان يرد كلمة التبعية
 بناء على انه اذا دل احد من هؤلاء من يبدل بهم من دوى الارحام اختلفت الرواية عن حنيفة
 في تقديم بعض هذه الاصل على البعض دوى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 ان اقربك صنف الى الميت فاذا منهم في الورثة عنه هو الصنف الثاني وهم الساقطون
 من الاجداد والجدات وان علوان الصنف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم
 الرابع وان يبعدوا بالعلو والسفل فتابعة في ذلك عيسى بن ابيان عن محمد بن حنيفة
 وروى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماع عن محمد بن الحسن عن
 ابي حنيفة ان اقربك صنف اقدم منهم في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
 العصبة اذ يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الاخوة ثم الاعمال هو المأخوذ للقوى في محله عن عبد الله
 الفرائضي انه كان يفتي بين الرواية ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة عن قول الكوفي وما
 ابو يوسف عنه قوله الاخير فبه الرواية الاولى ان الجد اب الام اقوى سببا من الجد البنات لان
 التي في حنيفة عن امه صنف اقدم من ذلك في التي في درجة ابن البنات وهي بنت البنات فانها

[illegible]

[illegible][illegible]

قوله وذهب نوع من دواعي الجوع
 انما يريد كما استغنى به عن
 قوله وذهب نوع من دواعي الجوع
 انما يريد كما استغنى به عن
 قوله وذهب نوع من دواعي الجوع
 انما يريد كما استغنى به عن

[illegible]

احد هما ولد ارمث كان اولى من الآخر فقد ترجح باعتبار معنى في المدلى به كما اذا ترك المبيت ^{بنت}
 وبنت بنت عندهما اي عندك يوسف ترجح والحسن يكون المان بينهما المذكور مثل خط ^{الابن}
 باعتبار الابدان اي ابدان الفروع وصفا فقم ثلثا المال لابن البنت ثلثه لبنت البنت
 وعند محمد ح يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة في الانوثة فتعبر عنده
 ايضا ابدان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت ابن بنت عندهما تقسم المال بين الفروع
 اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى كما في الصوة السابقة وعند محمد يكون
 المال بين الاصول اعني في البطن الثاني الذي هو اول ما وقع فيه باختلاف بالذكر والانوثة
 وهو بنت البنت في ابن البنت اثلاثا وح يكون ثلثاه لبنت ابن البنت لانه نصيب ابها
 فواتقل اليها وثلثه لابن بنت البنت فانه نصيب امه فانقل اليه فصار لارت ههنا في
 على عكس ما كان عليه في مندهم وهو ان لانثى من الفروع ضعيف ما للذكر ولما كان قول محمد
 محتاجا الى حريد تفصيل اشار اليه بقوله وكذلك عند محمد ح اي كما اعتبوا عنده حال الاصول البطن
 الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول في البطون المتعددة اذا كانت في اولاد البنت
 المتساوية في الدرجة بطون مختلفة وح يقسم المال على اول بطن اختلفت في الاصول بالذكر والانوثة
 للذكر مثل خط الانثيين ثم يجعل للذكر من ذلك الملبطن طائفة عليقة والانات ايضا طائفة اخرى
 على حدة بعد القسمة على الذكر والانات فلما اصاب الذكر من اول بطن وقع فيه الاختلاف جمع يعطى فروعهم
 حسب صفا فقم ان لم يكن فيما بينهم بين فروعهم من الاصول اختلاف في الذكر والانوثة بان
 يكون جميع ما توسط بينهم ذكرا فقط او اناثا فقط وان كان فيما بينهم من الاصول اختلاف في جميع ما اصاب
 الذكر ويقسم على اعل الخلاف الذي وقع في اولادهم ويجعل للذكر ههنا ايضا طائفة والانات
 طائفة اخرى على قيا بين ما سبق ذكره لانه كما اصاب لانات يعطى فروعهم ان لم يختلف الاصول التي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

معدن دار

| | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |
| بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت | بنیت |

۱۲ ۸ ۴ ۹ ۳ ۶ ۲ ۶ ۳ ۰ ۲ ۱

هذه المسئلة مشبهة على اثني عشر شخصاً من زوى الأرحام تنقسم منها اثنتان وثلاثة
 منها ذكر وكلهم في درجة واحدة هي البطن السادس ليس بينهم ولدان وراث في عهد يوسف
 ومن وافقه نفع من خمسة عشر كل ابن بمنزلة بنتين فيصير المجموع كعشر بنتا فعده
 يوسف المسئلة على رأيه فكل واحد من البنات التسع سهم واحد وكل من البنين
 الثلثة سهم واحد وأما عهد محمد فيما نفع هذه المسئلة من ستين وذلك كما إذا قسمنا
 المال على البطن الأول المشتق على تسع بنات وثلاثة بنين على قياس ما ذكرناه في الفروع
 على مذهب يوسف أصابت البنين ستة أسهم والبنات تسعة فإذا جعلنا الذكر الثلثة
 حائفة وجعلنا ما أصابهم على الستة ونظرنا إلى ما عدا سفل من البطن الأول لم نجد في البطن
 الثاني اشتقاق بل جدها في البطن الثالث بإزاء البنين الثلثة أبنا وبنتين فبقية النسبة عليهم

[illegible]

لذا كرم مثل حظ الانثيين فاصابت للابن ثلاثة وللبنيتين ثلاثة ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر
فدفعه لان البطون المتوسطة بينهما متفقة في الاثونة وجعلنا البنيتين طائفة علوية ونظرنا
الى ما هو اسفل من البطن الثالث فلما وجدنا البطن الرابع اختلفا بل وجدنا في الخامس بارا ثمما
ابنا وبناتا فقسما الثلاثة عليهما المذكور مثل حظ الانثيين فاصابت لابن اثنان والبنات
واحدة ثم دفعنا نصيب كل منهما الى فردعه في البطن السادس كذلك اذا جعلنا البنات
طائفة وجعلنا ما اصابهن هو تسعة فنظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافه
في البطن الثاني بل في البطن الثالث حيث وجدنا فيه بارا وهن ست بنات وثلاثة بنين
فاذا قلنا كل ابن بمنزلة بنتين كان المجموع اثني عشر بنتا فلا يستقيم عليهن التسعة التي
كانت نصيب البنات لكن بين التسعة وبين عدد سهمي اثني عشر موافقة بالثلث
وفق عدد سهمي هو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فصنا ستين منها تصح المسئلة
اذ كانت طائفة البنين البطن الاول ستة من اصل المسئلة فنضربها في المضرب الذي
هو اربعين يبلغ اربعة وعشرين تقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فيعطى
الابن اثني عشر والبنيتين ايضا اثني عشر ثم ندفع نصيب الابن الى اخر فردعه من البطن السادس لعدم
الاختلاف فنقسم نصيب البنيتين على الابن البنت الذين راا لهما في البطن الخامس المذكور مثل حظ
الانثيين فاصابت الابن ثمانية والبنات اربعة فيدفع نصيب كل منهما الى فرع الساد
وكانت طائفة البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فنضربها في ذلك المضرب اعني اربعة
فتحصل ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلاف في البطن الثاني
اذ كان فيه بارا والبنت التسع ست بنات وثلاثة بنين فنقسم نصيبهن اعني الستة وثلثين
لذا كرم مثل حظ الانثيين فاصابت البنات ثمانية عشر وجعلنا المذكور طائفة والانا طائفة

سورة قوله

عنه ان اعلم ان قد فرغنا
لك من تصنيف قد فرغنا

ما يخرج الي وقت السطر

على قولنا في البيت

المعلقة على قولنا في البيت

لان كل ابن بنت بنت

الذي هو بن بنت بنت

فانتم من البيت

ما من زاد من البيت

عنه ان اعلم ان قد فرغنا

لك من تصنيف قد فرغنا

ما يخرج الي وقت السطر

على قولنا في البيت

المعلقة على قولنا في البيت

لان كل ابن بنت بنت

الذي هو بن بنت بنت

ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنين ابنا وبنين فقسما
 ما اصدا البنين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت الابن تسعة والبنين تسعة ثم
 نصيب كل ابن الى آخره وبعده لعدا الاختلاف لم نجد بازاء البنين في الخامس اختلافا بل في السادس
 اذ كان فيه بازاءهما ابن وبننت فقسما عليهما اصبحت البنين اعني التسعة للذكر مثل حظ
 الانثيين صابت الابن ستة والبننت ثلاثة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنات
 ثلث بنات ثلثة بنين فقسما عليهما ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين
 اثني عشر والبنات ستة ثم جعلنا لها طائفتين فقسما عليهما ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين
 الخامس بازاء البنين الثلاثة ابنا وبنين فقسما عليهما ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصابت الابن ستة والبنين ستة فدفعنا نصيب كل ابن الى فرعه في السادس وقد وقع
 بازاء البنين ابن وبننت فقسما عليهما اصبحت الابن اربعة والبننت اثنان وجدنا
 في الخامس ايضا بازاء البنات الثلث الملاقى في البطن الرابع ابنا وبنين فقسما نصيب كل
 عليهما فاصابت الابن ثلثة والبنين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فرعه في السادس من جدنا
 بازاء البنين ابنا وبننت فقسما عليهما اصبحت الابن اثنان والبنين اثنان اجمعا
 هذه الانصباء كلها كانت بين اثنين رقت بازاء الفرع في البطن السادس كذلك محمد يلخذ
 الصفة اي المذكورة والا نوثه من اصل حال القسمة عليه وياخذ العدد من الفرع يعني انه اذا قسم المال
 على الاصل يعتبر فيه صفة المذكورة والا نوثه التي فيه ويعتبر ايضا فيه عد الفرع كما اذا ترك
 الميت ابني بنت بنت بنت وبننت ابن بنت بنت وبننت بنت بنت بنت

ميت
 ابني بنت بنت بنت
 بنت ابن بنت بنت
 بنت بنت بنت بنت

فان كان في الفرع
 من الاصل فليكن ذلك
 محمد ذلك العدد في
 المال على اربعة
 فان كان في الفرع
 من الاصل فليكن ذلك
 محمد ذلك العدد في
 المال على اربعة

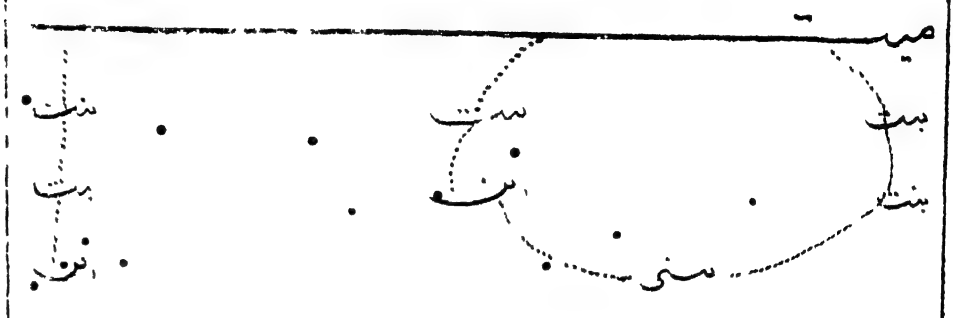
عند ابى يوسف يوزع قسم المال بين الفروع اسبعا بما باعتبار ابدانهم لان الابنين كادع بنات
 ثلاث بنات اخرى في المجموع كسبع بنات فلكل بنت الثلث سهم او لكل من الابنين سهمان
 وعند محمد يقسم المال على اربعة الخلاف اعني في البطن الثاني اسبعا بما باعتبار ابدان الفروع في كل
 يعنى انه يقسم المال على البطن الثاني في ابنته ابنتان لكنه يعتبر عد فروع الابن هو ابنتان الابن
 فيجعلها كابنين يعتبر عد فروع البنات التي في فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنات كبنيتين
 وعلى هذا يكون عد المجموع في البطن الثاني سبعة لان الابن القائم مقام لابنين كادع بنات
 وهذا كبنيت كبنيتين بنت اخرى هي واحدة في جميع كسبع بنات فتكون للابن في هذا البطن
 اربعة اسباع المال للبنات التي في فروعها تعد سبعا منها والبنات الاخرى سبع واحدة جعل
 المذكور طائفة ولان طائفة اخرى فعند اربعة اسباعه اى اسباع المال لى بنتى بنت ابنت
 اذ هي نصيب عندها وذلك الابن الذي نزل في البطن الثاني منزلة ابنين وعند ايضا ثلثة
 اسباعه وهو نصيب البنيتين اللتين نزلت احد منهما منزلة بنتين في ذلك البطن يقسم على
 ولديهما اعني في البطن الثالث اضافة وذلك لان البنات التي في الثالث اذا اعتبر فيها
 عد فروعها صارت كبنيتين فنسب الابن الذي في الثالث فيكون كواحد منهما نصف ثلثة
 الاسباع هو سبع ونصف سبع يكون نصفه اى نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع
 لبنت ابنت بنت ابنت نصيب ابنتها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابنت
 بنت ابنت نصيب ابنتها وهو البنات التي ساوت الابن في البطن الثالث وتقع هذه
 من ثمانية وعشرين ذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اربعة الخلاف الذي هو البطن الثاني
 من سبعة كما عرفت فانظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه اربعة البنات اللتين اثنا وبناتنا
 اخذنا في البنات عد فروعها صارت كبنيتين وجب ان يقسم عليهما اى على الابن والبنت نصيب
 لان الابن ساوى مع البنت التي في البطن الثالث

عند ابى يوسف يوزع قسم المال بين الفروع اسبعا بما باعتبار ابدانهم لان الابنين كادع بنات
 ثلاث بنات اخرى في المجموع كسبع بنات فلكل بنت الثلث سهم او لكل من الابنين سهمان
 وعند محمد يقسم المال على اربعة الخلاف اعني في البطن الثاني اسبعا بما باعتبار ابدان الفروع في كل
 يعنى انه يقسم المال على البطن الثاني في ابنته ابنتان لكنه يعتبر عد فروع الابن هو ابنتان الابن
 فيجعلها كابنين يعتبر عد فروع البنات التي في فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنات كبنيتين
 وعلى هذا يكون عد المجموع في البطن الثاني سبعة لان الابن القائم مقام لابنين كادع بنات
 وهذا كبنيت كبنيتين بنت اخرى هي واحدة في جميع كسبع بنات فتكون للابن في هذا البطن
 اربعة اسباع المال للبنات التي في فروعها تعد سبعا منها والبنات الاخرى سبع واحدة جعل
 المذكور طائفة ولان طائفة اخرى فعند اربعة اسباعه اى اسباع المال لى بنتى بنت ابنت
 اذ هي نصيب عندها وذلك الابن الذي نزل في البطن الثاني منزلة ابنين وعند ايضا ثلثة
 اسباعه وهو نصيب البنيتين اللتين نزلت احد منهما منزلة بنتين في ذلك البطن يقسم على
 ولديهما اعني في البطن الثالث اضافة وذلك لان البنات التي في الثالث اذا اعتبر فيها
 عد فروعها صارت كبنيتين فنسب الابن الذي في الثالث فيكون كواحد منهما نصف ثلثة
 الاسباع هو سبع ونصف سبع يكون نصفه اى نصف المقسوم الذي هو ثلثة الاسباع
 لبنت ابنت بنت ابنت نصيب ابنتها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابنت
 بنت ابنت نصيب ابنتها وهو البنات التي ساوت الابن في البطن الثالث وتقع هذه
 من ثمانية وعشرين ذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على اربعة الخلاف الذي هو البطن الثاني
 من سبعة كما عرفت فانظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه اربعة البنات اللتين اثنا وبناتنا
 اخذنا في البنات عد فروعها صارت كبنيتين وجب ان يقسم عليهما اى على الابن والبنت نصيب
 لان الابن ساوى مع البنت التي في البطن الثالث

١٠٣

في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد

في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد



عند أبي يوسف ح يكون المال بينهم اى بين الابن والبنات...
 وكذا انهما بنتان من جهة الام وبنتان اخريان من جهة الاب وح صا الميث كانه...
 بنات واما واحد فيكون ثلثا المال للبنين والى الميتين وثلثه للاثنتين...
 الواحدة وعند محمد ح يقسم المال بينهم على نمائة وعشرة...
 سهما ستة عشر سهما من قبل ابيهما وبناتهما من قبل امهم او للاثنتين سنة...
 من قبل امه بيان ذلك انه يقسم عند المال على البنين...
 احداهما كبنين فصار المجموع كسبع بنات...
 التي في فرعها تعد سهما والاخرى سقيم واحد فاجعلنا المذكور طائفة في هذا البطن...
 طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنيتين اللتين في البطن الثالث...
 واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من يارثهن في البطن الثالث لم يستقر عليهم...
 اسباع من يارثهن ابن بنتان فالجمل كارب بنات بين الثلثة والاربعة...

في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد

في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد
 في مال من يصد له يعتبر الشئبا جميعا لكن يعتبر بعد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرنا في محمد

وہاں سے ملے سونے کی تانبہ کی لکڑی اور
 دھاتوں کی تانبہ کی لکڑی اور
 دھاتوں کی تانبہ کی لکڑی اور

فصل في الصنف الثاني

نعم السافظون من الاحداد والجزات اولئهم بالميراث

[illegible]

قولہ
 سورہ کوثر
 علیہ قولہ
 لام ربانہ
 فنن الصبأت
 سورہ کوثر
 علیہ قولہ
 لام ربانہ
 فنن الصبأت

كينت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصابات كينتى ابني الاخ لاب وام
 اولاد او كان بعضهم اولاد العصابات وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كينت الاب
 وامو بنت الاخ لام فابو يوسف ^{في مقدّمات} يعتبر الاقوى في القرابة فعند الام كان صلته اخا لاب وام
 او من كان اصله اخا لنت او لام فقط فبنت بنت اخنت لاب ام ولي عند من يدرى ^{في مقدّمات}
 لاب من كان صلته اخا لاب ولي من كان صلته اخا لام كما سيرد عليها تفصيلا ومحمد
 يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدل الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من
 قول ابى حنيفة رح فيها اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فرد عنهم كما في الصنف
 الاول على ما تقر هنالك ثم انه اورد مثالا و اشار الى قولي الاماميين فيه فقال كما اذا ترك
 الميت ثلث بنات اخوة متفرقين اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم
 لام فقط وكذا ترك ثلثة بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة
 بنت الاخ لاب وام . بنت الاخ لاب . بنت الاخ لام
 اخنت لاب وام . اخنت لاب . اخنت لام
 بنت . بنت . بنت
 عند ابى يوسف رح يقسم كل المال بين فروع بنى الاحيان ثم بين فروع بنى العلات
 ثم بين فروع بنى الاخياف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار ابدان اي
 ابدان الفروع وصفا فيهم يعني انه تقدم عند فروع بنى الاحيان على غيرهم لانهم اقرب
 في القرابة فيجعل المال ارباعا فيعطى ابن اخنت لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب وام ربعا
 وبنت اخنت لاب وام ربعا اخوان لم توجد فروع بنى الاحيان يقسم المال على فروع بنى العلات
 باعتبار ابدانهم لان قرابة لاب اقوى من قرابة لام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعان

١٠٩

في قول ابى حنيفة رح يقسم كل المال بين فروع بنى الاحيان ثم بين فروع بنى العلات ثم بين فروع بنى الاخياف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار ابدان اي ابدان الفروع وصفا فيهم يعني انه تقدم عند فروع بنى الاحيان على غيرهم لانهم اقرب في القرابة فيجعل المال ارباعا فيعطى ابن اخنت لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب وام ربعا وبنت اخنت لاب وام ربعا اخوان لم توجد فروع بنى الاحيان يقسم المال على فروع بنى العلات باعتبار ابدانهم لان قرابة لاب اقوى من قرابة لام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعان

لابن الاخت لابن فرع بنت الاخ لابن فرع آخر لبنت الاخت لابن فرع لم توجد فروع
 بنى العلات يقسم المال على فروع بنى الاخياض ارباعا ايضا باعتبار ابدان فتصح المسئلة
 على رايه من اربعة وعند محمد ^{ثلاث} يقسم ثلث المال بين فروع بنى الاخياض على السوية
 اذ لا استواء اصولهم في القسمة فاذا اعتبر عدل الفروع في الاخت لام صارت كانهما اختا
 لام فتأخذ بنى ثلثي ثلث المال وياخذ الاخ لام ثلثة ثم ينقل نصيبهما الى فروعهما
 والباقي هو ثلثا المال بين فروع بنى الاعيان اضافة باعتبار عدل الفروع في الاصول فتقيد
 بهذا الاعتبار الاخت لابن امراختين من الابوين فتساوى اخاها في النصيب وحيث يكون
 نصيب اى نصف الباقي وهو الثلث لبنت الاخ نصيب ابيها والنصف الآخر من الباقي
 بين لى الاخت لابن امراختين ^{الذي هو الثلثان} باعتبار ابدان اى ابدان الفروع
 لعدم الاختلاف في اصول هذين الفرعين ولا شئ لفروع بنى العلات لانهم محجوبون
 بنى الاعيان كما سبق وتصح هذه المسئلة عند محمد من تسعة لان اصل المسئلة
 من ثلثة واحد منها بنى الاخياض الثلاثة ولا يستقيم عليهم اثنان لبنى الاعيان واحد
 منهما لبنت الاخ لابن امراختين ^{منهما مع بنت الاخت} منهما مع بنت الاخت منهما وهما
 اكملت بنات لان الابن كبتين ولا يستقيم الواحد على الثلث لكن بين رؤس
 بنى الاخياض رؤس بنى الاعيان ^{تساوى مع البنت كثلث} ففرض بنا احد الثلثين في اصل المسئلة وهو
 ثلثة ايضا فصادرت تسعة فتصح منها المسئلة كان لبنى الاخياض من اصل المسئلة
 واحدا ضربناه في الثلثة فكان ثلثة فلكل واحد منهم واحد وكان لبنى الاعيان
 من اصلها اثنان ضربناهما في الثلثة فحصلت ستة دفعا منها ثلثة الى بنت
 واثنين الى ابن الاخت واحدا الى بنت الاخت ولو تركت ثلث بنات بنى اخوة متفرقين بهذا الصور

له قوله يتسم ثلث ايمان هو
 فرفق بنى الاخيات
 قوله فانتهى به على
 انتمى به فرفق بنى الاخيات
 ثلث ثمانية تلك الاخيات على
 لا يهاول ثلث الاخيات فسطحها
 في اولها ولا لام على السورة وياخذها
 لام ثلث عبات من الثلث
 يوفى بنى الاخيات وله من
 مائة فربها على
 بالباقي الى اى الماتى من اهل
 المال الذى قسم على ثلثه وهو
 ثلث المال لان ثلثه صار موصفا
 الى بنى الاخيات فقط
 قوله فانتهى به على
 انتمى به فرفق بنى الاخيات
 ثلث ثمانية تلك الاخيات على
 لا يهاول ثلث الاخيات فسطحها
 في اولها ولا لام على السورة وياخذها
 لام ثلث عبات من الثلث
 يوفى بنى الاخيات وله من
 مائة فربها على
 بالباقي الى اى الماتى من اهل
 المال الذى قسم على ثلثه وهو
 ثلث المال لان ثلثه صار موصفا
 الى بنى الاخيات فقط

له قوله كما عرفت من
 ان الائمة صارت كالفرد
 عند اعتبار عدد بنى ائمتنا
 فيها ١٢ عطف قوله
 منها في المسئلة ويكون
 نصيب كل من الورثة
 سها صنف ما كان له من
 اثني عشر ١٢ شرح
 فصل في الصنف الرابع
 أقول لما فرغ من الصنف
 الثالث من ذوي الارحام
 شمس في الصنف
 الرابع ١٢
 فصل في الصنف الرابع
 كونه من باب الارحام
 فقط والارحام ١٢
 شرح
 فصل في الصنف الرابع
 من ذوي الارحام
 فصل في الصنف الرابع
 من ذوي الارحام
 فصل في الصنف الرابع
 من ذوي الارحام

وقد ضربناها في المضروب اعني اثنين ببلغ ثمانية اعطيناها بنتي بنتها وكان للاخت
 لام من اصل المسئلة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثنين فاعطيناها
 بنت ابنتها وكان للاخت ^{اي ائمة} الاخت كاب من اصلها واحد ايضا فضرربناه في ذلك المضروب
 فصارا اثنين فقسمناهما بين الاخ والاخت كاب نصاف كما عرفت له فكل واحد منهما
 واحد فدفعنا نصيب الاخ كاب وهو واحد الى ابن بنته ودفعنا نصيب الاخت كاب وهو واحد
 ايضا الى بنتي ابنتها فلا يستقيم عليهما فاذا ضربنا ذلك في اصل المسئلة وهو
 اثني عشر صار اربعة وعشرين ^{اي ائمة} فتمت المسئلة اذ كانت لبنتي بنت الاخت اثني عشر
 ثمانية من اثني عشر ضربناها في المضروب الذي هو اثنان فصارت عشرة فهي لهما وكان
 لبنت ابن الاخت لام اثنان منها ضربناها في ذلك المضروب صار اربعة فدفعناها
 وكان لابن بنت الاخ كاب واحد منها ضربناه في ذلك المضروب فصارت اثني عشر فمما له كان لبنتي الاخت
 واحد منها ضربناه في اثنين فلم يتغير فدفعناهما اليهما فصارت نصيب البنتين من جهتي ثمانية عشر فكل واحد منهما

فصل في الصنف الرابع

الذي يسمى الى جد الميت او جدتيه وهم العات على الاطلاق والاعام لام والاولاد الى آلات
 الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المالك له بعد المرحوم فاذا ترك عمة واحدة وعماد
 لام او خالة واحدة او خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد ^{اي ائمة} عن ابن احمد فان قبل هذا الحكم
 اعني استحقاق الواحد لكل عند انفرد عن المرحوم مشترك بين لاصنا الاربعة فوجه
 ذكره بهذا الصنف قلنا لعله نظر الى ان بيانه في ابعدا لصنا اعيد جريانه في سائرهما
 فسلط طريق الاختصار انما لم يذكر الاقربيه في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحد فلم
 يفهم اقربيه بخلاف اولادهم كما سيجي واذا اجتمعوا وكان جديهم متحدا بان يكون

الفصل في الصنف الرابع

من جانب الحد كالعات في الأعمام لأم فافهم من جانب لآب أو الأحوال والحق لا يفهم من جانب لآم
 فالأقوى منهم في القرابة تولى بالإجماع أعز من كان لآب أم أولى بالميراث ممن كان لآب من كان
 لآب ولي ممن كان لآم وذلك لأن القرابة من الجانبين أقوى وهو ظاهر وكذا قرابة الأقرب
 من قرابة لآم ذكرنا فإنا نأيد لآم لا فرق بين أن يكون الأقوى ذكراً أو أنثى فعمته لآب
 وأما ولي من عمته لآب من عمته وحم لآم فانها أقوى قرابة فتحرز المال كله وعمته لآب ولي من
 وعمه لآم لقوة قرابتها وكذا الخال والخالة لآب أم أولى بالميراث من خال أو خالة لآب من خال
 أو خالة لآم والخال والخالة لآب لي منهما إذا كان لآم وان كانوا ذكراً أو أنثى على تقدير
 اتحاد جيز القرابة إن اختلط في الضنف المراجع الذكور لأنثى واستوت أيضاً قرابتهن
 في القوة بان يكونوا كلهم لآب أم ولآب لآم فلذلك كمثل حظ الأنثيين كعم وعمته كلاهما لآم
 أو خال خالة كلاهما لآب أم وكلاهما لآب كلاهما لآم وذلك لأن العم والعمته متحيزان في الأصل
 الذي هو لآب كذا أصل الخال والخالة واحد هو لآم ومنه اتفق لأصل والعبرة في القسمة
 بالبدان عندهما جميعاً وإن كان جيزاً قرابتهن مختلفاً بان تكون قرابة بعضهم من جانب لآب
 وقرابة بعض آخر من جانب لآم فلا اعتبار لقوة القرابة فيما بين المختلفين في جيزها فلا يكون
 من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب لآب لي ممن قرابته من جانب لآم
 كعمته لآب أم وخالة لآم أو خالة لآب أم وعمته لآم فالثلاثان لقرابة لآب وهو نصيب لآب
 والثلاث لقرابة لآم وهو نصيب لآم فإذا ترك عمته لآب أم وعمته لآم وترك أيضاً معهن
 لآب أم وخالة لآب خالة لآم فالثلاث المال لقرابة لآب العمات وثلاثة لقرابة لآم الخال
 ثم ما أصاب كل فريق من قرابتي لآب لآم يقسم بينهم كما لو اتحد جيز قرابتهن فالعمه لآب
 وأم في المثال المذكور تحوز الثلاثين لأن قرابتها أقوى وكذا الخالة لآب أم تحوز الثلث لأن
 وان كانت أنثى ١٢

قوله فان قيل ان
 بين قوة المناقض والقوة
 من قوة الاعتبار بقوة القرائن
 ان المراد باعتبار قوة القرائن
 هو اخذ القوى جميع المال
 ان كان من غير اعتبار
 قوة القرائن جميع المال
 ان اخذت القوى جميع المال
 لا تأخذ جميع المال بل هي تأخذ
 قوة القرائن نسبة الاثر
 للمال حتى يكون

ما مضى بل
 اخذ الثنتين
 قول فصل
 اقول لما فرغ من الصنف الاول
 من كتابه الا طالع شيخ في الاول
 لا رايت شيئا من هذا الصنف
 قول فصل
 سوال مقصد تقريرا في الصنف
 لم ذكره الا في الصنف الاضافات
 ملحوظة ولم ذكره الا في الصنف
 ثانياً في الصنف
 السراج في فصل الحلي
 قول فصل
 جاب الى السراج فصل
 الصنف الاول اذا كان
 في الكمال

١٢٤ ذوالحجّة الحرام ١٢٤٢

توة القرابة فهو اولى بالاجماع ممن ليست له قوة القرابة فاذا اترك ثلث اولاد العمان

من انما اتيت بالبينات
نعم الرقيم عظيم
بالاجماع اذنى من كل
كلان اولى البين
مولى بين موسى بن
اولى الميراث فمن كان
بوت مولا ام

عن ابن العميد اولى بالاجماع لمخالفة هذا البعض من المشايخ الذي يوجب قوله على ظاهر الرواية
بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المروج على فرع الاصل الرابع الا ترى انه اذا تروى
عمدة لا بام وعمل لا بكن المال كله للتميز والتميز فعله هذا ينبغي ان يترجح بنت العم على ابن العمدة
وان استنوا في القرب لكن اختلف خبر قرايتهم بان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب
لام لا اعتبار اراى فلا اعتبار ههنا بقوة القرابة ولا لولد العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون
ولدا لعمدة لا بام اولى من ولد الخال في الحالة لا بام لعدم اعتبار قوة القرابة في ولد العمدة
وكذا بنت العم لا بام ليست اولى من بنت الخال والحالة لا بام لعدم اعتبار كون بنت العم
ولدا لعصبة قياسا على عمه لا بام فانها مع كونها ذات القرابتين وكونها ولدا لولم تترجح
اي جهتي الاب لا بام فان اباها جده صحيح وعصبة وامها جده صحيحة ذات فرض ليس بام اولى
من الخالة لا بام او لام كما هو في الصنف الرابع فلا اعتبار فيهما بقوة القرابة ولا لولد العصبة
فكذا فيما نحن فيه لكن الثلثين لمن يولد بقرابة الاب لقيامهم مقامه فتعتبر فيهم افيما بين
المدينين بقرابة لا بام مع التساوي في الدرجة قوة القرابة ثم ولدا لعصبة وذلك لانهم اخذوا نصيبهم
صايرا بالقياس الى ذلك النصيب مخدبين في الحيز كان الميت لم يترك مالا الا قد ارضى ببعضهم
فتعتبر فيهم اولا قوة القرابة وثانيا ولدا لعصبة كما اذا كان الحيز مخدبا في الاصل على من الثلث
لمن يولد بقرابة لام لقيامهم مقامها وتعتبر فيهم قوة القرابة على قياس من فيه فيمن يلد
بالاب لم يترك ههنا ولدا لعصبة لا تتقدم عصبية في قرابة لام قال الامام الحنفى رحمه الله ليس
استحقاق الثلثين الثلث مما يتغير بكثرته العدد في احد الجانبين قلنا لاخوان هذا الاستحقاق
انما هو بلد له اعني لا بام لا لاختلافه فيهما بالقلة والكثرة وهو سوال ابى يوسف رحمه الله
في اولاد البنات اذ لو كان هذا الاعتبار بالمولى به لما اختلفت القسمة بكثرته العدد وقلنا كما

اي في اولاد البنات ١٢

من قوله الا ترى انه اذا تروى
من قوله بنت العم على ابن العمدة
من قوله بنت الخال في الحالة لا بام
من قوله وكذا بنت العم لا بام ليست اولى
من قوله ولدا لعصبة قياسا على عمه لا بام
من قوله افيما بين المدينين بقرابة لا بام
من قوله صايرا بالقياس الى ذلك النصيب
من قوله فتعتبر فيهم اولا قوة القرابة
من قوله ثانيا ولدا لعصبة كما اذا كان
من قوله لم يترك ههنا ولدا لعصبة
من قوله استحقاق الثلثين الثلث

من قوله بنت العم على ابن العمدة
من قوله بنت الخال في الحالة لا بام
من قوله وكذا بنت العم لا بام ليست اولى
من قوله ولدا لعصبة قياسا على عمه لا بام
من قوله افيما بين المدينين بقرابة لا بام
من قوله صايرا بالقياس الى ذلك النصيب
من قوله فتعتبر فيهم اولا قوة القرابة
من قوله ثانيا ولدا لعصبة كما اذا كان
من قوله لم يترك ههنا ولدا لعصبة
من قوله استحقاق الثلثين الثلث

[illegible]

فصل المسئلة ههنا من ثلثة ثلثاها وهما اثنان من القزاة لآب ثلثها وهو واحد القزاة
لكن عند ابى يوسف نفع هذه المسئلة من ثلثين وذلك لان ما اصاب فروق الآب ههنا
واعدا ههنا اذا اعتبر عد الجها في الفرع اربعة لآب البنين في هذا الفرق كارب بنات من
البنة لآب بنات جهة بنت العم لآب يكن اختصر الرؤس فيجعل هذا البنت الاربع كابين في هذا الفرق
اربعة ابناء ولا استقامه لما اصابهم اربعة لآب البنين على الاربع بل هما متوافقان بالنصف
فيعد الرؤس الى نصفه وهما اثنان ما اصاب فروق الآم واحد اعدا ههنا اذا اعتبر عد الجها في الفرق
خمس لآب بنات جهة بنت العم لآب يكن اختصر الرؤس فيجعل هذا البنت الاربع كابين في هذا الفرق كارب بنات من
البنة لآب بنات جهة بنت العم لآب يكن اختصر الرؤس فيجعل هذا البنت الاربع كابين في هذا الفرق كارب بنات من

مولانا محمد رفیع

15.

على الثلاثة بل بينهما مائة فتدرك الثلاثة بحالها ويعطى فريق الاكبر من الستة اثنان وربع
من هذين الاثنين واحد الى الحال ويجعل كل اربعة وواحدة الى الخالتين فيجعلان كل اربعة
واذا دفع نصيب كل واحد الى ابني بنته لم يستقم عليهما فيترك عددهما بحاله ثم
انظر الى اسفل الخالتين جد ابن كاتين بنت كاتين اذ انحصر جعل المجموع لثلاثة بنين
ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلاثة بحالها واذا نظر الى عدد الورث من اربعة الى الثلاثة ولا
والثلاثة رجعت بين الثلثين عاثة فيكفي باحدهما ورجعت بين الاثنين الثلاثة مائة
فيضرب احدهما في الآخر فتحصل ستة ثم تضرب هذه الستة في الستة التي هي اصل المسئلة
يبلغ ستة وثلثين منها تضع المسئلة كانت لفرق الابربعة من اصل المسئلة
وقد صرحت في المضرب الذي هو ستة فصار ثمانية وعشرين في نصيب هذا الفرق
من الستة والثلثين واما نصيب احدهم منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنتهم
لاب من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضرب فصار اثني عشر فكل واحد منهم مائة وضرب
نصيبهم من العم وهو الواحد في المضرب المذكور فكان ستة فكل واحد منهما مائة فقد
حصلت لكل واحد منهما تسعة اسهم ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العم وضرب
ايضا نصيب ابني بنت العم وهو واحد في ذلك المضرب فكان ستة فكل واحد
منهما ثلثة وجميع هذا الانصاء اربعة وعشرون وكان فرق الاكبر من اصل المسئلة اثنا
فادضر بناهما في المضرب الذي هو الستة ببلغ اثني عشر في نصيب هذا الفرق من الستة والثلثين
واما نصيب احدهم فنقول اضر بنصيب ابني بنت الحال هو واحد في ضرب اربعة ستة كانت
فكل واحد منهما ثلثة واذا ضرب بنصيب فرع الخالتين هو واحد ايضا في ذلك المضرب كانت
فلا يبقى من الحالة اربعة من تلك الستة فكل واحد منهما اثنان فقد حصلت لكل من البنين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَضَلُّ فِي الْخَبْثِ ۱

هو فعل من الحنث وهو اليمين والتكسر يقال حنث الشيء فحنث أي عطفه فتعطف
حنث بالفتح حنثت حنثا أم حنثي
ومنه يسمى الحنث وجمع الحنث الحنثاء ففتح الحاء كفتح وحبالي والمراد بها من له القدر
الذي لا يفرق كاللواشيز العباد المولودين من ولد الحرة فلو نكحها مع كائن من أصل أمة
والله الشياع معا وليس له شيء منهما أصلا على ما نقل من أن الشيعة سئل عن
المولود ليس له شيء من أكتين ويخرج من سريته شبه بول غليظ ومثل هذا الخلق
فيه يلين انطاف للحنث المشكل الأشكال في الحنث من حيث أنه لا بد أن يكون ذكرا
أشارة إلى وجهه من هذا المخرج بالحنث

[illegible]

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

[illegible]

دفعان سلطان بن عبد الله
والمسلمين في سنة
التي هي اربع مائة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لنصيبين عا بالتقدير على حسب الامكان كما ذكرنا فإنا خذ نصف سهم ونصف سهم

ونقول بعبارة أخرى ياخذ النصف المتيقن الذي هو ثابت على تقدير ذكرته ونوثقه

مع نصف النصف المتنازع فيه بين الوفاة دفعا للمنازعة في ثبوت هذا

بما سوف يعتد السهام والعمل في المسطرة الكسرية وهم في المسألة المذكورة على الوجه

لقد تفرسهمان ربع سهم فاذا بسطنا السهمين بقصر بهما في مخرج الربع مع زيادة الكسرة

عليه كان الحاصل تسعة ارباع فنجعلها صحاحاً وتصح منها المسئلة فلذلك قال واصل

من تسعة فلا يزال اربعة وللبنات ثنائى للحنثى ثلثة فانها نصف مجموع مال الاب والبنات

ولقول لو كان غنسى مبيعاً لبيع المالك ان كرا ونصف المالك ان ياتي فله ^{من الورثة 12} وهو ثلاثة ارباع المالك للابن مالا للزوجة نصفه ماله عفا مالا ربعه ماله عفا ماضياً

نضج من شدة لانه وقع الكسر الرابع ضرب السهمين وارجع السهم فيخرج الكسر وهو اذ

فيصير لشخص فمنها انصح المسئلة او نقول في تصحيح هذه المسئلة بوجه ثم خرماله الى

ما تقدم للأبن سهمان للبنات سهم والخمسة نصف النصيبين وهو سهم ونصف سهم

من هذه القضايا ١٢

في محله ونريد عليه هذا الكلام فخصنا تسعة اربعة ففهموا اصله اربعة اربعة وخمسة

قول الشيخ رحمه في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى خمسين مالا ان كان ذكرا وان كان اناثا

بنت المسئلة من خمسة للابن اثنان ^{في الكتاب ١٢} والمختن ايضا على تقدير الذكورة اثنان ^{والذي هو كالابن ١٢} للبنت واحد

المحدثي على هذا التقدير خمس المال ويأخذ المحدثي ربع المال النكاح انشئ لان الاولاد ح ابين
المنقصة على خمسة عشر

قالوا ان ثلثة نصف ما
 طالبين وهو اثنان ونصف
 بالبيت وهو واحد يمكن
 بالتعدي بوجه آخر وهو اثنان
 طالبين يمكن ذلك قسم
 وثلثي نصف اثنين
 حتى قسم ونصف قسم
 السهم يمكن ان نصف
 السهم يكون نصف
 السهم
 قالوا ان ثلثة نصف ما
 طالبين وهو اثنان ونصف
 بالبيت وهو واحد يمكن
 بالتعدي بوجه آخر وهو اثنان
 طالبين يمكن ذلك قسم
 وثلثي نصف اثنين
 حتى قسم ونصف قسم
 السهم يمكن ان نصف
 السهم يكون نصف
 السهم

[illegible]

فضل

الكثر من الحمل سنتان عند أبي حنيفة روح واصحابه روح وعند ابيث بر سعد الفهمي ثلث
وعند الشافعي اربع سنين وعند الزهري روح سبع سنين لنا حديث عابته ضا في روا
قالت لا يبقى الولد في حجر امه اكثر من سنتين ولو بطل مغزل ومثل هذا لا يعرف قياساً
بل سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي روح ما رواه أن الضحاك ولد لاربع سنين
وقد نهيت ثمانية وهو يرضع ونسبني ضحاكاً وان عبد الغزي لما جشوني ايضاً ولد لارب
سنين قد اشتهر في شهر ما جشون انهن يلدن كذلك وروى ابن جلاب

[illegible][illegible]

عن امرأة سميتين ثم قدم وهي حامل فقصهم عمران يجمعها فقال له معاذ وان كان لك
 سبيل عليها فلا يسبيل لك علي ما في بطنها فتزكيا حتى ولدت لها وقد ثبت ثبائها
 وشبه اباها فقال الرجل هذا ابني في الكعبة فثبتت عمره من نسب منته مع انه له
 سميتين وقال لولا معاذ لهلك عمر الجواب عن الاول ان الضحك في عبد الغزي ما كان يعرف
 ذلك من انفسهم ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما الرحم سوا الله سبحانه وتعالى
 ويجوز ان يكون لك لا مسند افعم الرحم لموضع سبيل المنة فلا اعتداد به عن الثاني ان
 غيبه عن قريها من سميتين اثبات النسب كان باقرار الزوج واقوالها ستة اشهر بالاقوال والادب
 ان جلا تزوج امرأة فولدت بستة اشهر فقصهم عثمان بن ابي جهل فقال ابن عباس ما بها
 لو خا صمتكم بكتاب الله فخصتمكم اذ قال الله تعالى وحمله فضاله ثلثون شهرا وقال وقصا
 في عامين فاذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل الا ستة اشهر وقد اعيان رض الحد عنها
 واثبت النسب من الزوج وروى مثله عن علي بن ابي طالب في حديث ابن مسعود عن ابن ابي
 معاذ مضت عليه اربعة اشهر فنفخ فيه الروح وبعد ما نفخ نفخ خلقته في شهرين فيحقق
 انفصاله مشبو الخلق بستة اشهر ذكره شمس لاية الخسري ح في شرح كتاب الطلاق
 ويوقف الحمل عند اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر او نصف اربعة اشهر بنات ايهما اكثر
 لبقية الورثة اقل لانضباء فاه عنه ابن ابي ابيد الله وباجد ذلك للاحتياط قال شريك
 الخسري رايت بلكوفة لابي سمعيل اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر في المتقدمين ان امرأة
 ولدت اكثر من ذلك واكتفينا به وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثين او ثلث بنات يهما
 اكثر من اربعة اشهر ليس بن سعد ح وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في عمدة الروايات
 وفي رواية اخرى عن محمد بن يوسف نصيب اربعين او بننتين ايهما اكثر وهو قول الحسن ح

عن امرأة سميتين ثم قدم وهي حامل فقصهم عمران يجمعها فقال له معاذ وان كان لك
 سبيل عليها فلا يسبيل لك علي ما في بطنها فتزكيا حتى ولدت لها وقد ثبت ثبائها
 وشبه اباها فقال الرجل هذا ابني في الكعبة فثبتت عمره من نسب منته مع انه له
 سميتين وقال لولا معاذ لهلك عمر الجواب عن الاول ان الضحك في عبد الغزي ما كان يعرف
 ذلك من انفسهم ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما الرحم سوا الله سبحانه وتعالى
 ويجوز ان يكون لك لا مسند افعم الرحم لموضع سبيل المنة فلا اعتداد به عن الثاني ان
 غيبه عن قريها من سميتين اثبات النسب كان باقرار الزوج واقوالها ستة اشهر بالاقوال والادب
 ان جلا تزوج امرأة فولدت بستة اشهر فقصهم عثمان بن ابي جهل فقال ابن عباس ما بها
 لو خا صمتكم بكتاب الله فخصتمكم اذ قال الله تعالى وحمله فضاله ثلثون شهرا وقال وقصا
 في عامين فاذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل الا ستة اشهر وقد اعيان رض الحد عنها
 واثبت النسب من الزوج وروى مثله عن علي بن ابي طالب في حديث ابن مسعود عن ابن ابي
 معاذ مضت عليه اربعة اشهر فنفخ فيه الروح وبعد ما نفخ نفخ خلقته في شهرين فيحقق
 انفصاله مشبو الخلق بستة اشهر ذكره شمس لاية الخسري ح في شرح كتاب الطلاق
 ويوقف الحمل عند اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر او نصف اربعة اشهر بنات ايهما اكثر
 لبقية الورثة اقل لانضباء فاه عنه ابن ابي ابيد الله وباجد ذلك للاحتياط قال شريك
 الخسري رايت بلكوفة لابي سمعيل اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر في المتقدمين ان امرأة
 ولدت اكثر من ذلك واكتفينا به وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثين او ثلث بنات يهما
 اكثر من اربعة اشهر ليس بن سعد ح وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في عمدة الروايات
 وفي رواية اخرى عن محمد بن يوسف نصيب اربعين او بننتين ايهما اكثر وهو قول الحسن ح

عن امرأة سميتين ثم قدم وهي حامل فقصهم عمران يجمعها فقال له معاذ وان كان لك
 سبيل عليها فلا يسبيل لك علي ما في بطنها فتزكيا حتى ولدت لها وقد ثبت ثبائها
 وشبه اباها فقال الرجل هذا ابني في الكعبة فثبتت عمره من نسب منته مع انه له
 سميتين وقال لولا معاذ لهلك عمر الجواب عن الاول ان الضحك في عبد الغزي ما كان يعرف
 ذلك من انفسهم ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما الرحم سوا الله سبحانه وتعالى
 ويجوز ان يكون لك لا مسند افعم الرحم لموضع سبيل المنة فلا اعتداد به عن الثاني ان
 غيبه عن قريها من سميتين اثبات النسب كان باقرار الزوج واقوالها ستة اشهر بالاقوال والادب
 ان جلا تزوج امرأة فولدت بستة اشهر فقصهم عثمان بن ابي جهل فقال ابن عباس ما بها
 لو خا صمتكم بكتاب الله فخصتمكم اذ قال الله تعالى وحمله فضاله ثلثون شهرا وقال وقصا
 في عامين فاذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل الا ستة اشهر وقد اعيان رض الحد عنها
 واثبت النسب من الزوج وروى مثله عن علي بن ابي طالب في حديث ابن مسعود عن ابن ابي
 معاذ مضت عليه اربعة اشهر فنفخ فيه الروح وبعد ما نفخ نفخ خلقته في شهرين فيحقق
 انفصاله مشبو الخلق بستة اشهر ذكره شمس لاية الخسري ح في شرح كتاب الطلاق
 ويوقف الحمل عند اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر او نصف اربعة اشهر بنات ايهما اكثر
 لبقية الورثة اقل لانضباء فاه عنه ابن ابي ابيد الله وباجد ذلك للاحتياط قال شريك
 الخسري رايت بلكوفة لابي سمعيل اربعة اشهر ونصف اربعة اشهر في المتقدمين ان امرأة
 ولدت اكثر من ذلك واكتفينا به وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثين او ثلث بنات يهما
 اكثر من اربعة اشهر ليس بن سعد ح وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في عمدة الروايات
 وفي رواية اخرى عن محمد بن يوسف نصيب اربعين او بننتين ايهما اكثر وهو قول الحسن ح

بالولادة تمام الثمرة الحمل اى لستين عندنا ولا ربع بسنين عند الشراح او اقل منها
 الباءة للفقهاء ١٢ بغير وقت عام ١٢
 ولستين عندنا يوسف بن عيسى بن محمد بن عيسى ١٢

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من ضرب الخنزير
سنة بيان عيب كل
راثة من الحاصل بعد
الضرب لئلا يضرب
من يضرب الخنزير
سنة قوله يضرب
أي من كان له شيء
بالقوة في حياته وقام لهم
بعد الضرب بلا موجب صار
سبب الشرل شفيها
بتقدير العفاف

فللاويين ثمانية وثلاثون وللبنات مع الحمل اثنتي عشرة وبزعدى فيجعل المسئلتين
اعني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان خرجته وهو ثلثة بعد ما معا فاذ اضر
وفق احدهما اي ثلثيه وهو ثمانية من الاول وتسعة من الثاني فجميع الاخر صاير الحاصل
ما تبين وستة عشر سهما ومنها نصيب المسئلة اذ على تقدير ذكرته للمرأة سبعة
وعشرون ولكل واحد من الاويين ستة وثلثون وذلك لان سهام المرأة من مسئلة الذكوة
اعني اربعة وعشرين ثلثة كما عرفت فاذا ضربت في وفق مسئلة الانثى وهي تسعة تبلغ
نسبة وعشرين وسهام كل من الاويين من مسئلة الذكوة اربعة فاذا ضربناها ذلك
بلغ ستة وثلثين وعلى تقدير انوثه للمرأة اربعة وعشرين لان سهامها من مسئلة الانثى
اعني سبعة وعشرين ثلثة ايضا فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكوة وهو ثمانية صاير
وعشرين ولكل واحد من الاويين اثنان وثلثون لان سهام كل منهما من مسئلة الانثى
اربعة ايضا فاذا ضربناها في وفق مسئلة الذكوة وهو ثمانية صاير اثنين وثلثين فتعطي للمرأة
من مائتين وستة عشر اربعة وعشرين لانها اقل نصيبها على تقدير كونها كومة الحمل
وانت وقوف من نصيبها ثلثة اسهم هي الفضل بين النصيبين الى ان تنكشف
حال الحمل وقوف من نصيب كل واحد من الاويين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور
كل منهما اقل النصيبين هو اثنان وثلثون يوقف الفضل الذي بينهما فقد جعل الحمل
في حق الزوجة والاويين اثني ونقط فلينت من ذلك المبلغ ثلثة عشر سهما وذلك
لان الموقوف في حقها نصيبك بقية بين عندا بحسب ما كان اقل نصيبها انما يتحقق
في مذهب على كذا التقدير دون تقدير اربع بنات فاذا كان البنون اربعة فنصيبها
حالية من ذوي الفروض في مسئلة الذكوة وهو اعني ذلك الباقي ثلثة عشر كما سلف

للقوله اذ على تقدير ان لا يوجد
مذهب على كذا التقدير فان سلمنا فان ثلث كلفنا
عنه لثمة من الناحية التي لا يتغير
نكت الديل على ان لا يتغير
لوجود العلول لوجوده فهو في ذلك
ينبغي وجود العلول لوجوده فهو في ذلك
لما اذا قلت هذا نعم واستلقت على
وقفت لانه متضمن لاطلاق كل ما يتضمن
لا غلط في فهمه من هذا المثلث
على ان لا يكون من ضمنه كل ما يتضمن
لوجوده فهو في ذلك
اسم على كذا التقدير
من ان كل واحد من الاويين
من مائتين وستة عشر اربعة وعشرين
لانها اقل نصيبها على تقدير كونها كومة الحمل
وانت وقوف من نصيبها ثلثة اسهم هي الفضل بين النصيبين الى ان تنكشف
حال الحمل وقوف من نصيب كل واحد من الاويين اربعة اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور
كل منهما اقل النصيبين هو اثنان وثلثون يوقف الفضل الذي بينهما فقد جعل الحمل
في حق الزوجة والاويين اثني ونقط فلينت من ذلك المبلغ ثلثة عشر سهما وذلك
لان الموقوف في حقها نصيبك بقية بين عندا بحسب ما كان اقل نصيبها انما يتحقق
في مذهب على كذا التقدير دون تقدير اربع بنات فاذا كان البنون اربعة فنصيبها
حالية من ذوي الفروض في مسئلة الذكوة وهو اعني ذلك الباقي ثلثة عشر كما سلف

اسمہ حسنا یا صالحا صفات
 ابرو تو ساج و تہک اللہ سے معجزہ
 ۱۲ **قوله** وہو یابک و ذکابک
 و عشرین بعد من ثلثہ عشر
 ۱۲ **قوله** تنفخا الی العاقی
 و عشرین الجموع مائدہ ثمانین
 ۱۲ **قوله** وہو مائدہ و اربعہ لان ما
 اصفہ الاولان اثنان و سبعون
 و المردۃ مسعدہ و عشرین الی
 ثلثہ عشر فاعلم جموع مائدہ اربعی عشر
 فلما اخرج من یاقوت و ستمہ عشر
 بقیہ مائدہ و اربعہ ۱۲

[illegible]

فضل في المرتل

اذا مات الرجل المرتد على ارتداده او قتل او لحق بدار الحرب وحكم القاضي بحل نفسه بدل الجزية
 فالكسبية في حال سلامه فهو لورثة المسلمين ما اكسبه في حال دته يوضع في بيت المال
 هكذا حكمه عندنا بحقيقة ^{عنه} وعند هارح الكسبية جميعا لورثة المسلمين وعند السنافي ح
 الكسبية جميعا يوضع في بيت المال ففي احد قوليه بطريقه ^{عنه} في قوله الاخر بطريقه ^{عنه}
 ضايح نص المرئي ح على مذهبه في الخصم لا يورث ^{عنه} في قوله الاخر على مذهب الامام ^{عنه}
 فيحكم عليه في ورثته باحكامه فكل الكسبيين ملك له ولهذا تقتضيه منه ما يكونه
 مع الاختلاف في كيفية القضاء فكلها لورثته ولا في حقيقته ^{عنه} الفرق بين كسبيه بابل حكم
 موته يستند الى وقت دته لانه صارها كالبا بالردة فيمكن سناد التورث فيما اكسبه
 في زمان اسلامه في قبيل ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون تورثه بالمسلم

مولوی محمد رفیع الدین صاحب
مفتی اعظم دارالافتاء
عالم اسلام دارالکریمین
کراچی

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

منہ سے

[illegible]

الفافه

تَمَّتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصِّدْقِ وَالصَّوَابِ وَالْيَمِينِ وَالْمَوَاقِفِ بِالْخَيْرِ

[illegible]

تمت حواشی متعلقہ صفحہ ۱۲۰ قولہ ابو یوسف راجع الی الامام القاضی یعقوب بن ابی یوسف بن مسلم بن من اولاد مسعد بن عقبہ الالضاری و هو

الحمد لله رب العالمين وكان القاضي ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحب جعيفة وقد سكن بغداد وتولى القضاء بها ثلاثين سنة من خلفاء المهدي وابنه العادى ثم باروه الشريد وولد
 سنة ثلث عشر مائة بالكوفة وتوفي يوم الخميس من اهل سنة الفمئتين من بيع الاول سنة ثنتين ثمانين مائة ببغداد والامام محمد بن الحسن بن فرقة الشيباني
 نشا بالكوفة ومصر جالس ابي عيسى ثنين ثم تفرغ على ابي يوسف اخذ الحديث من الامام مالك وحري بنه بين الامام الشافعي مجالس تزويج باهات فني ونوض اليه
 كتبه والاشي قال الشافعي من الناس على الفقه محمد بن الحسن مات في الري **مقدمته ابداه على** وجها مطلقا اعلم انه خلت العبارات في تحرير
 قول ابي يوسف روح نفي الخانية الظهيرية انه لم يكن فيها وان تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط اذا لم يكن لها مال عليه الفتوى في شرح المجمع مصنف اذ مات والامام لها
 قطع المزني للموسر بتفقه انه لو سئل لا يميزه الفاتر ان ياختاره في البحر لزم عليه لظواهرها مال اولاد كسوة متادسي وحبته عليه طلاقا قال ومحمد بن الولو الجيتي ثم علم
 من الوجوب على المزني كعنه ما يتبين بالشعائر من كفن السنة والكتابة جنة ووجهه غلج فخرج من اربع في زمانا من مهملين قرا ومخمين طعاهم ثلاثة ايام ومغزو ذلك
 ومن فعل ذلك مبدن في حقبة الوزنة البالغين يصنع في ماله **من حاشيته والمختار المسمى براد المحتار المعروف بشايع**
على قوله واعلم ان الاعداء الكلف ليس مطلقا كما يشعر عبارة الكتاب الخ ايراد على المع حاصله ان يدل عبارة المعصم على ان الكلف اول حق من الحقوق المختلفة
 بكرة الميت مع انه ليس كمال بل هي من حقوق تتقدم على التجهيز ايضا الا ترى الميت اذا رهن في حال حيوة شيئا لبعض البوض الف درهم مثل واحدة من المهر من ولم يرد البوض شيئا
 وثمن المهر من عند المهر من ليس له من الميت بل سوى الشيء للمهر من الذي يتحقق به حق المهر من فيبيع القاضي المهر من ولقبه منه دين المهر من والباقي يتعلق بحقوق الربعة
 مكتوبة في الكتاب وكذا اذا اشترى العبد فوجبه مولا له يجب على المولى الاكراش لم يوده حتى مات والامام لسوى العبد نفى هذه الصورة يتعلق حق ارباب الجنانية بالبركة المعينة فيبيع
 المحاكم العبد ولقبه منه ارشه وبعد ذلك يجهزه وكيفه وبكذلك الحال في ما اذا اشترى الميت في حال حيوة شيئا لم يوده حتى مات والامام لسوى التي اشترى فحكم القاضي
 بازيجاع ويودي منه الثمن ثم اجرى للمكفنين غيره وكذلك اذا استاجر بزي من المهر من مالا وقد اعطى المستاجر من زيدا الاجرة قبل مضي لمدته المعنوة وقت الاجارة للمهر من
 للدارومات الاجرة مالا له سواء نصار الدار امسوها بالاجرة فيبيع القاضي المهر من ويودي منها جرة التي ادها مستاجر للمهر من غير مضي المدته ثم يجرى فيه باقي الحقوق وبالجملة هذه
 حقوق الربعة تتعلق بالشيء المعين من التركة قبل الحقوق المذكورة فحكم المعصم رح بتجهيزه على جميع الحقوق فحكم تحت وتعلم في هذا الايراد ليس لشي وكيف وما دام يتبقى هذه الحقوق
 المذكورة لا يقال للمال المتروك تركة لانها مال متروك خال عن الحقوق التي في الحيوة ولما انفقت هذه الحقوق نصار تركة نصيبه بالتجهيز والحاصل ان هذه الحقوق ليست متعلقة
 بالتركة بل قبل صيرورتها تركة المعصم وبان الحقوق التي تتحقق بالتركة فلا يرد على المعصم بل يرد على التركة انه لا يترش على المعصم الا ثمن لغيره انما حقوق متعلق قبل صيرورتها تركة ففكر
مولود محمد عبد الحمي سلمه على قوله في العبد المادون آه العبد يجهز من المعاملات الا باذن المولى نصار ما دونها واذا كان ما دونها وبه
 تعلقت الدينون به ثم مات والامام للموسى الالعبد المادون فيبيع العبد ولقبه منه دين الدينون ثم يجهز الميت **مل**

حواشی متواترہ صفحہ ۷۷ قولہ، تفصیل القائم لما فرغ من بیان وجہ تقدیم الدین علی الوصیۃ شرع فی تفصیل قضاء الدین

وحاصل ان الدين من الله تعالى اوجب العباد ادمركب منها وعلى الثاني فالدين في بعد التمييز او من بالدين او لا على الاول منها وعلى الثاني فالدين اما واحدا ومتعدد
على الاول ليطع له الباطن وعلى الثاني فانه دين كل ادمركب للصحة او دين المرض او بعضه دين الصحة وبعضه دين المرض وعلى الاولين يصرف الباقي الى الغرار على حسب تقادير
ودينهم وعلى الثالث فيقدم دين الصحة وعلى الاول اي كان الدين من الله تعالى فاما اوصى به او لا فعلى الاول يجب على الورثة تنفيذ الصلوة عن ثلث ما يقبضه لغيره من العباد
وان لم يوصى به لم يجب لكن تجب وعلى الثالث اي ان كان الدين مركبا منها فدين العباد مقدم على دين الله تعالى كما صرح به بقوله السابق وايضا اذا اجتمع حق الله تعالى
وحق العباد في عين الخ ١٢ ع

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۲۷ قولہ مرتوفاً آہ الحدیث المسند ہوا القیل سئلہ مرتوفاً الی النبی صلی اللہ علیہ وسلم رد القیل ہوا القیل سئلہ

سوار كان مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لمرفوعا وهو ما روى عن الصحابي من قول وفعل المرفوع بلا ضعف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير
سوار كان متصلا او منقطعا متصلا يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا او غير متصل وكذلك متصل مرفوع ١٢ مسيد شرف رح لله
قوله في تنقيح الشيخ الفاني آية الله اسمى بلغنا رتبة هذرة العتبات في حيث قال هو من جوارز المحسنين والاصح عدم التقدير والندار على العجرفة الغريبة في هذا فاقم مقام نصيب
ليحصل اوابها انساب الصوم كما اتهم التماس مقام المارئي في استعمالها كعجالة المارئي ١٣ فمر الاقمار على نوري الانوار من مولانا محمد
عبد الحليم مدظلہ

تمت حواشي متعلقه صفحہ ١٤٤ **قوله** رجاء كثرنا تيد بلفظ ذكر ان اطلاق الرجل يحى على الخفى ايضا فاشير الى ان المراد من الرجل
 المذكور الخفى الذي يشترك بين كونه ذكرا وانثى **١٢** **شيخ الاسلام** **قوله** رجل ذكر توصيف الرجل بالذكر للتأكيد مثل لفظة واحدة او المنة
 ان المراد بالرجل الذكر لتشمل الصبي ايضا لا ما تجاوز حد البلوغ **١٣** **ع** **قوله** ايضا انما الخ دليل ان التقديم اصحاب الفرض على العصبات لغير
 اصحاب الفرض من حيث هم السهام كالسهم من اثمن وغيره ما في كتاب الله تعالى مثلا ولم تعرض لبيان سهام غيرهم وهذا التقديم وعدم التعرض ليس الا
 ان ما خذ من التركة ابتدا وان بقى شيء ياخذ غيرهم فوجب تقديمهم على غيرهم **١٤** **ع** **قوله** ايضا الخ وجه ثالث لتقديم اصحاب الفرض
 لغيره ان تقديم العصبة لوجب حرمان اصحاب الفرض لان العصبة اذا كان مقدما على اصحاب الفرض كانت منفردة من غير في الوتره والعصبة عند الالفه
 جميع المال فيكون تقديمه على اصحاب الفرض موجبا لا باطلا بالاجماع والموجب للباطل باطل **١٥** **ع** **قوله** بالعصبات العصبة في اللغة نوار الرجل و
 لابي وفي الاصطلاح كل من ياخذ الخ **١٦** **شرح لسيط** **قوله** يرده عليهم آه تهذيب المهرم ان اصحاب الفرض السببية كالنبت وغير ما يرده عليهم او
 حصصهم وليقى المال ليس عصبة فيرد المال عليهم وهذا ليس في اصحاب الفرض السببية فلو بقى المال بعد التقييم على احد الزوجين مع عدم عصبة لم يرده عليه بل
 في بيت المال على تقديم عدم الحقوق **١٧** **ع** **قوله** عن الزوجين فان كل واحد منهما صاحب فرض للأخر بسبب النكاح **١٨** **ع** **قوله** في
 سلقها والقرينة على الاطلاق عدم تقديم العصبة لغيره من جهة النسب **١٩** **ع** **قوله** كل من ياخذ الخ الاول ان يقول كل من سبق كما قال صاحب الله
 في الفرض لانه يخرج بهذا اللفظ الاعد مع وجود الاقرب اذ لا يصدق عليه انه ياخذ الخ لانه محبوب بالاقرب مع السبق كذا قال شاذ البسيط اعنه شاه وجب
 والدين خمس سره ثم اعلم ان يرد على هذا التعريف انه غير بالغ لصدقه على الحال الذي من ذلك الارحام فانه اذا كان مع احد الزوجين ولا يكون سواء وارثا
 فله حصته من الفرض وهو احد الزوجين واجاب عنه بعض الشراح بان المراد باصحاب الفرض اصحاب الفرض السببية دون الاعم منها ومن سببية ودون الزوج
 الا مع اصحاب الفرض السببية كاحد الزوجين ولا ياخذ ما البقية من اصحاب الفرض السببية لان اصحاب الفرض السببية تقبل الرد فيرد الباقي عليهم فان الرد
 في الارحام فلما لم تقبل اصحاب الفرض السببية الرد ياخذ ذو الرحم ما بقى واجاب شيخ الوعيز ان المراد ان ياخذ ما البقية كل من اصحاب الفرض سواء كانت له
 فهذا لا يصدق على ذوى الرحم مما ينبغي ان يعلم من شرح البسيط الشيخ وجيل الدين وخدم من شرح الجي الشيخ تاج الدين بن شمس بن البريم الالباني الجباري
 وسماه بالوجيز ثم شرحه **٢٠** **ع** **قوله** في شرحه **٢١** **ع** **قوله** اي جنبها سواء كان واحدا او اكثر جواب دخل مقدرا
 ان تعريف العصبة ليس بجامع ان صاحب الفرض اذا كان واحدا ياخذ ما البقية اي نصيبه كما اذا مات رجل وترك بنتا واما فلبنت نصف التركة
 النصف الباقي هو عصبة ولا يصدق عليه التعريف المذكور لانه لم ياخذ من التركة ما بقى من اصحاب الفرض فاجاب بان ضافة الاحباب الى الفرض
 فالمراد باصحاب الفرض جنبها وهو شامل للمواحد والكثير والشك ان الاخذ في المثال المذكور خذ من التركة ما البقية من اصحاب الفرض فاجاب بان ضافة الاحباب الى الفرض
عبد النبي **ع** **قوله** يخرج من الارحام وهو بالفارسية كركرون كناه باقعه غودون **٢٢** **ع**

حواشي متعلقه صفحہ ١٤٥ **قوله** بقدر عقولهم فيرد على ذوى السهم الواحد بقدر سهم وعلى ذوى السهمين بقدر سهمية على ذوى ثلثتهم
 سهامهم وعلى ذوى العقب سهم بقدر سهامهم كذا قال شيخنا نجم الملته والدين **١٢** **ع** **قوله** اي تعتبره الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة ورا
 اصحابنا رج وقال زيد بن ثابت رحمهما الله سببت المال وبها فذا لك والى فخرج **١٣** **شرح وجيز** **قوله** ذوى الفروض لهم
 الخ وقيد بالسببية لانه اذا كانت في أسئلة احد الزوجين يعطيان فروضه والباقي لغيره وهذا لا ينهيا من كل الزوجين ان المال عند عدله
 من ذوى الارحام فكذا عند وجودهما بقسم السابق من فريضة ذوى الارحام **١٤** **ع** **قوله** وايضا رجاء الخ بالواد وفي بعض النسخ او اسما
 منهم فاعلم ان اصحاب الفرض لا يخلو عن من لا يورث بالاب بالنسبة الى بنت النبت فانه اقرب منها وكاب الاب فانه اعلى رتبة من بنت النبت و
 اقرب منه من لا فرقة بينهما فينفك عن اصحاب الفرض واما علو الدرجة فلانها فيك تطللان رتبتهن على سببان سهامهم مقففة في كتاب الله سنة رسول الله صلى
 عليه وسلم واجبات الامة كما مر **١٥** **ع**

عليه وسلم ولا يملك العبد دلا المكاتب شيئا الا اطلاق فاذ اقرن المكاتب بالعبد دل على ان المكاتب حكم العبد وام المديبر وهم الولد فلان المكاتب
لما جعل للمعتق فبالطريق الادلى جعل المديبر وم الولد كالمعتق لان المكاتب لم يجل حاله منها بديل انه اقرب الى العتق الا ترى انه لو ادعى به ان الكتابة عتق
في الحال ان كان المولى حيا دها لا يتقان وهم المولى حيا وكذلك كالمستعاضة عند خيفته ج ١٢ **صله قوله** لا يملك المال وهذا يادى الى المراء
بالرق في موانع الارث هو الملك والا فالمرء يرقق عند الجهل ويملك بائرا سباب الملك وكذا في قوله الآتي ١٢ **عبد المنة روح الله**
قوله ويستحق البعض الرق لو عتق بعض عبده ولو بهما صحيح ويلزمه بيان ان يبيع العبد فيما يقبضه وان كان حرره وسبوا حتى البعض كالمكاتب حتى لو أدى الا في ثلث
بنا رد الى الرق لو عجز ولو جمع بينه وبين من في البيع بطل منهما ولو قتل لم يترك فارقا قد دخلت المكاتب وقال من عتق بعضه عتق كله وبهم قول الامام مستأني
من المصنفات والامام يبي على ان الاعتاق يوجب رد ال الملك عنده وهو يتجزأ عند جاز وال الرق وهو غير تجزأ ولا خلاف في عدم تجزأ العتق والرق من
الاخرى باني البديع من تجزأها عند الامام ١٢ **والمنتخار** **صله قوله** وذلك ان تجزأ الخ تمزيبا لمرام ان يقتل على ثلثة اثم الممعد وشبهه بالمرء
واول هو القتل الذم ليعقده الفاعل بسلح او شئ محمول السلح في تفرق الاخبار وهذا القتل يكون القاتل عاصيا امشد العصيان حتى قال البعض
لا يعقرون تاب نادوا كما قال سعد بن عطاء بن ليعقرون من استشهد فجزاه جهنم خالد بن منها وعصبا بعد عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما يجوز لولي المقتول ان يقتل
من القاتل الا ان يعفو كما قال سعد بن عطاء يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتل والذات في القتل الذي عهده القاتل لغير سلح كان ضربا بحجارة
صغيرة نحات والذات في القتل الذي عهده القاتل لغير سلح كان ضربا بحجارة صلبة او نحات او انقلب في النوم عليه مات او وطئت وانه يركبها
سقط الساقم على السقف عليه مات نفى الادل في لانه عند خلاف الثالث وسبب الكفاية على القاتل فيما دعت حتى رتبة موثقة فان لم يجد نصيبا من شهرتين
كما قال تعالى ١٢ **مولوي محمد عبد الحمي سلمه** **صله قوله** الدية وهي المال الذم هو بدل النفس والارث سهم للوجوب الجبائية على ما دون
النفس كذا في الكافي ١٢ **عالمكير** **صله قوله** على العاقلة وهم اهل الديون ان كان القاتل منهم من لم يكن فيهم فاقالة قبيلة والكان
القاتل من يتناصرون بالعرف او بالعرف على اهل حرمة او طرفة وفاقلة المعتق ومولى المولاة مولاة وفاقلة ١٢ **ملققة الاجر**

حواشي متعلقة بحقوق **قوله** ليس اذا قتل آه عاصد من كونه القتل المذكور بالاعمال التي ارتكبها الاب او قتل ابنه عمه الميثم
 بهذا القتل قصاص من الكفارة مع ان هذا القتل ايضا مع عن الارث موجب لحرمان الاب عنه وحاصل الجواب ان معنى قوله لا يقتل الذمى يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة ان المانع الذمى من الموانع الاربعة قتل يكون موجبا في اصله للقصاص الكفارة قتل الاب ابنه عمه الميثم كذلك ناه في اصله ان موجب للعقوبة
 لكن الولي الرفيع والوالي الشافع لم يجز العقوبات في الحيوة وللعلماء سيد الانبياء وارسل صلى الله عليه وسلم عن القصاص عن حيث قال لا يقتل الولد
 بولده ولا السيد لعبده فغفوا عنه صلى الله عليه وسلم على آله وسلم لا يقتضيه عدم كون هذا القتل موجبا للقصاص في اصله بل يهدى الى كونه موجبا في الاصل لكنه عفي عنه كما اذا عفي
 ولي انقتل من القاتل **قوله** لا تعال آه وحاصل السؤال ان الحديث الشريف يدل على ان القتل مطلقا مانع من الارث سواء كان عمدا او خطأ
 او متسببا بحيث ان ينفق من خارج بغيره من القاتل بالقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة **قوله** لا يرث الخ فان قيل حرمان الميراث
 شرع عقوبة من قتل من لم يملك من ابيه قن فخر بغيره من القاتل بالقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة **قوله** لا يرث الخ فان قيل حرمان الميراث
 ان الخطيئة يجوز ان يوافق لعقوبة ما ياتيه ابدنية واذا جاز يحارب عليه الكفارة فكذلك يجوز ان يعاقب بحرمان الميراث حرمان الميراث فغير الكفارة لا يغير القصاص
 وانما ان الخطيئة لما كان مكافئا يتم في القصاص **قوله** لا يرث الخ فان قيل حرمان الميراث شرع عقوبة فان قال قائل نعم ما يرث الميراث لا يمنع من عقوبة
 حتى يترتب عليه جزاء العقوبة وهو حرمان الميراث **قوله** لا يرث الخ فان قيل حرمان الميراث شرع عقوبة فان قال قائل نعم ما يرث الميراث لا يمنع من عقوبة
 وقت الوتورع في البعير الصدقة لا تسبيل الى الاول لان المقتول في هذا الوقت قد دم لان التثبيت يقع في الارض لا بالان ولا تسبيل الى الثاني لانه قد يكون السبب
 سعد وما في هذا الوقت وانما سبيل الاول لقبول البايع الخ والى الشئ الثاني لقبوله ولا يمكن الخ وما قرنا اول ما لا يركب القاصي الا بخبر يجرى حيث جعل قوله لا يمكن دفع دخل مقدرة
 كما لا يخفى وقوله واما وجوب الدية الخ فوقع دخل فخره انما لم يكن القاتل للسبب فاما مقتل حقيقة حتى لم يجب الكفارة وغيرها فوجه وجوب الدية على العاقلة وحاصل الدفع
 فان وجوب الدية ليس كونه قتل حقيقة بل كونه قتل على ما لا يملك من القاتل للسبب فاما مقتل حقيقة حتى لم يجب الكفارة وغيرها فوجه وجوب الدية على العاقلة وحاصل الدفع
 لان الدية توعد في ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية وراوا ان رتبة العاقلة في البصير فان العاقلة قتلته المثل لابي وهو قول مالك ان شخص قال لبي
 وانما يدعى مثل دون من لا يوصي من محبة ومن كل ما يوصي من ديار فان بعضهم لا يصف دياره فان تحت الدية ولا يظن ان العرب يفتك في شتم من حرمان الميراث

تمت حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ **۱۱** قولہ ابی جوبن کعب بن جئیس بن عبید بن ید بن سعادہ بن عمرو بن مالک بن نجار الانصاری الخ **۱۲** قولہ ابو المنذر سید القراءہ وکئی اما طیفیل الیثامن فضلاء الصحابة مختلف فی سند مرثۃ خلیما فاکثر اقل سنتہ تسع عشر وقل سنتہ ثنتین ولاثین وقل غیر ذلک **۱۳** قولہ التہذیب **۱۴** قولہ فضاۃ الخ حال من العدد نقدر الكلام فاخذ العدد وخال کونه صاعدا **۱۵** قال سمح

[illegible]

تمت حواشی متعلقہ صفحہ اول قولہ وقد روي اياه حاصل ان سیم البروج ضعف لیسیم البروج فی صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم و ابن اسفل و عدمہ و انہ اذ اولم لوجہ الولد و ولد الابن و ان اسفل نیکون فی ہذا الحالۃ للزوجۃ الرابع و للزوج النصف و برضعف للسریم بلا سبب و اذا وجد لکثر طرز لزوج الرابع و لزوجۃ النصف الاول ضعف لکثر ثم لما دفع المص من سیم البروجۃ التي ہی اصل الاول و لا وقعت احوال البنت فقال انما البنيات الصلیب الخ و الالف و اللام فی قولہ الصلیب عرض عن البضائن الدیاسۃ صلیب البیت و مقیدہ بالاجزال نبات بلا سبب فی الکتاب فالملکۃ الاولۃ النصف للبنت المجرۃ کما قال لکثر لکثر و الحاکمات و احدۃ فہا المصنف و المارۃ اثنا عشر ثلثان ثلاثین و کثر ثم لکثر یورث علی المص ان العشران مطلق بان ثلثین لاکثر من ثنتین و لا یسیرج من ان ثلثین لاثنتین ایضا مع ان العیاس لثقتہ ان یکون لثنتین اقل من ثلثین لاکثر منہا فینظر ان ینقص السیم منقص العدد و حکیف یقول المص انہ لاثنتین خصا علی ما عدا عن المص بقوله المص من علیہ الخ و ہذا فی ان حکم لاثنتین ایضا ثبت من القرآن الحبیب کما لا یخفى علی من تأمل ما لا یصح ان تدبر بہ ہذا فی الحبیب و غیرہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۱ اللہ قولہ فلا ملأ آفة هذا النکان جنک عصبت ولا یرد الباس فی علی الواحدة العصبیۃ نبات الابن علی متعجبہ من لاع اللہ قولہ من ذوات الفردوس آہ وروی ہذیل بن شریبیل ان رجلا جاہلا ابی موسیٰ الاشعری رضو سالہ عن نبات و ترک بنما و نبات ابن و ہما فقال ابو موسیٰ رضو للنبت الضفۃ الباس فی لا تحت و لم یحبس النبۃ لابن یحییٰ ثم قال لیس فیہ من عبدہ من مسعود رضو فماذا لک - بانجر نے فیجاء اسامیل الی عبد اللہ رضو فاجبر فبولک فقال اثنی لو اہیت بہذا الضفۃ و اما ما من الیہ ہمد بن رایت رسول اللہ صلی اللہ علیہ علیہ کہ یسلم قصۃ نبوت الضفۃ و نبات الابن اللہ من کلمۃ التلسین لہ الباس فی فما اسائل الی ابی موسیٰ رضو فاجبر بہذا فقال ابو موسیٰ رضو لات اونی عن شیء ما دام ہذا الجورین انہما لکم انضو الیہ قولہ فلہن منہن الخ فلنبت الضفۃ و لنبت الابن و عدۃ او اکثر اللہ من کلمۃ التلسین و لابن ابن الابن الباس فی بالعصوبۃ فان فیہ لم لم لعصب ہذا الابن الابن من فوہما من نبات الابن قلبنا لان الذکر لعصب من فوہما ان لکن نبات ہم کما سیتا و نبات الابن مع الواحدة العصبیۃ ذوات ہم مع

حواشي متعلقہ صفحہ ۱۰۷ **ع** **قوله** ومن الناس من عادوا ما لا اسلام ان بنات الابن ليست لخصمها وقد عرفت ان الفراء ومن ابن الابن بل من بنات
 فرض لكننا مجزئة بالصلبية بين الجد والجد ام عارض فلا يعتبر وقتا من بنات الابن من بناء النخوة وبنات الاعمام مع الفارق الا لا فخره ايضا تمام **اع** **ع** **قوله** ان
 الخ اي الاخرى ان بنات الابن قد سقطت عن عدم الصلبيات بغيره بخلاف بنات الاخ والعم ولا فخر من ليعاخذ الفراء من ان بنات الجد لا يزوج من جهن ان العلم ان
 لعصب من كانت ذات سهم وقتا من الاوقات وبنات الاخ من ذوي الاجام وهما فخره ولفظ كمن من "شكاين **اع** **ع** **قوله** فالحكم كذلك اي حكم
 بنات الابن التي مع الصلبيين من كون الذكر اسفل من مثل حكم بنات الابن المذكورة التي يكون الذكر بجوارها من اي يفر عن عصبته بكونها بنات من لذكر مثل خط الابن
ع **قوله** للفراء الخ يكون بنات الابن العالمية محرومة بسند ان ابن الابن في صحت من بنات وطفه بنات اذكر فرائد ابن الابن لا ينسب اليها بنات الصلبية
 بل من فخره من معنى لهفت اولئك الذين والى الثاني لابن الابن الجواب ان الذكر لعصب من فوقه الفعالبش وان لا يكون من فوقه ذات سهم وبنات من يها من فوقه وان البنات
 الصلبية ذات سهم **اع** **ع** **قوله** واليهما الخ سندا آخر لعصب الذكر اسفل لعصب من يوطئ منه لزم كون الذكر محروما لان الحكم في العصبات الاقرب
 فالأقرب المحرم لا يعصب احد المسبب فالحقون بقصبة يستلزم القول بعصب الغيبة وهو كما ترى **اع** **ع** **قوله** ان الاخت من بنات وتر بنات خواتم
 الخ فليست للعقب والبنات البناات لانها عصبته مع البنات وابن الاخ محرم **اع** **ع** **قوله** ولما ان الخ اي الدليل النافع لنا العقب المطلوب ان هذا
 الاخي التي هي على اليد كبر بنات في درجة الذكر اسفل ان تكون بنت ابن ابين مع ابن ابن الابن نصارت تلك الانثى لسبب الذكر الذي في وجهها عصبته
 فاذا كانت تلك الانثى اقرب من ذلك الذكر الى الميت بالحنان عالمية كانت بالعبودية احرم **اع**

[illegible]

حواشي متعلقہ صفحہ ۴ **۱** **۲** **۳** **۴** **۵** **۶** **۷** **۸** **۹** **۱۰** **۱۱** **۱۲** **۱۳** **۱۴** **۱۵** **۱۶** **۱۷** **۱۸** **۱۹** **۲۰** **۲۱** **۲۲** **۲۳** **۲۴** **۲۵** **۲۶** **۲۷** **۲۸** **۲۹** **۳۰** **۳۱** **۳۲** **۳۳** **۳۴** **۳۵** **۳۶** **۳۷** **۳۸** **۳۹** **۴۰** **۴۱** **۴۲** **۴۳** **۴۴** **۴۵** **۴۶** **۴۷** **۴۸** **۴۹** **۵۰** **۵۱** **۵۲** **۵۳** **۵۴** **۵۵** **۵۶** **۵۷** **۵۸** **۵۹** **۶۰** **۶۱** **۶۲** **۶۳** **۶۴** **۶۵** **۶۶** **۶۷** **۶۸** **۶۹** **۷۰** **۷۱** **۷۲** **۷۳** **۷۴** **۷۵** **۷۶** **۷۷** **۷۸** **۷۹** **۸۰** **۸۱** **۸۲** **۸۳** **۸۴** **۸۵** **۸۶** **۸۷** **۸۸** **۸۹** **۹۰** **۹۱** **۹۲** **۹۳** **۹۴** **۹۵** **۹۶** **۹۷** **۹۸** **۹۹** **۱۰۰**

[illegible]

عبد

[illegible]

و کھذا لوان خیرت الجہات بالتفکر خیرت وقد حررنا المطبوع علی طبق ماصو۱۱۰ من قبل تفکر ۱۲۰ و مولو حافظ حاجے

[illegible]

اسلم قدیما و تزوج بتی رسول اللہ صلی اللہ علیہ علی آلہ وسلم رقیۃ ثم ام کلثوم و لقب بتی النورین و ولد لہ عبدالفضل بست سینین و لم یثبیدہا الا نکاح بے خدمتہ مرض زوجتہ رقیۃ رضی اللہ عنہا و کان ہوا و صل للرحمن زہرا و الصحابۃ دستہند فی ذی الحجۃ بعد سید الامم علی ستہ سنہ من فلیثین و قبل غیر ذلک و شریح کار ان حضرت بن مسیح کہتی بن کبار التائبین دستہ فضلاء عمر بن الخطاب علی الکوفۃ فاقام قاضیا خمس او سبعین لم یعطل فیہ الا ثلث سنین فی فتنۃ ابن الزبیر کان اعلم الناس و اعقل شاعر و فی سنتہ سبع و ثمانین و قبل سنتہ تسع و سبعین و قبل غیر ذلک و ہوا بناتہ عشرین کہ قال ابن طلحان و قبل غیر ذلک

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۳۷ **قوله** هذه الصورة مستثناة الخ كالألبين في قوله تعالى اذ قال ربك للملائكة اسجدوا لآدم سجودا الا ابليس
 وانت اعلم ان ابواب مثل هذا الاستثناء من مرسم بل العبرية ۱۲ **ع** **قوله** واما ما ديل ما رواه الخ كانه قيل القائلون بان الام للاب ترث مع الاب
 يستدلوا بما رواه ابن سعد ورضي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه اعطى ام الاب السدس مع وجود الاب فماذا كترتم في ثبوت مدعاكم لا ينبغي فعلكم ما دلت
 هذه الرواية على حالها فاشترسها الشرايع التي جاز بها بان ما رواه ابن حود في جملة ان يكون البوذك الميت رقيقا او كافرا او محروما عن ميراث
 لا يجب بالاتفاق واذا قام الاحتمال لطل الاستدلال ۱۲ **ع** **قوله** فهو انه يحتمل آه فاذا دار بين ان يكون حجة وبين ان لا يكون حجة سقط الاتهام
ض **قوله** وكذلك اي كما يقطن بالاب يقطن بالجد لقيا من مقام الاب ۱۲ **شرح لسيط** **قوله** الامم الاب بل هي ترث
 مع الجد لان ام الاب ليست قربة من الميت من قبل الجد لانها زوجة و لكن ام الجد ترث مع اب الجد فانما رجعته وليست من قبله فلهذا انما اتى الميت المجع بينهما كالا ب بالاتفاق ۱۲

[illegible]

نسبت فی ہر النسبتہ اشقی نہ زرتو و لیکن سلیمان کن المراد انہ لا یغل فی نسبتہ الی اشقی فقط و ہذا لیس کک قلت لو کان نسبتہ الی الاخوة لکان الماخ لام الغم مصبہ

[illegible]

قرب فالاقرب من نوعه فاعلا الفعل مخذون وهو لقدم والفاء في قوله فالاقرب للتعقيب بي لقدم في المنوارث الاقرب الى الميت ثم تقديم

ن كان اقرب اليها بنسبة الى الباقين بعد الاول عند عدمه وهكذا حتى ان يكون الاقرب مبتدأ ويكون الخبر محذوفاً اي الاقرب فالاقرب اولى من الاقرب

فجاءه على التقديرين مستأنفة كان سائلا يقول بالترتيب بينهم فقال يا اقرب فالأقرب ولكن المردى عن المعجم فتح الباء ومعها أى الأقرب محجبا

لا تترتب الاصل بنته عليه راعيه النكاح كسبحه لله قله رحمن الخ اى الاولى بالميراث عند اجتماع هذه الاصناف من هو

سب درجة الى الميت سواء كان القرب معتقدا كالابن مع ابن الابن وكالاب مع العبد او كميا كالابن مع الاب فان الابن ليس باقرب من الاب معتقدا لان القفال

منهما الى الميت لما دسطة لكنه اقرب منه اليه كما ان القبال الفرج باجملة ظهر من القصال الاصل لفرجه **شرح** وحيزه قوله عنى بالتحقير هذا

ولن نربط بالجنة ما قبل كما يحل إل التفسير في موضع الاستبصار لا إلهام حسنا بل إلهام حسن من بهمين أحد ما أن علوم الغيبة لا تسبقه إلا علم ما بين يديه وإن علمه

لغير رحمتنا يا ابا علي ابن ابي طالب لان المقرب قرب الدرجة الكاملة حقيقة او مقبل الي الميت بلا واسطة ابن الابن يقصن بواسطة فاذال هذا الابهام ومن اذ اراد القرب القرب الحكي ثم فخره

قال ابي السنيون انما فسرنا لان العجز يشي على الامر بالنبوت فنبين انما هو بالعبارة البينة ان النبوت بان قبل تعلم العجز فكل من كان المراد بالعبارة النبوت ان النبوت علم محض في هذا التفسير قلنا ما علم بذلك فلو

سلبه اعمال منسوبه لان قوله كل من كرا على نكته - فيتو وصفت بنفسه دخول الانثى في نكته الما اليك في دخول الانثى انما يتصور اذا كان العمل قابلا لدخول الانثى - وباليه العمل المنفرد بها

عن ابن الدرداء والبيهقي في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدين على ثلاث خصال: على ما بين يديك، وعلى ما بين يديك، وعلى ما بين يديك».

المحصل والمصاب التيسر القرب بن ايلكون جقيقه ومكنا اسع

حواشي متعلقہ صفحہ ۳۳۱ قولہ لتقدم العصات علیہا فان العصبة مطلقا سو کانت نسبية اور سببیت کل مرنا فیذا القبتہ صحاح الفرائض آہ فترتہ بالحق

بديهي ان الفرض بلا فاصله **ارجح** **له** **قوله** **بريت** من معتقده مطلقا لكن لا مطلقا بل اذا استقر العقق على سلكه فله امتنع عن عبادة سدا فمات العبد لا وارث له سوى الكوفالو لا اله الا هو

لأن العنق يستقر على تلك الذراع لم ينزل عنه بخلاف ما إذا لم يستقر على تلك الذراع كما إذا انحنى على كافر أو عاد إلى دار الحرب ثم سبى فاعتنق فأنزلوا إلى العنق التلا للامل إذ لم يستقر العنق على تلك الذراع فأنهم ما نزلوا

ع ٢٧٤ قوله علم انه سائتة وهو العبد الذي يقول لمسيده لا اله الا الله عليك اذانت سائتة يريد بك عنقه وان لا اله الا الله عليه فليقول عنقك سائتة اذانت خمرسة.

قال في البداية فان خطر انه سائبه فاشترط اهل اللؤلؤ ان يمتنعوا من الخروج الى البحر الا اذا كان معهم شرايطهم لانهم كانوا يخافون ان يخرجوا الى البحر وهم وحدهم فاشترطوا على كل واحد منهم ان يكون معه شرايطه وان لا يخرج منها الا اذا كان معه شرايطه

ولا عليه اي سرور ان بلفظ مسأله اي بهذا اللفظ والحاصل ان هذا البيت على ان يقول ان حرج على ان نودي انا ولام مستلزام بل هو عناق الصريح والبريق اللطيف بل ان كل مسأله

[illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ **ع ۱۱** **قوله** هذا البحث الخ الغرض منه دفع ما يراعى ان هذا لا يبان من ذى رحم محمد منه الملك مسئلة من
 المسائل في باب ذوى الارحام لا يليق بهذا المقام **ع ۱۲** **ع ۱۱** **قوله** لتفصيل الكلام الخ حاصل المقام ان غاية تدبيرهم ظاهر لان ما لم يكن قريبا له لا يعلم
 بوجوب الملك وغايتها المحرم ان الحكام الملوك ذارحم ولم يكن محرم من النكاح كاداء الاعام وغيره من هؤلاء ولا يصفون الملك فقط وهذا هو الذى جعلنا
 ثم ذارحم المحرم على شئ من قرابة الاصول والعسر مع الذين كالمؤمنين لميت وقراة غير ما الثاني الذى جعلنا شراخ ثانيا ليعتق فيعندنا فقط والاول ليعتق فيه
 عندنا وعند الشافعي ايضا خلافا لاصحاب الظاهر ۱۲ مولوى محمد عبد الحى سلمه

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۱ **ع ۱۱** **قوله** بخلاف الاولين والموالدين كلاهما بصيغة الجمع اى من كان منهم قرابة الخ جارية واولاد يعنى بالقرابة الاول
 مخالفة لمن كان من القرابة المتوسطة والبعيدة لعدم اشتراك الآخرين مع الاول في الارحام فحل الشافعي القرابة الاولى مخالفة وذوى القرابة المتوسطة كذوى
 القرابة الاخرى **ع ۱۲** **ع ۱۱** **قوله** والمعنى في ذلك اى في قول المصنف صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد اعتقه العدلى من غير اعتناك باختيارك **ع ۱۳** **ع ۱۲**
قوله ذوى النجاشى اى موضع ان القرابة المتأيدة بالمحرمة على العتق **ع ۱۴** **ع ۱۳** **قوله** بطريق الصلة يعنى ان هذا العتق الذى علته القرابة المتأيدة بالمحرمة
 حلت تلك القرابة لوجوبه في القرابة الغريبة والمتوسطة فمن كان له احد بالعتق فثبت المدعى بالصلة بكسر الصاد والمهمله سمون ويؤيد كرون جهمان كرون
 وانعام ساقون شهابية كيجته رحم قرابة داشته باشند كذا في ترجمه المستكوه **ع ۱۵** **ع ۱۴** **قوله** الا ترى اى في ظهور لان القرابة المذكورة على الاستحقاق
 اصله ان حرمة المناكحة الخ **ع ۱۶** **ع ۱۵** **قوله** ومن البين ان تلك سمن بالاشترار اى في الاستبدال بالاشترار بالطلوع فثبت ان القرابة المتأيدة
 بالمحرمة على العتق لا استحقاق الصلة والاحسان **ع ۱۷** **ع ۱۶** **قوله** من الضرر جميع الفقرة **ع ۱۸** **ع ۱۷** **قوله** فان الوصفان اى الملك
 الخ وشر عليه قوله ايضا الفصل احد الاخيرين الخ **ع ۱۹** **ع ۱۸** **قوله** من الضرر جميع الفقرة **ع ۲۰** **ع ۱۹** **قوله** كما ان الفصل النافذة اى اولاد وال
 والقرابة المتأيدة بالمحرمة اى القرابة الاولى والقرابة المتوسطة لان القرابة الاولى فقط علته للعتق **ع ۲۱** **ع ۲۰** **قوله** كما ان الفصل النافذة اى اولاد وال
 والعنت لك اى بالاب فيكون حكم الاخيرين كالحج والنافذة في العتق **ع ۲۲** **ع ۲۱** **قوله** ولانهم فلم اى من اجل ان الفصل احد الاخيرين بالآخر بوسطة الاب كما ان
 الفصل النافذة بالجد كذا **ع ۲۳** **ع ۲۲** **قوله** وعلى هذا اى على هذا التشبيه بل على هذا التشبيه بل على هذا التشبيه **ع ۲۴** **ع ۲۳** **قوله** انظر اى من الغيب
 بين الجبر والنافذة **ع ۲۵** **ع ۲۴** **قوله** لمصالحها اى الاخيرين لشعب واحد **ع ۲۶**

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۲ **ع ۱** **قوله** كالفرش الخ حاصله ان الكفر لما جعل ميتا في حق استحقاق الارث فيجعل
 كذلك في وجوب الغير واما الفرق فهو في ما ينبغي للقارى ان يعلم ان قول الشافعي فيا لبعثات الاخوة الخ دفع توهم مرد على الدليل لقوله ان
 من انما جعل الشفيع في حق الاستحقاق كالميت لعدم الالبية فيجب ان يجعل كذلك في حق المحجب ايضا ليعتق ان لا يحجب الاخوة المحجوبون بالاب للام من
 الثلث الى السادس لانهم جعلوا في حق الاستحقاق كالميت فكذا يجعلون في المحجب مع ان خلاص ما روي في تحريرات الجواب ان المراد بعدم الالبية في الكلمة هذا
 بالكلية وهذا في المحرم بخلات المحجوب فاذ اهل البنية وانهم من اهلاني في ذلك الوقت وما يجب ان تعرف ان قوله ليعتق بهذا ايضا اذ المحجب الخ وقيل
 الذي على الخصم مشير الى بطلانها ۱۲ مولوى محمد عبد الحى سلمه

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۳ **ع ۱** **قوله** يوبى كلامه الخ اى يوبى كلام ابن عباس من ادعائى الضرر على من يوسو جالان
 ذوى الفروض **ع ۲** **ع ۱** **قوله** ليعلم منها اى من تلك الحقوق كان اتوى بالاتفاق والامام وقوله لا يترك شرع في اثبات كون من
 ينقل من فرض مقدر الى فرض غير مقدر اسودر ما لا بالدليل **ع ۳** **ع ۲** **قوله** على العصبية ليعتق ان الشفيع صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليم
 ليعلم منها اى بالعلم الى آخر الحديث **ع ۴** **ع ۳** **قوله** انظر

حاشية متعلقة صفحہ ۱۷۹ **ع ۱۷** قوله ولنا الخ سحر الدليل ان الله تعالى فرض لكل واحد من اصحاب الفرائض سهما معينا من غير ترتيب لان اصحاب الفروض حتى يتحقق ما يكون جميع سهامهم متعلقا به ونفعه فان اتسع المخرج يعني بالكل فلو لم لو وان لم ينفذ دخل الضرر في المخرج ان يعطى المال على السهام فبما ذكره كل بقدر حصته كما ان الفرض المتعدد اذا تناق المال من الوفاة يوزع فانه يعطى المال ح على الديون بالترتيب الترتيب على قدر الديون ولا يفضل احد من الفرضاء على غيره فبما ذكره ان النقصان على الكل على السواك في الورثة وعند من يخرج عن فافرضها **ع ۱۸** **ع ۱۹** قوله اصحاب الفروض المجتمعة لا شك ان فرض اصحاب الفروض مجتمعة انما تنفي الفرض بالمجتمعة بيان للموانع للاختصاص من الفروض المترتبة **ع ۲۰** **ع ۲۱** قوله بطلان الخ لانه ليس يحق محاب الفرائض على التجهيز وغيره قياس مع الفارق فان هذه الحقوق مترتبة مقدم بعضها على بعضها كما مر **ع ۲۲** **ع ۲۳** قوله النقل الخ جواب من ما قاله من ان ما سدا انما لا نسلم ان النقل من الفروض الى بعضه يستلزم الضعف وسؤال الحال بل لا يلزم العكس لان الصعوبة تكون سببا لاجراء جميع المال فتوى سباب الفروض فكيف يثبت بسببها في بعض الاحوال بثبوت عدم وفاء المخرج وعدم تساويها لما نقصان عند بقائه شيء اقل من فرض صاحب فرض او الحماة وقت عدم شيء من فرضه **ع ۲۴** **ع ۲۵** قوله عاتة اصحاب سبهم سيدنا عباس فهو من ان المطلب علم شيعي المذهبين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سلم قبل فتح بدر و اسير مع الكفار يوم بدر وقيل سلم بعدة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بمكة غاية المحبة مات سنة ثنتين ثلثين وقيل غير ذلك في الدعوى وارضاه **ع ۲۶** **ع ۲۷** **ع ۲۸** **ع ۲۹** **ع ۳۰** **ع ۳۱** **ع ۳۲** **ع ۳۳** **ع ۳۴** **ع ۳۵** **ع ۳۶** **ع ۳۷** **ع ۳۸** **ع ۳۹** **ع ۴۰** **ع ۴۱** **ع ۴۲** **ع ۴۳** **ع ۴۴** **ع ۴۵** **ع ۴۶** **ع ۴۷** **ع ۴۸** **ع ۴۹** **ع ۵۰** **ع ۵۱** **ع ۵۲** **ع ۵۳** **ع ۵۴** **ع ۵۵** **ع ۵۶** **ع ۵۷** **ع ۵۸** **ع ۵۹** **ع ۶۰** **ع ۶۱** **ع ۶۲** **ع ۶۳** **ع ۶۴** **ع ۶۵** **ع ۶۶** **ع ۶۷** **ع ۶۸** **ع ۶۹** **ع ۷۰** **ع ۷۱** **ع ۷۲** **ع ۷۳** **ع ۷۴** **ع ۷۵** **ع ۷۶** **ع ۷۷** **ع ۷۸** **ع ۷۹** **ع ۸۰** **ع ۸۱** **ع ۸۲** **ع ۸۳** **ع ۸۴** **ع ۸۵** **ع ۸۶** **ع ۸۷** **ع ۸۸** **ع ۸۹** **ع ۹۰** **ع ۹۱** **ع ۹۲** **ع ۹۳** **ع ۹۴** **ع ۹۵** **ع ۹۶** **ع ۹۷** **ع ۹۸** **ع ۹۹** **ع ۱۰۰**

حاشية متعلقة صفحہ ۱۸۰ **ع ۱۸۱** **ع ۱۸۲** **ع ۱۸۳** **ع ۱۸۴** **ع ۱۸۵** **ع ۱۸۶** **ع ۱۸۷** **ع ۱۸۸** **ع ۱۸۹** **ع ۱۹۰** **ع ۱۹۱** **ع ۱۹۲** **ع ۱۹۳** **ع ۱۹۴** **ع ۱۹۵** **ع ۱۹۶** **ع ۱۹۷** **ع ۱۹۸** **ع ۱۹۹** **ع ۲۰۰** **ع ۲۰۱** **ع ۲۰۲** **ع ۲۰۳** **ع ۲۰۴** **ع ۲۰۵** **ع ۲۰۶** **ع ۲۰۷** **ع ۲۰۸** **ع ۲۰۹** **ع ۲۱۰** **ع ۲۱۱** **ع ۲۱۲** **ع ۲۱۳** **ع ۲۱۴** **ع ۲۱۵** **ع ۲۱۶** **ع ۲۱۷** **ع ۲۱۸** **ع ۲۱۹** **ع ۲۲۰** **ع ۲۲۱** **ع ۲۲۲** **ع ۲۲۳** **ع ۲۲۴** **ع ۲۲۵** **ع ۲۲۶** **ع ۲۲۷** **ع ۲۲۸** **ع ۲۲۹** **ع ۲۳۰** **ع ۲۳۱** **ع ۲۳۲** **ع ۲۳۳** **ع ۲۳۴** **ع ۲۳۵** **ع ۲۳۶** **ع ۲۳۷** **ع ۲۳۸** **ع ۲۳۹** **ع ۲۴۰** **ع ۲۴۱** **ع ۲۴۲** **ع ۲۴۳** **ع ۲۴۴** **ع ۲۴۵** **ع ۲۴۶** **ع ۲۴۷** **ع ۲۴۸** **ع ۲۴۹** **ع ۲۵۰** **ع ۲۵۱** **ع ۲۵۲** **ع ۲۵۳** **ع ۲۵۴** **ع ۲۵۵** **ع ۲۵۶** **ع ۲۵۷** **ع ۲۵۸** **ع ۲۵۹** **ع ۲۶۰** **ع ۲۶۱** **ع ۲۶۲** **ع ۲۶۳** **ع ۲۶۴** **ع ۲۶۵** **ع ۲۶۶** **ع ۲۶۷** **ع ۲۶۸** **ع ۲۶۹** **ع ۲۷۰** **ع ۲۷۱** **ع ۲۷۲** **ع ۲۷۳** **ع ۲۷۴** **ع ۲۷۵** **ع ۲۷۶** **ع ۲۷۷** **ع ۲۷۸** **ع ۲۷۹** **ع ۲۸۰** **ع ۲۸۱** **ع ۲۸۲** **ع ۲۸۳** **ع ۲۸۴** **ع ۲۸۵** **ع ۲۸۶** **ع ۲۸۷** **ع ۲۸۸** **ع ۲۸۹** **ع ۲۹۰** **ع ۲۹۱** **ع ۲۹۲** **ع ۲۹۳** **ع ۲۹۴** **ع ۲۹۵** **ع ۲۹۶** **ع ۲۹۷** **ع ۲۹۸** **ع ۲۹۹** **ع ۳۰۰**

حاشية متعلقة صفحہ ۱۸۱ **ع ۱۸۲** **ع ۱۸۳** **ع ۱۸۴** **ع ۱۸۵** **ع ۱۸۶** **ع ۱۸۷** **ع ۱۸۸** **ع ۱۸۹** **ع ۱۹۰** **ع ۱۹۱** **ع ۱۹۲** **ع ۱۹۳** **ع ۱۹۴** **ع ۱۹۵** **ع ۱۹۶** **ع ۱۹۷** **ع ۱۹۸** **ع ۱۹۹** **ع ۲۰۰** **ع ۲۰۱** **ع ۲۰۲** **ع ۲۰۳** **ع ۲۰۴** **ع ۲۰۵** **ع ۲۰۶** **ع ۲۰۷** **ع ۲۰۸** **ع ۲۰۹** **ع ۲۱۰** **ع ۲۱۱** **ع ۲۱۲** **ع ۲۱۳** **ع ۲۱۴** **ع ۲۱۵** **ع ۲۱۶** **ع ۲۱۷** **ع ۲۱۸** **ع ۲۱۹** **ع ۲۲۰** **ع ۲۲۱** **ع ۲۲۲** **ع ۲۲۳** **ع ۲۲۴** **ع ۲۲۵** **ع ۲۲۶** **ع ۲۲۷** **ع ۲۲۸** **ع ۲۲۹** **ع ۲۳۰** **ع ۲۳۱** **ع ۲۳۲** **ع ۲۳۳** **ع ۲۳۴** **ع ۲۳۵** **ع ۲۳۶** **ع ۲۳۷** **ع ۲۳۸** **ع ۲۳۹** **ع ۲۴۰** **ع ۲۴۱** **ع ۲۴۲** **ع ۲۴۳** **ع ۲۴۴** **ع ۲۴۵** **ع ۲۴۶** **ع ۲۴۷** **ع ۲۴۸** **ع ۲۴۹** **ع ۲۵۰** **ع ۲۵۱** **ع ۲۵۲** **ع ۲۵۳** **ع ۲۵۴** **ع ۲۵۵** **ع ۲۵۶** **ع ۲۵۷** **ع ۲۵۸** **ع ۲۵۹** **ع ۲۶۰** **ع ۲۶۱** **ع ۲۶۲** **ع ۲۶۳** **ع ۲۶۴** **ع ۲۶۵** **ع ۲۶۶** **ع ۲۶۷** **ع ۲۶۸** **ع ۲۶۹** **ع ۲۷۰** **ع ۲۷۱** **ع ۲۷۲** **ع ۲۷۳** **ع ۲۷۴** **ع ۲۷۵** **ع ۲۷۶** **ع ۲۷۷** **ع ۲۷۸** **ع ۲۷۹** **ع ۲۸۰** **ع ۲۸۱** **ع ۲۸۲** **ع ۲۸۳** **ع ۲۸۴** **ع ۲۸۵** **ع ۲۸۶** **ع ۲۸۷** **ع ۲۸۸** **ع ۲۸۹** **ع ۲۹۰** **ع ۲۹۱** **ع ۲۹۲** **ع ۲۹۳** **ع ۲۹۴** **ع ۲۹۵** **ع ۲۹۶** **ع ۲۹۷** **ع ۲۹۸** **ع ۲۹۹** **ع ۳۰۰**

حاشية متعلقة صفحہ ۱۸۲ **ع ۱۸۳** **ع ۱۸۴** **ع ۱۸۵** **ع ۱۸۶** **ع ۱۸۷** **ع ۱۸۸** **ع ۱۸۹** **ع ۱۹۰** **ع ۱۹۱** **ع ۱۹۲** **ع ۱۹۳** **ع ۱۹۴** **ع ۱۹۵** **ع ۱۹۶** **ع ۱۹۷** **ع ۱۹۸** **ع ۱۹۹** **ع ۲۰۰** **ع ۲۰۱** **ع ۲۰۲** **ع ۲۰۳** **ع ۲۰۴** **ع ۲۰۵** **ع ۲۰۶** **ع ۲۰۷** **ع ۲۰۸** **ع ۲۰۹** **ع ۲۱۰** **ع ۲۱۱** **ع ۲۱۲** **ع ۲۱۳** **ع ۲۱۴** **ع ۲۱۵** **ع ۲۱۶** **ع ۲۱۷** **ع ۲۱۸** **ع ۲۱۹** **ع ۲۲۰** **ع ۲۲۱** **ع ۲۲۲** **ع ۲۲۳** **ع ۲۲۴** **ع ۲۲۵** **ع ۲۲۶** **ع ۲۲۷** **ع ۲۲۸** **ع ۲۲۹** **ع ۲۳۰** **ع ۲۳۱** **ع ۲۳۲** **ع ۲۳۳** **ع ۲۳۴** **ع ۲۳۵** **ع ۲۳۶** **ع ۲۳۷** **ع ۲۳۸** **ع ۲۳۹** **ع ۲۴۰** **ع ۲۴۱** **ع ۲۴۲** **ع ۲۴۳** **ع ۲۴۴** **ع ۲۴۵** **ع ۲۴۶** **ع ۲۴۷** **ع ۲۴۸** **ع ۲۴۹** **ع ۲۵۰** **ع ۲۵۱** **ع ۲۵۲** **ع ۲۵۳** **ع ۲۵۴** **ع ۲۵۵** **ع ۲۵۶** **ع ۲۵۷** **ع ۲۵۸** **ع ۲۵۹** **ع ۲۶۰** **ع ۲۶۱** **ع ۲۶۲** **ع ۲۶۳** **ع ۲۶۴** **ع ۲۶۵** **ع ۲۶۶** **ع ۲۶۷** **ع ۲۶۸** **ع ۲۶۹** **ع ۲۷۰** **ع ۲۷۱** **ع ۲۷۲** **ع ۲۷۳** **ع ۲۷۴** **ع ۲۷۵** **ع ۲۷۶** **ع ۲۷۷** **ع ۲۷۸** **ع ۲۷۹** **ع ۲۸۰** **ع ۲۸۱** **ع ۲۸۲** **ع ۲۸۳** **ع ۲۸۴** **ع ۲۸۵** **ع ۲۸۶** **ع ۲۸۷** **ع ۲۸۸** **ع ۲۸۹** **ع ۲۹۰** **ع ۲۹۱** **ع ۲۹۲** **ع ۲۹۳** **ع ۲۹۴** **ع ۲۹۵** **ع ۲۹۶** **ع ۲۹۷** **ع ۲۹۸** **ع ۲۹۹** **ع ۳۰۰**

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۱۱ قولہ فی سُنۃ الدہر الخ

[illegible]

سليمة المستلة
مدرس بالبريد
لقد تم
مدرس
مدرس
١٣٦

زوج زید
بنت کریمہ
ام غلیطہ

زیادہ بینہا مالک فاسقام مافی الیک

زوجة - بنت عمرو

کرمیہ سے۔ بینہما توافق بالثلث۔ مافی الیہ

بنی
بنی
بنی
بنی

مختصہ بیناتین مافی الیہ ۹

| | | |
|----------------|---------------|---------------|
| نزوج | اخ | اخ |
| عبد الرحمن | عبد الزيم | عبد الكريم |
| $\frac{2}{15}$ | $\frac{1}{9}$ | $\frac{1}{9}$ |

الم. ج. ٢٨. الم. ٢٨

الاحياء

عليه عمرو رقيب خالد عبدالله عبدالرحمن عبدالرحيم عبدالله

